الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسـي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
تخصص: مناجمنت المنظمات

مدخل الاقتصاد

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى LMD للسداسي الأول

من إعداد الدكتورة : عروف راضية

السنة الجامعية: 2021/ 2022

مقدمة

مقدمة:

يعد علم الاقتصاد من أهم العلوم الاجتماعية التي تمس الجوانب الحياتية للفرد والمجتمع مباشرة، حيث ارتبط ظهور النشاط الاقتصادي بظهور الفرد والتجمعات البشرية، وفي ظل سعي كل فرد أو مجتمع إلى تلبية القدر الكافي من رغباتهم واحتياجاتهم وبأكثر منفعة وإشباع ممكن في مواجهة الموارد النادرة. وقد أخذ علم الاقتصاد على عاتقه دراسة وتحليل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإنسانية وبالذات النشاط الاجتماعي المتصل إلى حد كبير بكيفية الحصول على الدخل وبطريقة استخدامه لهذا الدخل من أجل تسيير وإدارة شؤون الحياة المعيشية ومواجهة مختلف الظواهر الاقتصادية والتقليل من حدتها من أجل تجنب مختلف المشاكل الاقتصادية.

وفي ظل بحث مفكري علم الاقتصاد عن السبل والآليات نحو فهم المشكلة الاقتصادية وإيجاد الحلول الناسبة لها، فقد برزت النظم الاقتصادية التي لعبت دورا كبيرا في عمل الاقتصادات وتطورها، فقد تحددت من خلالها الكيفية التي يتم بموجبها القيام بالنشاطات الاقتصادية والأسس التي تستند عليها هذه النشاطات، وما يتحقق نتيجة لكل ذلك من أهداف، وبالذات ما يتصل منها بتوفير العيش والرفاه للمجتمع وأفراده. وقد تشكلت النظم الاقتصادية ضمن ثلاثة أنواع: رأسمالي، اشتراكي وإسلامي.

ويعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي الهدف الأساسي لعمل أي نظام اقتصادي من أجل تلافي حصول التقلبات في مستوى النشاطات الاقتصادية، التي تضمن حسن تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة، وضمان استخدامها بكفاءة. وعادة ما يكون النشاط الإنتاجي على رأس النشاطات الاقتصادية وأكثرها أهمية نتيجة الدور الأساسي الذي يلعبه في تلبية مختلف حاجات الأفراد وتحقيق المنافع، ليقوم بعدها الأفراد من خلال توفر المنتجات بتبادلها بين بعضهم البعض والاستفادة من منافع مختلف السلع والخدمات في مقابل قدر من النقود؛ وهذا ما يدخل ضمن التبادل كنشاط اقتصادي. ولم تتوقف النظم الاقتصادية عند البحث عن الكميات المنتجة فقط بل تعدى دورها إلى البحث عن تحقيق العدالة في توزيع عوائد العملية الإنتاجية على العناصر التي ساهمت في هذا الإنتاج.

كذلك فإن كل من الاستهلاك، الادخار والاستثمار كنشاطات اقتصادية تلعب دورا مهما في خلق منفعة للفرد والمجتمع ومنه الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويعتبر كل من هذين الهدفين من المواضيع المرتبطة بعلم الاقتصاد. ومن هذا المنطلق جاءت هذه المطبوعة المقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير لتوضيح ماهية الاقتصاد وأهم المدارس والنظريات الاقتصادية التي تناولت مفهوم علم الاقتصاد بالإضافة إلى المواضيع المرتبطة به. وذلك من خلال المحاور التالية:

- ✓ المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد؛
- ✓ المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية وعناصرها؛
- ✓ المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية؛
- ✓ المحور الرابع: الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ المحور الخامس: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد

من خلال هذا المحور سيتمكن الطالب من الإطلاع على ماهية علم الاقتصاد من خلال:

- ✓ **مفهوم الاقتصاد وأهدافه؛**
- ✓ **تطور علم الاقتصاد؛**
- ✓ **فروع علم الاقتصاد ومناهجه؛**
- ✓ **علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.**

تمهيد:

يعتبر علم الاقتصاد من بين مجالات المعرفة التي تعنى بالإنسان وسلوكاته الخاصة والعامة، فعلم الاقتصاد علم اجتماعي يعمل بشكل مستمر على دراسة حاجات ورغبات الأفراد المستمرة والمتجددة في ظل البيئة التي تحيط بهم والتي تفرض على الفرد تغييرات مستمرة وغير مستقرة في مختلف أبعاد هذه البيئة وبدورها تؤثر في موارد الفرد المتجددة وغير المتجددة وتحد منها. مما يؤثر على معادلة التوازن بين الحاجات المتزايدة والمتجددة والموارد المحدودة.

وترجع أصول مصطلح الاقتصاد إلى مفردتين في اللغة اليونانية "oikos" وتعني المنزل و "nomia" وتعني إدارة أو تحكم أو ضبط، وبجمع الكلمتين يتشكل لنا "oikosnomia" ويقصد بها إدارة شؤون المنزل.[1] ليصبح فيما بعد وبتطور الحياة الإنسانية إلى مفهوم أشمل وأعم يطبق على مستويات مختلفة حتى أصبح يشكل المؤشر الرئيسي لنجاح أو فشل أي مؤسسة أو دولة أو مجتمع بحسب نوع النظام الاقتصادي الممارس بها. ويختلف الكثير من المفكرين والعلماء في تحديد فترة بروز علم الاقتصاد بشكله الحالي المبني على أسس علمية وتحليلية لكن أغلب المؤشرات تركز على بداية القرن 16 أين قام آدم سميث بعلاج الاقتصاد بطرق علمية ذات مبادئ واضحة وذلك من خلال كتابه الشهير "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" والذي نشره سنة 1776 والذي كان له الأثر البارز في تحول علم الاقتصاد بمظهره الحالي، حيث كان الاقتصاد سابقا يعرف بالاقتصاد السياسي الذي استخدم أول مرة عام 1613 على يد الكاتب الفرنسي "انطوان دي مونكريتيان" عندما ألف كتابا يحمل هذا التعبير عنوانا له بهدف إسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة. ومن فرنسا انتقل هذا التعبير إلى انجلترا حيث استخدمه وليام بيتي في كتاباته وإن لم يكن قد عنون به أيا من كتبه،[2] وقد برر وصف الاقتصاد بأنه سياسي أنه كان يهدف في عهد التجاريين إلى حل مشكلات علمية، وأنه لذلك اختلط بالسياسة، فقد اختلطت في البحث الاقتصادي مبادئ نمو الثروة والمبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة في الدولة الناشئة وكان هذا المسلك منطقيا إذ أن السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد الذي لم ينشأ إلا في القرن 18.

[1] – كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص26.

[2] – مصطفى رشدي شيحة، **علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي**، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، دون سنة نشر، ص11.

أولا: تعريف علم الاقتصاد:

بالعودة إلى أصل كلمة الاقتصاد في لسان العرب فإن الاقتصاد يعني القصد والاعتدال بين التقتير والتبذير. ومن الجانب المالي يفهم منه الاعتدال في الإنفاق. ولقد تعددت التعريفات التي قدمها لنا المتخصصون في الاقتصاد حتى يمكن القول بأن الكتابات الراهنة تتضمن عددا من التعريفات بقدر عدد الكتاب في مجال الاقتصاد، ويعود هذا التعدد إلى جملة من الأسباب من ضمنها عدم وجود نظرية شاملة متفق عليها كون الاقتصاد علم تطبيقي أكثر منه نظري، وعلم اجتماعي أكثر منه طبيعي وأبرز ما فيه هو التعامل مع العنصر البشري الذي يصعب التنبؤ بسلوكه أو ردة فعله في ظل المواقف والمتغيرات والظروف المتجددة ذات الطابع الديناميكي والغير مستقر. ومن بين التعريفات التي قدمت للاقتصاد نذكر ما يلي:

1-علم الاقتصاد علم ثروة: والذي جاء به آدم سميث في كتابه ثروة الأمم حيث يرى بأن علم الاقتصاد هو "العلم الذي يهتم بالثروة وكيفية تكوينها وتوزيعها واستهلاكها".[1] ويؤخذ على هذا التعريف أنه تعريف غير جامع ذلك أن تركيزه على الأسباب المادية للرفاهية يخرج عديدا من الأنشطة الإنسانية من نطاق علم الاقتصاد كخدمات التعليم والصحة.

2-علم الاقتصاد علم مبادلة: يرى كثير من الاقتصاديين وخاصة الفرنسي جيتون بيرو أن الظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، وعلى ذلك فالسلوك الذي يهم الاقتصاد تبعا لهؤلاء الكتاب هو نوع من السلوك الاجتماعي، وعلى وجه التحديد هو السلوك الذي يأخذ شكل المبادلة أي أن الاقتصاد هو دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها على ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه. وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات.[2]

3-علم الاقتصاد علم السلوك الإنساني في استخدام الموارد: حيث يشير المفكر الاقتصادي ألفريد مارشال في كتابه الاقتصادي الذي نشره سنة 1890 إلى أن علم الاقتصاد هو "العلم الذي يدرس سلوك الإنسان اليومي في حصوله على الدخل و كيفية إنفاق هذا الدخل".[3]

---

[1] -محمود عبد الكريم إرشيد، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص18.

[2]- *G. Pirou, **Introduction à l'étude de l'économie politique**, Paris, Sirey, 1964, P91.*

[3] - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره**، ص31.

وعرفه ساميلسون على أنه: "العلم الذي يهتم بدراسة الاختيار في استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمستقبلي وعلى مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع".[1]

4-علم الاقتصاد علم ندرة: حيث يرى روبينز أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان فيما يتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة،[2] فالندرة النسبية طبقا لهذا التعريف هي أساس الظاهرة الاقتصادية.

5-علم الاقتصاد علم الرفاهية الاقتصادية: فهو يسعى إلى حيازة أكبر حد ممكن من الموارد وبأقل الجهود الممكنة (الكفاءة)، والتي سينتج عنها تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع. ويقول في ذلك المفكر بيجو في كتابه (اقتصاديات الرفاه 1920) أن علم الاقتصاد هو العلم يختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية.[3]

في ضوء التعاريف السابقة يمكننا وضع تعريف أكثر تكاملا لعلم الاقتصاد وذلك على النحو التالي: علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني في إشباع حاجياته المتنامية في ظل موارده المتناقصة بالاستناد إلى التفكير العقلاني في توزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المتعددة.

ثانيا-تطور علم الاقتصاد:

من الصعب تحديد الفترة الزمنية التي ظهرت فيها فكرة علم الاقتصاد، لأن ذلك مرتبط في الواقع بتاريخ الإنسان، فمنذ نشأته وبداية أنشطته لازمته عملية التنسيق بين حاجياته المختلفة وموارده من خلال صراعه مع الطبيعة. وقد مر مفهوم علم الاقتصاد بالعديد من المراحل التي ساهمت في وصوله إلى ما هو عليه في الوقت الراهن، وقد تشكلت هذه المراحل ضمن عدد من المدارس الاقتصادية ذات الآراء والأفكار المختلفة عملت كل منها على توضيح مفهوم علم الاقتصاد وآلية عمله، ومن أهمها:[4]

[1] – عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص8.

[2] – أحمد محمد العسال، فتحي أحمد عبد الكريم، **النظام الاقتصادي في الإسلام (مبادئه وأهدافه)**، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السابعة، 1985، ص7.

[3] – حسن علي مجيد، سعيد عبد الجبار عفاف، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص19.

[4] – محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص ص 27-28.

1-المدرسة التجارية: (1500-1756)

ومن أهم منظريها وليام بيتي، وقد هيمنت على هذه المدرسة فكرة أن النشاط التجاري هو الأهم بينما تعتبر النشاطات الأخرى كالزراعة مثلا أنشطة عقيمة لا تقدم أي إضافة، حيث أن الدول تهيمن وتسيطر من خلال حصولها على أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة الناتجة عن النشاطات التجارية التي عرفت رواجا كبيرا في عصر النهضة وحقبة الاكتشافات الجغرافية للقارة الأمريكية.

2-المدرسة الطبيعية: (1756-1786)

ومن أبرز روادها كيناي، وجاءت نتيجة فشل سياسة المدرسة التجارية من خلال اعتماد فلسفة جديدة تحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء الأفراد الفرصة للتملك والحرية. كما اعتبرت المدرسة أن المعادن الثمينة والنقود لا تعد أكثر من وسيلة للتبادل بين الأفراد بينما النشاط الزراعي هو النشاط الأهم باعتباره النشاط المنتج الوحيد دون الأنشطة الأخرى.

3-المدرسة الكلاسيكية: (1786-1871)

ومن أبرز مفكريها آدم سميث الذي برز إبان الثورة الصناعية، وقد تأثرت هذه الدراسة بأفكار المدرسة الطبيعية حيث ركزت على أن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية وأن المنفعة الشخصية هي التي تتحكم في تصرفاته وتدفعه بالتالي إلى تحقيق المنفعة العامة وينحصر ويتحدد دور الدولة في وضع الأنظمة التي يمكن أن تحكم النظام الداخلي والخارجي وإقامة العدل بين الأفراد وتقديم الخدمات المختلفة في سبيل تطور الاقتصاد. وطالب أصحاب هذه المدرسة بالحد من الضرائب وعدم التوسع فيما ونادوا بمبدأ حيادية الموازنة العامة وكما طالبوا بتخفيف القيود على التجارة وجعلها في حدود ضيقة.

4-المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية):

من أبرز مفكريها ألفريد مارشال وكينز، حيث قدما أفكارهما عن دفعة جديدة لمفهوم الاقتصاد البحت المبتعد في الأفكار الاقتصادية عن الاقتصاد السياسي. وكان تركيز هذه المدرسة على أن الأفراد في المجتمعات الاقتصادية المختلفة يندفعون وراء العوائد النقدية من خلال الأنشطة الاقتصادية التي يتم مزاولتها، ويسعون لتحقيق الإشباع الأكبر لكنهم غير قادرين على قياسه بدقة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم في السنوات (1929-1932) بينت عن نقاط الضعف التي تعاني منها النظريات السابقة وضعفها في معالجة المشاكل الاقتصادية الكبرى والكلية كالتضخم والبطالة وذلك بسبب تركز الاهتمام فقط على حل مشاكل جزئية. مما دفع بالعالم

كينز إلى توجيه الانتقادات إلى المدرسة الكلاسيكية ونادى بالسياسة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي تواجه الاقتصادات المختلفة حيث قام بتقديم إضافته العملية والتي تكمن في ابتكار أحدث أساليب التحليل العلمي مما كان له الفضل في الربط بين الدراسات التحليلية للاقتصاد وكعلم بحث واستخدام النتائج على مستوى الدولة بشكل عام. أي أنه بذلك انتقل بالتحليل الاقتصادي الجزئي إلى التحليل الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى إدخاله أسلوب الأبحاث الإحصائية العامة في الدراسات الاقتصادية التحليلية مما يعني الاهتمام بالقياس الكمي الذي أصبح لاحقا الأساس في الاقتصاد الرياضي.

ثالثا: فروع علم الاقتصاد ومناهجه

يرتكز الهدف الأساسي لعلم الاقتصاد في حل المشكلة الاقتصادية المتمثلة في ندرة المارد في مقابل زيادة الحاجات، والتي تعاني منها جميع المجتمعات على مختلف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية. ولكن يجب معرفة كل أنواع القرارات والأعمال التي ينبغي أن تتخذ وتلعب دورا رئيسيا في حل المشكلة الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وذلك من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة الاقتصادية التقليدية: ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟ وعلم الاقتصاد مثله مثل العلوم الأخرى له فروعه ومناهجه التي تميزه عن باقي العلوم.

1-فروع علم الاقتصاد:

ينبني علم الاقتصاد على منهج علمي في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في سبيل الحصول على حقائق علمية ونظريات تساهم في حل المشاكل الاقتصادية وتعميمها على مشاكل مشابهة لها في المستقبل. وبالتالي فعلم الاقتصاد له تحليله الاقتصادي الخاص به والذي ينقسم بدوره إلى قسمين:[1]

أ-التحليل الاقتصادي الجزئي: والذي يهدف إلى دراسة الوحدات الاقتصادية منفردة كسلوك الأفراد في عاداتهم الاستهلاكية وعلاقتهم بالأسواق المختلفة.

ب-التحليل الاقتصادي الكلي: ويعمل على دراسة الاقتصاد القومي كوحدة واحدة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ككل (البطالة، التضخم، الأجور، الناتج القومي...الخ).

وقد دلت الدراسات من ناحية وتطور الوقائع الاقتصادية من ناحية أخرى بأن الترابط والتداخل بين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية قائم حيث أن الاقتصاد الوطني ككل يتأثر

[1] – علي محي الدين الفرة داغي، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي**، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 2010، ص24.

بفعاليات كل من وحداته العاملة ويؤثر فيها بآن واحد. وفيما يلي الجدول رقم (01) الذي يمثل أهم الفروقات بين النظريتين:

الجدول رقم (01): الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

الاقتصاد الجزئي	الاقتصاد الكلي
-يهتم بتحليل السلوك الفردي. -يفسر تركيب أو تخصيص الإنتاج الكلي. -اشتقاق الدوال من دراسة الوحدات الفردية التي تكون منها دالة.	-يهتم بتحليل السلوك الكلي. -يفسر مستوى الإنتاج الكلي وأسباب ازدياد أو انخفاض هذا المستوى. -اشتقاق الدوال الكلية من البيانات الإجمالية.

المصدر: كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص24.

2-مناهج علم الاقتصاد:

وتتمثل في أساليب البحث المستخدمة في التحليل الاقتصادي، ويندرج ضمنها كل من:

أ-المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي): ومن خلال هذا المنهج أو الطريقة يقوم الباحث الاقتصادي بوضع مبادئ وفروض عامة في سبيل الحصول على نظريات عامة يتم تفسير الظواهر الاقتصادية من خلالها.

ب-المنهج الاستقرائي: ومن خلاله يتم الوصول إلى أحكام عامة من خلال تعميم أحكام خاصة فيعمل الباحث الاقتصادي على ملاحظة عدد من الحقائق التي ينتجها فرد محدد أو عدد من الأفراد داخل أي مجتمع اقتصادي، ثم يقوم بتعميم ما توصل إلية من نتائج.

وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد التحليل الاقتصادي على المنهج الاستنباطي أو الاستقرائي على حد سواء فإنه يشتمل على الأشكال التالية:[1]

- ✓ **الأسلوب الوصفي:** ويعمل على استخدام الوصف بالألفاظ والكتابة عند القيام بالتحليل الاقتصادي للظواهر والمشاكل الاقتصادية المختلفة.
- ✓ **الأسلوب الرياضي:** وذلك من خلال تحويل وترجمة الظواهر والمتغيرات الاقتصادية إلى دوال وعلاقات رياضية للحصول على معلومات ونتائج أكثر دقة.

[1] – محمد عمر أبوعيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2008، ص38.

- ✓ **الأسلوب الإحصائي:** ويعتمد على استخدام المقاييس والدلالات الإحصائية لتحليل الظواهر الاقتصادية ليسهل على الباحث تصنيفها والحصول على نتائج دقيقة.

رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

لما كان علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تعنى بالسلوك الإنساني فإن ذلك جعله على علاقة وثيقة بالعلوم الأخرى على اختلافها، وفيما يلي أهم هذه العلوم:[1]

1-علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

من الجوانب الهامة والضرورية التي يجب على الاقتصادي الإلمام بها وأخذها بعين الاعتبار؛ القرارات والتطورات السياسية حيث يعد الاستقرار السياسي بيئة للانتعاش والنمو الاقتصادي في أي مجتمع. ولا طالما كانت الكثير من الحروب والنزاعات والانقلابات السياسية نتيجة الظروف الاقتصادية، كما أن كل قرار اقتصادي مبني على قرار سياسي. وبالتالي يصعب الفصل بين الاقتصاد والسياسة والدليل على ذلك أن الاقتصاد كان لا يزال إلى زمن قريب منطويا تحت راية الاقتصاد السياسي.

2-علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

ويتضح ذلك من خلال المعطيات والمعلومات التي يوفرها ويخزنها التاريخ للاقتصادي حول التجارب المختلفة للمشاكل السابقة التي واجهت المجتمعات والاستفادة منها في التغلب عليها في الزمن الحالي والمستقبلي.

3-علاقة الاقتصاد بعلم الإدارة:

ومن أوائل من تحدث عن الاقتصاد والإدارة هو آدم سميث الذي يرى أن النظريات الاقتصادية المختلفة في العالم لا يمكن أن تجد طريقها إلى التطبيق الميداني والانتشار إلا من خلال العمليات الإدارية المختلفة. فالاقتصاد يهتم بالموارد المادية والبشرية، ويأتي دور الإدارة في الاستثمار الأفضل لهذه الموارد، وبالتالي فإن الإدارة هي التي تسير وتوجه العمليات الاقتصادية المختلفة، ولهذا ظهر علم جديد يطلق عليه اسم علم الاقتصاد الإداري، والذي يهتم بدراسة وتحليل الجوانب الإدارية في

---

[1] – بالاعتماد على:

– عبد الباري درة ومحفوظ جودة، **الأساسيات في الإدارة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 41.

– سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص ص16-17.

– محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص ص29-31.

– زينب حسين عوض الله، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر، ص ص64-65.

الاقتصاد، ولهذا يفترض في الإداري الناجح أن يكون على معرفة بعلم الاقتصاد، مثلما يفترض في الاقتصادي الناجح أن يكون ملما بعلوم الإدارة وفنونها.

4-علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

ويرتكز علم المنطق على النظريات والمسلمات والبديهيات التي تبنى عليها أفكار ونتائج صحيحة ولذلك يستعين علم الاقتصاد بالمنطق من أجل إثبات عدد من الفرضيات الاقتصادية وإظهارها كمسلمات منطقية تساعد في حل المشاكل الاقتصادية.

5-علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات وحيث أن علم الاقتصاد يرتكز على دراسة سلوكات الأفراد واتجاهاتهم المختلفة عند القيام بالأنشطة المختلفة من أجل إشباع الحاجات والرغبات المتجددة فإن ذلك يوطد العلاقة بين علم النفس وعلم الاقتصاد.

6-علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات والإحصاء:

تساهم العديد من البراهين والمعادلات الرياضية في إثبات العديد من الظواهر الاقتصادية بما يسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة.

وتعتمد الكثير من الظواهر الاقتصادية على استخدام الجداول والبيانات الإحصائية ومن ثم تحويلها إلى قيم عددية يسهل استخدامها في الوصول إلى نتائج دقيقة ومثال ذلك الاقتصاد القياسي.

7-علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

يحكم القانون العلاقات بين الأفراد فيما بينهم وكذا بينهم وبين دولتهم إلى جانب علاقة المؤسسات ببعضها البعض، ولذلك فإن الاقتصادي يستعين بعلم القانون في وضع قوانين وقواعد لإدارة وتسيير المعاملات الاقتصادية والأسواق (مثال ذلك الرسوم، الضرائب، الجمارك....).

8-علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموغرافيا:

وهي فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان، حالتها وحركتها عبر الزمن، ولما كان الإنسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي إذ يمثل ما يقوم به من عمل محور عملية الإنتاج في المجتمع؛ فإن العوامل الديموغرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادي إذ تحدد له شروطه الأساسية: القوة العاملة كما ونوعا، وكذا مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

ومن جهة أخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا عميقا على كيفية توزيع السكان توزيعا جغرافيا وعلى الكثافة السكانية وعلى أشكال التجمع الإنساني.

9-علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان؛ أي كبيئة طبيعية للجنس البشري أما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعي والمناخي. وبما أن هذه البيئة هي في الواقع ولحد كبير من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل أحدهما بواسطة الآخر.

أسئلة المحور الأول

أولا: ناقش الأسئلة التالية:

1. عرف علم الاقتصاد.
2. حلل تطور مفهوم علم الاقتصاد عند المدارس الاقتصادية.
3. ناقش العلاقة بين الإنتاج والإنتاجية.
4. ما الهدف من علم الاقتصاد؟
5. ماهي مختلف مناهج علم الاقتصاد؟
6. ماهي العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى؟

ثانيا: علّل مدى صحة العبارات التالية:

1. علم الاقتصاد هو علم ثروة وفقط.
2. الإنتاجية هي عبارة عن كمية السلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية معينة.
3. التحليل الاقتصادي الجزئي يهدف إلى دراسة الاقتصاد القومي كوحدة واحدة.
4. الكفاءة هي الوصل إلى الهدف المطلوب.

ثالثا: وضح الفرق بين كل من:

1. المدرسة التجارية والمدرسة الطبيعية.
2. الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

المحور الثاني:

المشكلة الاقتصادية وعناصرها

من خلال هذا المحور سيتمكن الطالب من الاطلاع على المشكلة الاقتصادية وعناصرها من خلال:

- ✓ **طبيعة المشكلة الاقتصادية؛**
- ✓ **خصائص المشكلة الاقتصادية وأسبابها؛**
- ✓ **عناصر المشكلة الاقتصادية؛**

تمهيد:

لا خلاف بين الجميع في أن المشكلة الاقتصادية هي الأساس في وجود علم الاقتصاد. فلولا وجود هذه الظاهرة لمل وجدت الدراسات الاقتصادية التي تساعد على حلها والمقصود بالمشكلة الاقتصادية عدم توفر كل الرغبات والحاجات في الوقت والمكان والشكل المناسب أي أن هناك رغبات وحاجات متجددة وهناك أيضا صعوبة في توفير هذه الرغبات والحاجات. وهذه المشكلة تعد من المشكلات التي تواجه الأفراد والجماعات في كل مرحلة من مراحل تطورهم مما يؤدي إلى مشكلة الندرة في ظل قلة الموارد وكثرة الطلبات.

أولا- طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تقوم كل حياة إنسانية أيا كان نوعها على الوجود المتلازم للإنسان والأشياء فالإنسان يحتاج إلى حاجات متعددة يجد إشباعها في الأشياء التي تقدمها له الطبيعة.وإذا كان إشباع بعض هذه الحاجات ميسر لأن الطبيعة قد قدمت وسائل لإشباعها بكثرة بحيث يمكن للأفراد الحصول منها على ما يشبع حاجاتهم منها إشباعا كاملا. فالأمر ليس كذلك بالنسبة للعدد الأكبر من الحاجات. فالوسائل التي تقدمها الطبيعة لإشباع الحاجات غالبا ما لا تصلح في صورتها الأولى لإشباع هذه الحاجات بل وغالبا لا تكفي.

كما أن غريزة الفرد دائما ما تدفعه إلى المزيد من الرغبات حيث كلما توصل إلى شيء محدد أشبع من خلاله حاجاته ما يلبث أن يبدأ مرة أخرى البحث عن إشباع أخر لحاجات أخرى متجددة. لكن بعكس ذلك غالبا ما تكون الموارد غير كافية لتلبية هذه الحاجات فلابد من الاختيار لبعض الحاجات والاستغناء عن أخرى (التضحية)، وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية في كل مجتمع من المجتمعات تعزى لندرة الموارد المتاحة بالمقابلة مع الحاجات الإنسانية الغير محدودة وأن العوامل المسببة لذلك ترتد إلى الطبيعة والإنسان فإنه مكن الأهمية بما كان التحكم في المسببات من خلال الاعتناء بتطوير المعرفة الفنية لدعم قدرة المجتمع والفرد وتمكينه من إشباع حاجاته. كما يوضحه الشكل الموالي:

[1]- المشهداني خالد أحمد فرحان، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام، الأردن، 2015، ص25.

الشكل رقم (01): طبيعة المشكلة الاقتصادية

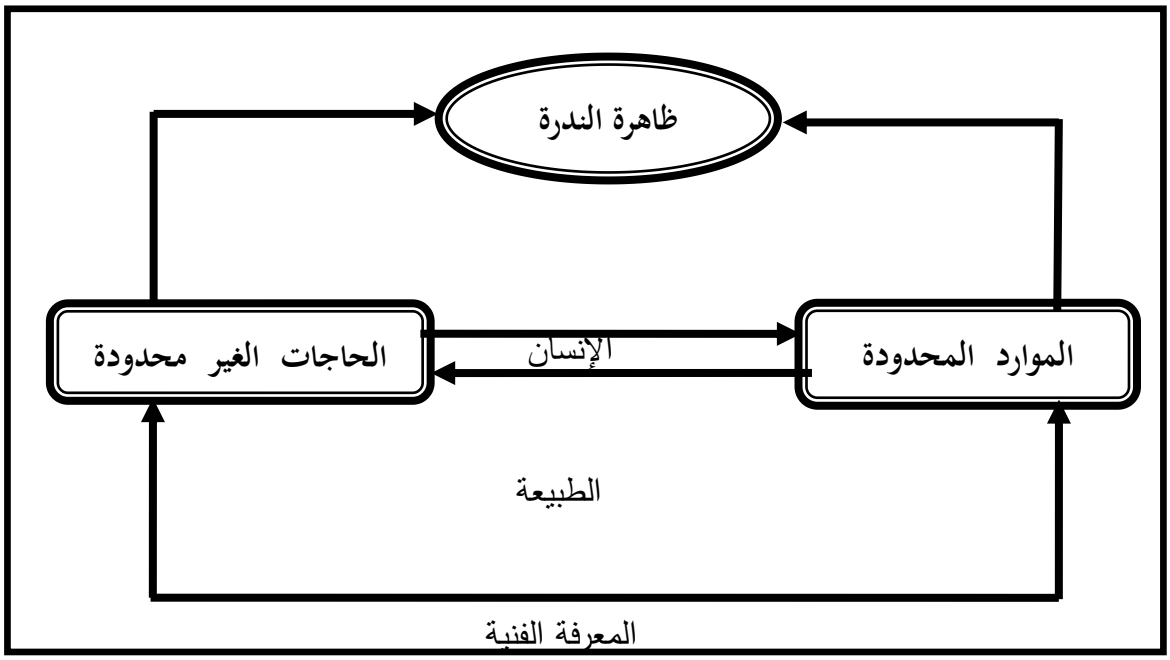

المصدر: سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص21.

ثانيا: خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها موضوع علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص منها:[1]

1-العمومية: أي أن المشكلة الاقتصادية عامة زمانيا ومكانيا. وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون آخر.

2-الديمومة: بمعنى أنها دائمة وأبدية تنطبق على كل العصور والأزمنة، فالإنسان منذ خلق واجه هذه المشكلة والمجتمعات الحديثة تعاني منها كما أن المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا.

3-الندرة النسبية: حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة فلابد من الاختيار والتضحية.

4-مشكلة اختيار وتخصيص: بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد.

[1]-من الموقع الالكتروني: www.philadelphia.edu.jo. اطلع عليه بتاريخ، 2021.11.28، على الساعة 20:49.

5-التضحية: ولأن الحاجات دائما أكثر من الموارد، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها فلابد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

ثالثا: أسباب المشكلة الاقتصادية

تعزى المشكلة الاقتصادية إلى:

1-الندرة النسبية للموارد: أي عدم التوازن بين الموارد الاقتصادية والحاجات الاقتصادية وتعزى نسبية الندرة إلى:[1]

- ✓ أن الندرة تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة أي انها مسألة نسبية فالنفط مثلا قد ينتج بكميات هائلة ومع ذلك يظل سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية، وذلك ببساطة لأن الحاجة تفوق ما ينتج منه على الرغم من ضخامته.
- ✓ أن المشكلة الاقتصادية وإن كانت تظهر في كافة المجتمعات أيا ما كانت درجة تقدمها وأيا كانت طبيعة النظام الاقتصادي المطبق بها فإن درجة حدتها والقدرة على مواجهتها تختلف من مجتمع إلى آخر.

وبالتالي فإن الندرة النسبية كظاهرة اقتصادية تتوزع مسؤولية وجودها في المجتمع فيما بين الطبيعة والإنسان نتيجة التقدم المستمر للبشرية في السيطرة على القوى التي تزيد من ناتج الطبيعة. ومن ناحية أخرى قد يفهم من الوهلة الأولى أن اختلاف حجم ما تملكه المجتمعات وتسيطر عليه من موارد طبيعية هو السبب في تفاوت مقدرتها على ما توفرها لأفرادها من الأساس المادي الذي يضمن لهم الاستمرار والتقدم، إلا أن النظرة الفاحصة والمقارنة للتطور الاجتماعي لمختلف الشعوب حولت مثل هذا الظن إلى اعتقاد حيث أن الموارد الاقتصادية تعتمد بصفة أساسية على حالة المعرفة الفنية أو التقنية السائدة في ذلك المجتمع. فكلما زادت درجة تقدم هذه المعرفة بقدر ما زادت القدرة على التحكم في الطبيعة.

[1]- عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي -مدخل لدراسة أساسيات علم الاقتصاد-**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص ص39-40.

وينظر إلى الموارد الاقتصادية بأنها عناصر الإنتاج المتاحة التي يمكن أن تساهم في عملية خلق وتطوير الإنتاج، وتتضمن الموارد الاقتصادية (الموارد الطبيعية الموارد البشرية، الموارد المادية) وهذه العناصر هي أساس عملية خلق السلع والخدمات.[1]

هذا وتتوزع الموارد إلى نوعين:[2]

أ-موارد حرة: وهي الموارد التي تكون غير محدودة ولا يملكها أحد في المجتمع وتستطيع الحصول على كفايتك منها بدون بذل ثمن، كالهواء وأشعة الشمس. وتتميز بتوفرها أي أنها كافية لإشباع كامل حاجات أفراد المجتمع. وهذا من رحمة الله بعباده ولكن لا تستطيع العيش بها وحدها رغم أهميتها الحاسمة في الحياة.

ب-موارد غير محدودة (نادرة اقتصادية)**:** ويحتاج الإنسان للحصول عليها إلى جهد وتحمل تكلفتها وطالما أن هذه الموارد محدودة فلا بد من حسن إدارتها واستخدامها.

وتعود الندرة النسبية لهذه الموارد إلى:

- ✓ محدودية بعض الموارد وقابليتها للنفاذ.
- ✓ قابلية الموارد لاستعمالات بديلة.
- ✓ تفاوت توزيع الموارد بين المجتمعات.
- ✓ زيادة عدد السكان أو زيادة أهمية الموارد لأنماط المعيشة السائدة.
- ✓ سوء استخدام الموارد يؤدي إلى استنزافها وندرتها.
- ✓ الاحتكار والاكتناز والجشع تزيد في ندرة الموارد بسبب زيادة استهلاكها.
- ✓ العادات والسلوك الاجتماعي تؤدي إلى زيادة ندرة الموارد بسبب زيادة استهلاكها.

2-الحاجات المتزايدة: يحتاج الإنسان في حياته اليومية إلى العديد من السلع والخدمات لإشباع ما يشعر به من رغبات وحاجات. والحاجة بالمعنى الاقتصادي هي كل رغبة تجد ما يشبعها من مورد من الموارد الاقتصادية.[3]

---

[1]- محمد طاقة، **أساسيات علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره**، ص21.

[2]-بالاعتماد على:

- رفيق يونس المصري، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، الطبعة الثانية، ص ص26-27.

- محمود حسن الصوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص ص24-25.

[3]- سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره**، ص21.

وتعرف الحاجة الاقتصادية بأنها: "الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة باعتبارها قادرة على تحقيق منافع معينة للإنسان".[1]

وتتميز الحاجات بالخصائص التالية:[2]

- ✓ **تنافسية:** إذ تتنافس الحاجات على موارد الفرد المحدودة وذلك نظرا لندرة هذه الموارد مما يؤدي إلى تعذر إشباع جميع الحاجات والرغبات في الوقت نفسه لذا فإنه يجب على الفرد أن يرتب حاجياته تبعا لأهميتها بالنسبة له ومن أمثلة تنافس الحاجات أن الحاجة إلى الشاي تتنافس مع الحاجة إلى البن وأن الحاجة إلى الغذاء تتنافس مع الحاجة الملبس ...الخ
- ✓ **تكاملية:** أن بعض الحاجات تكمل بعضها البعض،لذا فإن إشباع حاجة منها يستلزم إشباع حاجة أخرى، فالحاجة إلى السيارة مثلا لا يمكن إشباعها دون الحاجة إلى تعلم السياقة والحاجة إلى الشاي تتكامل مع الحاجة إلى السكر وهكذا.
- ✓ **متجددة:** حيث أن الحاجات لها صفة التجدد والتكرار، فبعض الحاجات التي يتم إشباعها في زمن معين تعود للإلحاح مرة أخرى بعد فترة زمنية معينة، فالحاجة إلى الطعام تتجدد مرتين أو ثلاث مرات في اليوم والليلة، كما أنها تتجدد كل يوم ولذا فإن إشباع الحاجات يفرض ترتيبها خلال فترة زمنية وبين فترة زمنية وأخرى، وذلك تبعا لطبيعة التجدد والتكرار هذه.
- ✓ **متعددة:** فالحاجات غير محدودة عدديا بل يمكن القول بأنها لا نهائية حيث تتطور الحاجات وتتزايد بسرعة كبيرة نظرا للسهولة النسبية في ظهور حاجات أخرى عند احتمالات اختفاء البعض منها ويحدث تطور في هذه الحاجات بدرجة أكبر مع ارتفاع مستوى المعيشة.
- ✓ **قابلة للإشباع:** حيث تتناقص المنفعة التي يحصل عليها الفرد كلما زادت كمية السلعة أو الخدمة التي يستهلكها حتى يصل إلى حد الإشباع، ويعني ذلك انخفاض درجة إلحاح الحاجة إلى السلعة أو الخدمة الاقتصادية كلما زادت الكمية المستهلكة منها، ومع هذا فإن هذه القاعدة عليها استثناءات كالحاجة إلى النقد والتي تعد غير نهائية وغير قابلة للإشباع.
- ✓ **نسبية:** وذلك لأن الحاجات ليست تعبيرا عن ضروريات حيوية فقط بل إنها أيضا تعبيرا عن أوضاع اجتماعية، وتخضع لظروف الزمان والمكان والسن والجنس.

---

[1]– رفعت السيد العوضي، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية –مداخل أساسية في الاقتصاد الإسلامي**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة الطبعة الأولى، 2009، ص128.

[2]– محمود عبد الكريم إرشيد، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص85–86.

وقد صنف الباحثون الحاجات إلى العديد من الأنواع كل حسب وجهة نظره وبحسب عدة معايير ومن أهم هذه التصنيفات نذكر:

أ-**تصنيف موراي:** ويصنف الحاجات إلى:

- ✓ **حاجات أولية:** وتتعلق بالجوانب الفيزيولوجية الضرورية للحياة، مشتركة بين جميع أفراد النوع الواحد من الكائنات الحية، مثل: الحاجة إلى الطعام والشراب.
- ✓ **حاجات ثانوية:** مصدرها البيئة الاجتماعية التي يحيا فيها الإنسان عبر مراحل نموه ويؤدي إشباعها إلى التوازن والاستقرار النفسي وتشمل الحاجة إلى التملك، السيطرة والتملك.

ب-تصنيف ماسلو: والذي صنف الحاجات الإنسانية إلى خمس مستويات أساسية ورتبها ترتيبا هرميا معتمدا على أولويتها في طلب الإشباع والإلحاح وتأثيرها في سلوكات الأفراد كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): هرم ماسلو للحاجات الإنسانية

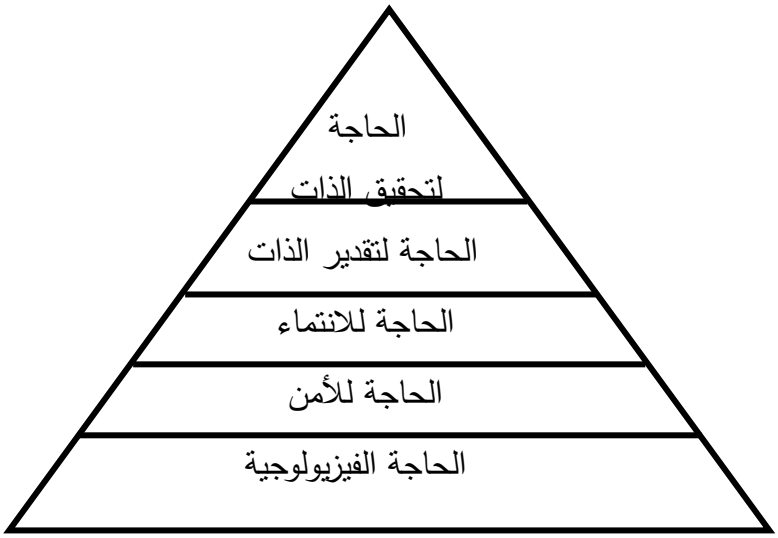

المصدر: أحمد بن عبد الرحمن الشميمري وآخرون، **مبادئ إدارة الأعمال**، الطبعة السادسة، الرياض، 2009، ص 270.

- ✓ **الحاجات الفيزيولوجية:** وتشمل كل من الحاجة إلى الطعام،الماء،الهواء...وكلها حاجات إشباع متجددة.

- ✓ **الحاجة إلى الأمن:** بعد إشباع الحاجات الفيزيولوجية تصبح الحاجة إلى الأمن هي التي تحرك السلوك البشري باحثة عن الإشباع وتتضمن هذه الحاجة: الأمن الجسمي، الروحي، الاجتماعي والوظيفي.
- ✓ **الحاجة الاجتماعية أو الحاجة إلى الانتماء:** وتظهر بعد الحاجتين السابقتين غير أن إشباع هذه الحاجات ليس في متناول الجميع.
- ✓ **الحاجة على تقدير الذات:** وتظهر فيما يتوقعه الفرد من غيره مثلا: في احترامهم له.

كذلك تقسم الحاجات بحسب معيار وقت الحاجة وكذا تتابع الحاجات إلى:[1]

أ-بحسب الوقت: تم تقسيمات الحاجات إلى ما يلي:

- ✓ **الحاجات الحالية:** وهي الحاجات التي يتطلب إشباعا حالا دون تأخير.
- ✓ **الحاجات المستقبلية:** وهي الحاجات التي يتطلب إشباعها فترة زمنية لاحقة ومن هذه الحاجات ما يتطلب استثمارا تتحقق نتائجه في المستقبل.

ب-بحسب التتابع: تم تقسيم الحاجات إلى:

- ✓ **الحاجات الدورية:** وهي الحاجات التي تتجدد من وقت لآخر بصفة دورية ولا يعني إشباعها في فترة زمنية عن الحاجة إلى إشباعها في فترة لاحقة كالأكل والشرب.
- ✓ **الحاجات العارضة:** فهي لا تأخذ صفة الانتظام بل تظهر بشكل متقطع غير منتظم كالترفيه والسياحة.

3-الاختيار والتضحية:

يعيش الإنسان في أي مجتمع اقتصادي تحت ضغوطات مستمرة سواء كان في عملية الاختيار أو التضحية أو الإحلال فيما بين السلع والخدمات المتوفرة والتي يمكن الحصول عليها من خلال الدخل الذي يتقاضاه مقابل القيام بأعمال مختلفة ويستخدم الفرد أسلوب المقارنة بين السلع والخدمات من حيث أهميتها للقيام بعملية الاختيار الصحيحة والتضحية بالسلع التي يمكن الاستغناء عنها في سبيل تلبية الإشباع الأكبر والأمثل من خلال استخدام السلع المناسبة لحياته وحياة أفراد أسرته وبشكل بسيط يعمل الإنسان هنا على حل مشكلة توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية المتوفرة في سبيل إشباع الحاجات والرغبات المتعددة.[2]

---

[1]-محمود عبد الكريم إرشيد، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2]-محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره**، ص26.

ويطلق على عملية المقارنة والمفاضلة بين البدائل المختلفة بحيث كل اختيار تنتج عنه التضحية بالفرص الأخرى بتكلفة الفرصة البديلة أي أنها التكلفة الحقيقية التي يتحملها الفرد أو المجتمع والناتجة عن ممارسة قرار الاختيار بين البدائل الممكنة.[1]

رابعا: عناصر المشكلة الاقتصادية

من الانعكاسات الهامة لمسألة الندرة النسبية للموارد عجز المجتمع عن تلبية جميع احتياجاته من السلع والخدمات، وهذا ما يثير أمام المجتمع مشكلا أساسية هامة تتمثل في الأسئلة التالية (والتي تمثل أركان المشكلة الاقتصادية وعناصرها الرئيسية):

1-ماذا ننتج؟

ويتضمن هذا السؤال تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات (كما ونوعا)حسب أهميتها النسبية، ويسمى هذا بالتفضيل الجماعي. حيث أن حاجات الإنسان متعددة ومتجددة في نفس الوقت وهي في تزايد مع تطور نمط الحياة البشرية لذلك فإن أي اقتصاد مهما كانت طاقته وإمكاناته لا يستطيع أن ينتج كل ما يحتاج إليه المستهلكون من سلع وخدمات مما يدفع الأفراد إلى تفضيل سلعة على حساب سلعة أخرى يمكن

أن تحقق الفائدة القصوى لأي مستهلك يتمكن من امتلاكها.

لذلك لا يمكن توجيه كل إمكانات الاقتصاد وطاقته الإنتاجية نحو إنتاج سلعة محددة بل ينبغي العمل على توجيه الطاقات المتاحة نحو السلعة التي يمكن أن تضمن الرفاه الاقتصادي.[2]

2-كيف ننتج؟

بمعنى اختيار الفن الإنتاجي الأنسب واستخدام أفضل الطرق والأساليب الإنتاجية وذلك من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعمال على اليد العاملة في المجتمع.

[1]- فؤاد بن حدو، **الاقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية-دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية**، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص48.

[2]-محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره**، ص23.

3-لمن ننتج؟

بمعنى الأسلوب أو الطريقة التي سيتم بواسطتها توزيع عوائد الإنتاج في المجتمع بين عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، فالأساليب وآلية التوزيع لابد وأن تختلف ما بين مجتمع اقتصادي ومجتمع اقتصادي آخر وذلك حسب مقتضيات وحاجة المستهلكين لتلك السلع والخدمات. لذلك لابد وأن يتم إيجاد أسلوب توزيع مناسب لكافة عناصر الإنتاج يمكن من خلاله تحقيق العدالة في تقسيم تلك الموارد على مختلف المنتجات وتقسيم حاصل تلك المنتجات من مداخيل بشكل عادل يضمن الرفاهية الاقتصادية لكافة أعضاء المجتمع.

4-كيف نضمن النمو الاقتصادي؟

وذلك من خلال استمرار العملية الإنتاجية والتي تزداد وتيرتها بسبب تزايد وتيرة النمو الديموغرافي، والتطور الحضاري، مما يستدعي استخدام أمثل الطرق والوسائل التي تضمن على المدى الطويل نموا متزايدا في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمقابلة حاجات المجتمع المتزايدة.

أسئلة المحور الثاني:

أجب عن الأسئلة التالية:

1. تمثل المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة واختيار وتضحية كيف ذلك؟
2. ما لمقصود بالموارد الاقتصادية؟
3. ماهي أسباب تزايد الحاجات؟
4. فيما تتمثل عناصر المشكلة الاقتصادية؟
5. ما المقصود بالكفاءة والفعالية؟

المحور الثالث:

الأنظمة الاقتصادية

من خلال هذا المحور سيتمكن الطالب من الاطلاع على الأنظمة الاقتصادية من خلال:

- ✓ **طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي ومبادئه؛**
- ✓ **طبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي ومبادئه؛**
- ✓ **طبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي ومبادئه؛**
- ✓ **الحلول المقدمة لعلاج المشكلة الاقتصادية من قبل الأنظمة الوضعية والنظام الاقتصادي الإسلامي؛**

تمهيد:

يحتل النظام الاقتصادي أهمية حاسمة وأساسية في حياة الأفراد، والمجتمعات والدول ذلك لأن النظم الاقتصادية هي التي تتحدد من خلالها الكيفية التي يتم بموجبها القيام بالنشاطات الاقتصادية والأسس التي تستند إليها هذه النشاطات والجهات التي تقوم بها والوسائل والإجراءات التي يتم اتخاذها وما يتحقق نتيجة لكل ذلك من أهداف. لذلك فعلى مر الأزمنة حاول الاقتصاديون البحث وضع أسس للأنظمة الاقتصادية اختلفت هذه الأسس والمبادئ باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي، هذا وقد تنوعت الأنظمة الاقتصادية ما بين الرأسمالية والاشتراكية كنظامين وضعيين ليأتي بعد ذلك النظام الاقتصادي الإسلامي ليغير الوجهة تماما من ناحية الفكر الاقتصادي والظواهر والمشاكل الاقتصادية المختلفة. ومن خلال هذا المحور سوف نتعرض لكل نظام اقتصادي على حدا بالتحليل والتفسير.

أولا: ماهية النظام الاقتصادي:

من الصعوبة وضع مفهوم محدد للنظام الاقتصادي لارتباطه بالجوانب النظرية والفكرية وبالجوانب التطبيقية وكافة الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ، ومن أهم التعاريف التي وردت له نذكر:

- ✓ أنه يمثل مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تحدد أداء اقتصاد معين كملكية وسائل الإنتاج وأهداف المجتمع، وذلك باعتبار أن وسائل الإنتاج هي التي يتم باستخدامها القيام بالنشاطات الاقتصادية التي تحقق الأهداف.[1]
- ✓ أنه يعني مجموعة من الحوافز والوسائل الكلية التي يتم تفضيلها من بين الأهداف البديلة للنشاط الاقتصادي الذي يتم تحديده وكيفية التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف.[2]
- ✓ هو مجموعة القواعد والمبادئ التي تحدد الوسائل، المؤسسات، والإجراءات لأداء النشاطات الاقتصادية ونموها بما يحقق الاستخدام الكامل والكفء للموارد، وبما يحقق تلبية هذه النشاطات لاحتياجات الأفراد والمجتمع المتطورة وبصورة عادلة.[3]

ومن خلال ذلك نجد أن النظام الاقتصادي هو الآلية التي يمكن من خلالها معالجة مختلف الظواهر والمشاكل الاقتصادية التي تواجه الفرد والمجتمع.

1-السمات الأساسية للنظام الاقتصادي: توجد العديد من السمات الخاصة بكل نظام اقتصادي يمكن أن نذكر أهمها فيمايلي:

- ✓ **الملكية:** والتي تتصل بمجموعة حقوق أهمها: حق التصرف حق الاستعمال والاستخدام وحق الانتفاع بالشيء موضوع الملكية أو الخدمات التي يولدها استعماله، والملكية كسمة أساسية للنظام الاقتصادي تمثلها ملكيو وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية.
- ✓ **الآلية التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات** الخاصة بالنشاطات الاقتصادية والقيام بهذه النشاطات والتوسع فيها، وبالذات الإنتاجية منها.

---

[1] -*EgonNeuberger,Elliam Duffy,* ***Camparative Economic Systems****, Allyn and Bacon, Inc, Boston, USA, 1976, PP2-3.*

[2]- *Carl Landuer,* ***Contemprary Economic Systems****, J.B.Lippincott Co, NY, 1964, P2.*

[3]- فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية -الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص7.

- ✓ **الهدف:** أي تحديد الهدف أو الأهداف التي يسعى النظام الاقتصادي إلى تحقيقها.

2-وظائف النظام الاقتصادي: من المعروف أن أي نظام اقتصادي مهما كان نوعه يجب أن يقوم بخمس وظائف أساسية مرتبطة ببعضها البعض وهي:[1]

- ✓ تحديد نوع الإنتاج وكميته في كل ضروب النشاطات الاقتصادية.
- ✓ تنظيم الإنتاج، أي الكيفية التي يتم بها الإنتاج في جميع السلع والخدمات.
- ✓ توزيع الدخل الوطني بين عناصر الإنتاج المختلفة التي أسهمت في تحقيقه.
- ✓ توزيع السلع والخدمات في الوقت القصير الذي تكون فيه كمية السلع المعروضة محدودة.
- ✓ المحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أو توسيعها (النمو الاقتصادي).

ومن هنا يتضح لنا أن الربط بين النظام الاقتصادي وبين الحلول التي يوفرها للمشكلات التي تثيرها الندرة والاعتماد المتبادل بتحديده لتركيب الإنتاج وخصائصه وتوزيع الدخل ومعدل النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي يعني تأكيدا على ربط النظام الاقتصادي بمعالجته للمشكلة الاقتصادية.

3-أنواع الأنظمة الاقتصادية: عرفت الأنظمة الاقتصادية بروز ثلاث أنظمة اقتصادية أساسية متمثلة في كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي، النظام الاقتصادي الاشتراكي ثم النظام الاقتصادي الإسلامي الذي ظهرت ملامحه بقوة بعد الأزمة المالية العالمية (2008) وسيتم التطرق لكل من هذه الأنظمة الاقتصادية بالتفصيل في العناصر اللاحقة.

[1]- فؤاد بن حدو، **الاقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية-دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية،مرجع سبق ذكره**، ص50.

ثانيا: النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ارتبط ظهور النظام الرأسمالي بنهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن 16 من خلال تحول الاهتمام نحو النشاط التجاري والتركيز عليه في الدول الأوروبية وذلك بتحويل اقتصاداتها من النظام الإقطاعي إلى الاقتصاد الرأسمالي القائم على أساس نظام السوق والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والذي يعمل بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال جهاز الثمن وقد سمي نتيجة ذلك بالاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق.

1-عوامل ظهور ونشأة النظام الرأسمالي:

ساهمت العديد من العوامل والمؤثرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تحقيق التحول نحو الاقتصاد الحر نذكر منها:

- ✓ ظهور الدولة المركزية ذات الطابع القومي، والتي اتخذت الشكل الملكي، حيث أخذت السلطة السياسية والعسكرية تدريجيا بيد الملك الذي يمارس السلطات بعد انتزاعها من السادة الاقطاعيين ورجال الكنيسة الذين كانوا يمارسون السلطات فعليا.
- ✓ تطور وزيادة عدد السكان وخصوصا في المدن، حيث أن نمو السكان اتجه نحو الارتفاع في أوروبا تدريجيا وبالذات في المدن نتيجة انتقال أعداد كبيرة من أفنان الأرض والحرفيين من الريف إلى المدن هربا من الاستغلال والظلم والمعاناة التي يتعرضون لها من النظام الاقطاعي السائد في قراهم وهو الأمر الذي أسهم في توسع المدن وزيادة اتساع النشاطات التجارية فيها.
- ✓ ظهور حركة الاكتشافات الجغرافية وبالذات البحرية منها مما ساهم في زيادة ونمو التجارة الدولية وفتح الأسواق وتدفق المعادن الثمينة (الذهب والفضة) وهو الأمر الذي نجم عنه زيادة الأسعار وتوفير الحافز على زيادة النشاطات الاقتصادية عموما.
- ✓ صعود حركة التجار ومساندتهم للسلطات القومية المركزية ضد سلطات الاقطاع ورجال الكنيسة واتفقت مصالحهم مع بعضهم البعض.
- ✓ تحول الاقتصاد من اقتصاد عيش (اقتصاد كفاف) إلى الاقتصاد النقدي (اقتصاد سوق) حيث أصبح الهدف من النشاطات الاقتصادية التبادل في السوق وبمقابل نقدي، وقد أسهم استخدام

الذهب والفضة اللذين تم الحصول عليهما كأساس وقاعدة للنقد واستخدام التجار النقود لتوسيع وزيادة نشاطاتهم وارتبط معها توسع في النشاطات الاقتصادية ومنها الإنتاجية الصناعية.

- ✓ التطور والتوسع الصناعي وبروز الثورة الصناعية.

2-السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي (مبادئه):

يتسم النظام الاقتصادي الرأسمالي بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره ومن أهمها ما يلي:

- ✓ **الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية:** أي أن يملكها الأفراد والمشروعات الخاصة وغيرها وهدا يعني أن دور الدولة في الاقتصاد يكون محايدا وتقتصر ملكية الدول على القطاع العام والخدمات العامة (الأمن، فرض النظام، العدالة...).
- ✓ **الحرية الاقتصادية في ممارسة النشاط الاقتصادي:** وذلك باعتبار الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وبالتالي فإن مالكها له الحرية في استخدامها في المجالات التي يرغب فيها والتي يرى أنها تحقق له أكبر منفعة وأكبر عائد دون تدخل أي جهة كانت في ممارسته لحريته هذه.
- ✓ **الهدف الأساسي** ويكاد يكون الوحيد للنشاطات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي هو تحقيق أقصى ربح ممكن وأقل التكاليف الممكنة ذلك لأن الربح هو الفارق بين الإيرادات والتكاليف وكلما قلت هذه الأخيرة كلما زادت الأرباح وبالتالي الحصول على الكفاءة الإنتاجية، ويعد الربح الحافز والدافع الأساسي لأي قرار يتخذه المنتجون.
- ✓ **الآلية التي يعمل بموجبها النظام الاقتصادي الرأسمالي:** تتمثل بآلية السوق والتي هي سوق منافسة تامة تعتمد على التفاعل الحر بين قوى الطلب والعرض ونتيجة هذا التفاعل هي التي تحدد السعر في السوق.
- ✓ **عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية** بأي شكل من الأشكال واقتصار دورها على القيام بمهمات توفير الأمن الداخلي والحماية الخارجية والعدالة وفرض النظام حيث أن تدخلها يمنع حصول التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب في السوق.
- ✓ **سيادة المستهلك:** أي أن السوق يلبي رغباته واحتياجاته بالكمية والنوعية والمواصفات التي يطلبها. وذلك اعتمادا على آلية السوق التي تنتج من أجل تلبية حاجات المجتمع وفي الوقت نفسه تبحث عن ضمان الربح للمنتج، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين

(الطلب) يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج، وبالتالي فإن رغبات المستهلك هي الدافع للقيام بالإنتاج ويطلق عليه المستهلك السيد.

3-مزايا النظام الرأسمالي:

نتيجة السمات الأساسية للنظام الرأسمالي سواء المرتبط منها بأساس عمل النشاطات الاقتصادية (الملكية الخاصة)، أو المرتبط بحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية أو نتيجة هدفها في تحقيق أقصى ربح ممكن بالاستناد إلى آلية السوق. كل هذه قد أفرزت عدة مزايا للنظام الاقتصادي الرأسمالي أهمها:[1]

- ✓ **تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج:** لقد كانت الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطور لأساليب الإنتاج من أسباب ظهور النظام الرأسمالي، وتحسين كبير في تنظيم العملية الإنتاجية، فلقد حقق هذا النظام طفرة إنتاجية كما ونوعا.
- ✓ **تحسين مستوى المعيشة نسبيا:** لقد نتج عن التطور الكبير في وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية، وظهور سلع وخدمات جديدة ارتفاع في مستوى المعيشة بالرغم من التفاوت الملحوظ بين طبيعة المجتمع.
- ✓ **كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية:** على اعتبار أن الهدف من أي نشاط اقتصادي في إطار النظام الرأسمالي هو تحقيق الأرباح، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستغلال الأقصى لعوامل الإنتاج المختلفة وبأفضل طريقة ممكنة تكفل انخفاض التكاليف من أجل تحقيق أكبر الأرباح.

[1]- طلبة مختار عبد الحكيم، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص52.

4-عيوب النظام الرأسمالي:

بعد التطبيق الفعلي في الواقع للنظام الرأسمالي برزت هناك مجموعة من الانتقادات لهذا النظام شكلت فيما بعد عيوبا له ومن أبرزها:[1]

- ✓ **انتشار ظاهرة الاحتكار وتغيير طبيعة الأسواق من سوق منافسة تامة إلى سوق احتكارية:** ويقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل انتاج معين يقوم به بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته، ويترتب على ذلك سيطرة المحتكر على السوق .وقد واكبت ظاهرة الاحتكار النظام الرأسمالي الذي يعتمد على الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي التي تحولت في مسار التطور عبر الزمن إلى تدخل في النشاطات الاقتصادية حيث تغلبت المشاريع الأكبر قدرة وقوة على المشاريع الأقل قدرة في إطار الصراع التنافسي وما ينجم عنه في نهاية الأمر إلى انضمام المشروعات الأقل قدرة إلى المشروعات الأكبر قوة أو انسحابها من السوق وبذلك يحل الاحتكار محل المنافسة. ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الاحتكارية، وبالتالي يتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، بالإضافة إلى الإضرار بالمستهلكين من قبل أصحاب رؤوس الأموال (المحتكرين).
- ✓ **الحرية الوهمية بدل الحرية التامة:** غابت الحرية في ممارسة النشاطات الاقتصادية في واقع عمل النظام الرأسمالي وبالذات في الفترات اللاحقة التي ارتبطت بتطوره. إذ لم تتمتع بهذه الحرية سوى فئة قليلة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج فحرية الاستهلاك مثلا ليست مطلقة وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، كما الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات الأقل قوة الذين يصبحون غير قادرين على منافسة أصحاب المشاريع الأكبر قوة نتيجة الاحتكار وبالتالي يحرمون من حرية ممارسة نشاطاتهم.

---

[1]- بالاعتماد على:

- محمود حسين الوادي، حسين سمحان، **المصارف الإسلامية -الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2008، ص ص73-74.

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الاقتصاد والمجتمع -دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي-**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2009، ص33.

- فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية -الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، مرجع سبق ذكره**، ص ص122-124.

- ✓ **التقلبات الاقتصادية الدورية:** عجز جهاز الثمن عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد وبالذات في ظل الأسواق ذات الطبيعة الاحتكارية والتي يكون الإنتاج فيها أقل ودرجة استخدام الموارد أدنى قياسا بما يمكن أن يتحقق من انتاج ومن استخدام للموارد في السوق التامة المنافسة، وهو واقع الحال الذي يتمثل بتعاقب الدورات الاقتصادية (رخاء، انتعاش، انكماش، ركود)، وبالذات منها ما يتصل بحالات الكساد والركود الاقتصادي وخاصة أزمة الكساد(1929-1933) والتي أفرزت نتائج سلبية عديدة وفي مقدمتها البطالة. بالإضافة إلى معاناة النظام الرأسمالي من مشكلة التضخم التي صاحبت ظاهرة الاحتكار.
- ✓ **سوء توجيه الموارد الإنتاجية:** حيث أن الربح هو الحافز الأول للإنتاج في ظل النظام الرأسمالي فغالبا ما يتجه المنتجون إلى إنتاج السلع التي يقبل عليها المستهلكون حتى ولو كانت سلعة كمالية والإنتاج في ظل هذا النظام لا يتم لخدمة أفراد المجتمع، وإنما لخدمة الأقلية التي تتركز فيها القوة الشرائية. كذلك فإن رؤوس الأموال في ظل هذا النظام قد تتجه نحو امتلاك وشراء أراضي أو التركيز على عمليات البيع والشراء أو الاحتفاظ بتلك الأموال في شكل ذهب أو معادن نفيسة بدلا من استثمارها في العمليات الصناعية.
- ✓ **إن النظام الرأسمالي ينجم عنه حصول تطور غير متناسب وغير متوازن:** حيث تتطور قطاعات ونشاطات معينة دون حصول تطور مماثل في قطاعات ونشاطات أخرى وكذلك تتطور مناطق معينة دون حصول تطور في مناطق أخرى، وهو الأمر الذي يتحقق معه تفاوت في مستويات التطور بين القطاعات والنشاطات والمناطق.
- ✓ **سوء توزيع الدخل والثروة:** يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج ونظرا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة، فإنه من المشاهد أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع ،ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة ، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلا الذين يحصلون على عائد الربع ،أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه ، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخلهم ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل وإعادة استثماره مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد ،وعلى الجهة الأخرى تظل

الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض ، لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار ، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج ، ما يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الطبقي.

5-علاج النظام الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية:

يرتكز مفهوم المشكلة الاقتصادية في المنظور الرأسمالي على ندرة الموارد النسبية وعلى تعدد الحاجات البشرية مما يستدعي الاختيار بين البدائل وذلك لإشباع الحاجات الأكثر أهمية على حساب التضحية بحاجات أخرى. ويستند حل هذه المشكلة في النظام الرأسمالي إلى آلية الأسعار وتفاعل قوى العرض والطلب (جهاز الثمن) بمعنى أن جهاز الأسعار هو المحرك الفعال لتوجيه المنتجين، مما يعمل على تلبية وإشباع رغبات المستهلكين. بمعنى أن ارتفاع سعر إحدى السلع نتيجة لزيادة الطلب عليها من المستهلكين هو الدافع الأساسي للمنتجين في التوسع في عرض السلع والخدمات لتحقيق مزيدا من الأرباح حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب. أما انخفاض سعر السلعة فهو نتيجة للعرض الزائد من هذه السلعة مما يدفع بالمنتجين إلى تخفيض الكميات المنتجة من هذه السلعة حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

وعلى ضوء أن الربح هو الحافز الرئيسي في النظام الرأسمالي، فإن نظرية الأسعار تستحوذ على الدور الأساسي في تحديد نوعية وكمية السلع التي إنتاجها وبهذا يتم الإجابة على السؤال **ماذا ننتج؟**

ولزيادة الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ستسود المنافسة الحرة في السوق مما سيدفع المنتجين لاستخدام أفضل الأساليب الإنتاجية التي توفر لهم أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة بمعنى أن المنافسة بين المنتجين ستؤدي إلى إجراء تحسينات على أساليب الإنتاج المستخدمة وبشكل مستمر. وبذلك تتحقق الإجابة على السؤال الثاني: **كيف ننتج؟**

أما السؤال الأخير المتعلق ب: **لمن ننتج؟** فحصة كل فرد من الناتج القومي الإجمالي تحدد وفقا لمقدار المساهمة في النشاط الإنتاجي فمثلا العامل يحصل على أجر، أما الأرض فتحصل على الربع ورأس المال على الفائدة في حين عنصر التنظيم فيحصل على الأرباح حيث يتحدد نصيب كل فرد من خلال آلية العرض والطلب.

وأخيرا فإن آلية جهاز الثمن كفيلة برفع معدلات النمو الاقتصادي، فارتفاع سعر الفائدة يدفع الكثير من أصحاب المدخرات إلى تقديم مدخراتهم مما سيؤدي إلى زيادة النشاط الاستثماري وبذلك تتم الإجابة على إشكالية ضمان النمو الاقتصادي واستمرار عملية التنمية الاقتصادية.

ثالثا-النظام الاقتصادي الاشتراكي:

نتيجة الانتقادات الموجهة للنظام الرأسمالي والعيوب التي لازمته، بدأت تظهر في الأفق ملامح نظام اقتصادي جديد بديل للرأسمالية سمي بالنظام الاقتصادي الاشتراكي أو ما يسمى بالاقتصاد الموجه، ومصطلح الاشتراكية socialism مشتق من كلمة social أي الشيء الاجتماعي وهي تعني الرفاهية للجميع والعدالة الاجتماعية .وتعبر الاشتراكية عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فتكون الاشتراكية بذلك نقيضا لسياسية الحرية الاقتصادية .ويوصف النظام الاشتراكي بأنه: "النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عوامل الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط".[1] وتطالب الاشتراكية بأنه يتعين على الدولة أن تتدخل لإعادة توزيع المداخيل بشكل عام حتى تتحقق من حدة التفاوت القائم في توزيع المداخيل والثروات ، وذلك عن طريق سيادة الملكية العامة ، وتمتلك الدولة وسائل الإنتاج.

1-نشأة النظام الاشتراكي:

كان ظهور الاشتراكية منذ ثلاثة آلاف سنة على يد الفيلسوف **أفلاطون** وكانت تسمى الاشتراكية الخيالية أو المثالية الذي يفترض العيش بمدينة خيالية قائمة على الملكية الجماعية والحياة المشتركة تنعدم فيه الطبقات وتحل مشكلة الفقر وتزول الحاجة إلى رجال الأمن والقضاة وتكتمل فيه سعادة الإنسان. وسميت هذه المرحلة بالاشتراكية الخيالية إلى غاية النصف الأخير من **القرن 19** ووسط المظالم الاجتماعية التي عانى منها المجتمع من أصحاب الأعمال برز **كارل ماركس** الذي نشر نظريته عن الاشتراكية العلمية المناصرة لفكرة إحلال النظرية الاجتماعية محل النظرية الفردية وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإلغاء الملكية الفردية بكل صورها وإحلال حافز المصلحة العامة محل حافز الربح.

[1]- محمد حامد عبد الله، **النظم الاقتصادية المعاصرة -عرض وتحليل ونقد-**، منشورات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص73.

2-مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يهدف النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى إشباع الحاجات المادية والمعنوية من قبل الدولة التي تحدد أولويات الإنتاج عن طريق جهاز التخطيط المركزي للحد من تزايد وتراكم الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد وإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال. وبالتالي يمكن تلخيص أهم المبادئ التي يقوم عليه النظام الاشتراكي فيما يلي:

- ✓ **الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج:** وذلك من خلال إشراك كافة أفراد المجتمع في ملكية وسائل الإنتاج ، وتقوم الدولة بعد ذلك بغدارة النشاط الاقتصادي ومعنى ذلك إلغاء الملكية الفردية وحصرها فقط في أشياء بسيطة كالسلع الاستهلاكية ،فالفرد لا يحق له امتلاك وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية التي تترتب عليها عمليات إنتاجية وتعمل الاشتراكية على إلغاء الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع التي خلفتها الملكية الفردية في ظل النظام الرأسمالي ،لذلك فهي تضمن لكل أفراد المجتمع الاستفادة من وسائل الإنتاج وتشاركهم في ملكيتها.
- ✓ **التخطيط الاقتصادي المركزي:** الهدف من التخطيط هو خضوع جميع الفعاليات الاقتصادية الأساسية بمختلف أشكالها إلى هدف الدولة المركزي والمتمثل بالتوزيع العادل للسلع والخدمات لكل شخص بقدر الجهد المبذول والحاجة للسلعة أو الخدمة ويكون هذا من خلال تواجد لجان مركزية للتخطيط تضع خطة موحدة لاقتصاد البلد ككل وليس لتحقيق أهداف فردية. ويشمل التخطيط المركزي خطة الإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار.
- ✓ **مبدأ إشباع الحاجات الجماعية وإلغاء حافز الربح:** يعتبر الربح في ظل النظام الاشتراكي وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء توزيع للدخل والثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع حيث تكون الخدمات مثل التعليم، الصحة، الترفيه مجانية لكافة أفراد المجتمع.

3-مزايا النظام الاشتراكي:

أفرز النظام الاشتراكي مجموعة من المزايا يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- ✓ التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد: حيث يغيب في ظل النظام الاشتراكي مفهوم الشخص الطبيعي أو المعنوي أو ذو الثروة، ومن ثم تغيب عنه السلطة حيث عادة ما تقترن السلطة بالثروة وعلى هذا الأساس تصبح الدولة الوحيدة صاحبة السلطة.
- ✓ التوزيع المتكافئ للدخل.
- ✓ الاختفاء النسبي للأزمات الدورية في ظل الاقتصاد الموجه.
- ✓ غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من آثار سلبية.

4-عيوب النظام الاشتراكي:

بعد التطرق إلى كيفية نشأة النظام الاشتراكي وكيفية عمله وعلى الرغم من ظهور بعض المميزات عند عرض النظام الاشتراكي في الإطار النظري من عدالة وتحقيق للتكافؤ والمساواة إلا أنه في الحقيقة قد انطوى على كثير من التناقضات والسلبيات والعيوب القاتلة والتي أدت إلى سقوط أغلب المجتمعات الاشتراكية اقتصادياً وإلى تحول أغلب المجتمعات الاشتراكية إلى مجتمعات رأسمالية بعد ذلك وأبرز هذه العيوب هي:[2]

- ✓ **المركزية الشديدة وتركز السلطة:** فكما ذكرنا من قبل أن الأسئلة الثلاثة (ماذا ننتج ؟ كيف ننتج ؟ لمن ننتج ؟) يتم الإجابة عليها بواسطة جهاز التخطيط، وفي الحقيقة جهاز التخطيط في الغالب هو السلطة العليا في الدولة المتمثلة في طبقة الحزب الحاكم، مما يعني تحول الدولة إلى ديكتاتورية تحكمها طبقة الحزب الحاكم ويتحكمون في كل شيء يجري في الدولة.

  وقد نتج عن هذه المركزية الشديدة وتركز السلطة الوقوع في العديد من الأخطاء حالت دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية في تخصيص الموارد، هذا بالإضافة إلى

---

[1]- طلبة مختار عبد الحكيم، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره**، ص71.

[2] - بالاعتماد على:

- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص27.
- فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية –الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام–، مرجع سبق ذكره**، ص 132.

التأخر في اتخاذ القرارات، فنتيجة لتركز السلطة في يد السلطة العليا يجب أن ترفع إليها الكثير من البيانات والإحصائيات لتصدر القرار ثم تنزل هذه القرارات مرة أخرى، ولك أن تتخيل الوقت الذي يتطلبه رفع بيان أو إحصائية عن صناعة من الصناعات مثلا حتى يصل إلى السلطة العليا، ثم الوقت الذي تستهلكه السلطة العليا إلى المسئولين عن هذه الصناعة. لا شك أن هذا يستغرق وقتا كبيرا جدا مما يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات وبالتالي سوء استغلال للفرص.

- ✓ **البيروقراطية والتعقيدات المكتبية:** وقد تعمقت البيروقراطية والتعقيدات المكتبية نتيجة لأن تحديد كمية ونوعية الإنتاج واختيار طرق وأساليب الإنتاج وغيرها كلها قرارات يتم اتخاذها من جهاز التخطيط المركزي وبالتالي فهذا يتطلب عدداً كبيراً جداً من الموظفين الذين يقومون بجمع البيانات والإحصاءات وتبويبها وتحليلها، وموظفين آخرين لدراستها ومقارنتها حتى يتمكن جهاز التخطيط المركزي من اتخاذ القرارات المناسبة وقد أدى ذلك إلى تضخم الجهاز الإداري وتزايد الأجهزة الرقابية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية وإلى تعطيل كثير من الإجراءات من ناحية أخرى ناهيك عن بعض التطبيقات التي أسفرت عن التسيب والفساد.
- ✓ **عدم القضاء على الاستغلال:** حيث أسفر التطبيق العملي للاشتراكية أنها لم تستطع تحقيق العدالة في التوزيع بل حدث خلاف ما ادعته، ففائض القيمة الذي كان يذهب للرأسماليين في ظل النظام الرأسمالي أصبح يذهب إلى الدولة في النظام الاشتراكي ولم يؤول إلى الطبقة العاملة، وهكذا ظلت العمالة مستغلة حتى في النظام الاشتراكي حيث لا تستلم قيمة إنتاجها وإنما تستلم بالقدر الذي تراه الحكومة مناسبا. كما ظهر نوع استغلال آخر نتيجة للمبدأ: "كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته".
- ✓ **غياب نظام حوافز كفء:** وقد أشارت بعض الدارسات المقارنة بين النظام الاشتراكي والرأسمالي أن إنتاجية العامل في النظام الاشتراكي أقل من إنتاجية العامل في النظام الرأسمالي وذلك لأن العامل في النظام الاشتراكي لا يجد ما يحفزه على الإنتاج طالما أنه يستلم أجراً محدداً بغض النظر عن إنتاجيته، فغياب حافز الربح أدى إلى انخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع الاشتراكي. وقس على العمال المديرين ورؤساء الشركات لهم أجر محدد كذلك، وبالتالي تجدهم ليس لديهم الدافع لتوسيع الشركة ولا لتغطية ربحها مما يؤدي إلى

سوء استغلال الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج كما أدى إلى تخلف الآلات والمعدات المستخدمة في العمليات الإنتاجية. وقد أدى كل ذلك إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد بشكل عام في ظل النظام الاشتراكي مما جعل كثيراً من المجتمعات تثور على النظام الاشتراكي وتتحول إلى النظام الرأسمالي مما يدل على فشل النظام الاشتراكي في الإجابة على الأسئلة الاقتصادية الثلاثة بكفاءة وفشله في استغلال الموارد الاقتصادية بشكل جيد.

5-علاج النظام الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية:

تظهر المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي كمشكلة جماعية، وأن جهاز التخطيط المركزي كفيل بإيجاد الحلول المناسبة واللازمة لجملة القضايا المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع. ويجيب جهاز التخطيط على أسئلة المشكلة الاقتصادية كما يلي:

- ✓ يجيب على السؤال الأول **ماذا ننتج؟** حيث يعمل بالنيابة عن المجتمع على ترتيب حاجاته حسب سلم التفضيل الجماعي للسلع والخدمات، كما ويقوم بتخصيص الموارد الاقتصادية فيحدد السلع المطلوبة إنتاجا كما ونوعا.
- ✓ يجيب على السؤال الثاني: **كيف ننتج؟** حيث يقرر الخطة وذلك باعتماد الأسلوب الإنتاجي الأكثر تلاؤما مع حجم الموارد المتاحة، فإذا كان عنصر العمل متوفرا بنسبة عالية فيتم اعتماد الأسلوب المكثف للعمل وكذلك بالنسبة للعناصر الأخرى.
- ✓ يجيب على السؤال الثالث: **لمن ننتج؟** وتحدد الخطة العمالة المتاحة، معدل الأجور، ونصيب عنصر العمل من الدخل القومي باعتباره العنصر الوحيد الذي ينال عائدا على مشاركته في العملية الإنتاجية (خاصة أن العناصر الأخرى ملك للدولة) كما وتتضمن الخطة تحديد الموارد التي توجه للأغراض الاستهلاكية وما يجب توفيره لغرض استعماله في رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في المستقبل (من خلال ضخه في القنوات الاستثمارية.
- ✓ يقوم جهاز التخطيط بإجراء مسح شامل لكامل الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد القومي، ومن ثم تعمل على توظيفها واستخدامها جملة بحيث لا تترك أي من الموارد دون استخدام، وتراعي الخطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وتحديد معدل النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقه، وهي بذلك تضمن تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستمراريتها.

ثالثا النظام الاقتصادي الإسلامي:

كثر الكلام في الآونة الأخيرة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 عن نظام اقتصادي ثالث وهو النظام الاقتصادي الإسلامي شأنه شأن النظامين الرأسمالي والاشتراكي له آليات عمل، أسس وأطر وأهداف يبنى عليها مذهبه ونظامه.

وقد جاء النظام الاقتصادي الإسلامي كمخرج للمشاكل الاقتصادية التي يتخبط فيها العالم نتيجة النظامين الرأسمالي (من خلال أزماته الدورية وما نتج عنها من بطالة، واستغلال للأفراد) والنظام الاشتراكي وما صاحبه من فساد وبيروقراطية. وقد ارتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من الخصائص والمبادئ تجعله متميزا عن غيره من الأنظمة الوضعية في طبيعته ووسائله وأهدافه.

1-تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

نشأ الاقتصاد الإسلامي مع بزوغ فجر الإسلام حيث حدد الإسلام في القرآن الكريم كل ما يتعلق بشؤون الحياة ومنها ما يتعلق بالمال والاقتصاد والثروة وبكل شمولية وكذلك السنة النبوية التي تناولت أوجه النشاط الاقتصادي المتنوعة وتنظيم المعاملات المالية والتجارية ويتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن الأنظمة الوضعية بأنه له جانبان جانب ثابت وآخر متغير، ويتمثل الجانب الثابت في مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة، أما الجانب المتغير فهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر.

وقد أعطيت العديد من التعاريف للنظام الاقتصادي الإسلامي منها:

- ✓ هو مجموعة التطبيقات العملية والحلول الاقتصادية التي يتوصل إليها المجتهدون في الدولة الإسلامية تطبيقا للمبادئ الإسلامية.[1]
- ✓ هو مجموعة الإجراءات الإسلامية المؤثرة في الاختيار الاقتصادي الذي يهدف إلى توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف.[2]
- ✓ هو المبادئ والقواعد المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهاد العلماء وكذلك السياسات النقدية والمالية، فضلا عن تطور النظم والمؤسسات الاقتصادية.[1]

[1]- الشيخ حسن حنفي سري، **الاقتصاد الإسلامي -مبادئ وخصائص وأهداف-**، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزاريطة، 1999، ص24.

[2]- محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي الإسلامي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1986، ص3.

ومنه فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يبحث عن وسائل استخدام الإنسان لما استخلف فيه لسد حاجة الفرد والمجتمع وشؤون المعيشة في حدود أحكام الإسلام وقواعده.

2-مصادر الاقتصاد الإسلامي:

إن القواعد والمبادئ والأسس التي يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي مستمدة من الشريعة الإسلامية وما تتضمنه من أحكام وضوابط ومقاصد أساسية ومصادرها هي:[2]

- ✓ **القرآن الكريم:** ويعتبر المصدر الأول من مصادر التشريع للاقتصادي الإسلامي وهو المصدر الإلهي الذي يتسم بالثبات والاستمرار.
- ✓ **السنة النبوية الشريفة:** وتعتبر المصدر الثاني **من** مصادر التشريع للاقتصاد الإسلامي وتحتل نفس مكانة القرآن الكريم من حيث وجوب إتباعها فهي تؤكد أو تبين أو تفصل أو تخصص أو تقيد ما ورد في القرآن الكريم. وقد نظمت السنة النبوية كثيرا من جوانب الحياة الاقتصادية في المجتمع.
- ✓ **الإجماع والقياس:** ويتمثل هذا المصدر في اجتهاد الفقهاء والعلماء بخصوص القضايا التي تخص تطورات الواقع ومستجداته وبالذات التي لم يرد فيها نص قرآني أو سنة نبوية والتي يتم الاستناد فيها إلى القرآن والسنة وإلى القياس على الحالات المماثلة أو القريبة منها والواردة بخصوصها نصوص في القرآن أو السنة أو التطبيقات ،وبحيث يراعى الاجتهاد والقياس عدم إباحة ماهو حرام وضار ،وعدم تحريم ماهو حلال ونافع، وفي إطار أحكام ضوابط الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية .وأن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية تتضمن كل ما ورد من قواعد ومبادئ تحكم عمل النشاطات الاقتصادية وتنظم أدائها وتحددها بالشكل الذي يقود إلى مقاصد الشريعة الإسلامية الأساسية والتي تتمثل بحفظ الدين والمال والنفس والعقل والعرض بما يحقق انتفاع الفرد والمجتمع ويوفر الحياة الأفضل والأصلح في دنياه و آخرته.

---

[1]- فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، بحث رقم 62، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 2003، ص83.

[2]- فؤاد بن حدو، **الاقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية-دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية،مرجع سبق ذكره**، ص ص 57-59.

3-أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

نظرا للطبيعة الخصوصية للنظام الاقتصادي الإسلامي المتميزة عن الأنظمة الوضعية فقد جاءت أهدافه كذلك متميزة عن غيرها وهي:

- ✓ **تحقيق الضمان الاجتماعي:** بمعنى ضمان وكفالة حد أدى من المعيشة لكل فرد في المجتمع الإسلامي ويتجاوز حدا لكفاية الحاجات الأساسية للإنسان مثل الطعام والشراب واللباس إلى ما تستقيم به حياة الإنسان ويصلح بها أمره ويجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد، وتعتبر الدولة الإسلامية مسؤولة عن ذلك سواء انفردت هي بعبء الويل أو اشتركت مع القادرين من أبناء المجتمع في ذلك،
- ✓ **تحقيق القوة والتنمية الاقتصادية:** ويترتب هذا الهدف على عقد الاستخلاف فالإنسان هو خليفة الله في الأرض فهو مطالب بتسيير الكون وتسخير طاقاته لخدمته وخدمة الأجيال القادمة. والتنمية في ظل الاقتصاد الإسلامي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تمتد لتشمل مختلف جوانب الحياة بما فيها تنمية الفرد تنمية أخلاقية. تهدف إلى تكوين الإنسان الصالح.
- ✓ **تخفيف التفاوت في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع:** يعمل الاقتصاد الإسلامي على التقليل من التفاوت في الثروات والمداخيل مثلما ما هو موجود الأنظمة الوضعية (الهادفة إلى الربح وتكوين الثروة) وقد ضبط الاقتصاد الإسلامي تراكم الثروات بفرض جملة من القواعد والالتزامات التشريعية التي تضمن انتقال الثروات في الفئة الغنية ذات الدخل المرتفع إلى الفئة الفقيرة ذات الدخل المنخفض مثلما هي الزكاة، المواريث، الصدقات، الوقف.

4-مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي:

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ والأسس التي تميزه وهي كما يلي:

-**الملكية المزدوجة:** يقر ويعترف النظام الاقتصادي الإسلامي بالملكية المزدوجة (الفردية والعامة) والتزاوج بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة حيث يستدل على مشروعية الملكية الخاصة في القرآن بقوله تعالى: "وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون"(سورة البقرة، الآية 278)، وكذا الملكية الجماعية أعطيت لها صفة الشرعية في قوله تعالى: "واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله

خمسه و للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير"(سورة الأنفال ، الآية 41).

- ✓ **الحرية الاقتصادية المقيدة:** أي أن الحرية الاقتصادية ليست مطلقة وإنما مقيدة بمجموعة من القيم الإسلامية حيث أنه من المنظور الإسلامي حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية مضمونة كحق مشروع لأفراد المجتمع في مجال الإنتاج والاستهلاك والاستثمار لكنها مرتبطة بمدى مشروعيتها وضمانها لعد الإضرار بالأفراد الآخرين وبالمجتمع والدولة.
- ✓ **العدالة الاجتماعية والتكافل والضمان الاجتماعي:** يرتكز الاقتصاد الإسلامي على تحقيق التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع باعتبارهم جميعا إخوة ضمن أسرة واحدة، وكذلك تمارس الدولة الكفالة العامة وتسهر على تطبيقها من خلال مسؤوليتها عن ضمان حد أدنى لمعيشة الفرد وإلغاء الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع بما يضمن تحقيق الهدف الأسمى وهو العدالة الاجتماعية.
- ✓ **تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة:** لا يرى النظام الاقتصادي الإسلامي تعارضا بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويجب التوازن بينهما فقد منح الإسلام للفرد الحق في الملكية ولكن وضع على ذلك قيودا بحيث لا يتعارض ذلك مع مصلحة الجماعة كما يعترف كذلك بالملكية العامة ويقدمها عندما تتعارض مع المصلحة الخاصة.

5-علاج المشكلة الاقتصادية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي:

يختلف موقف النظام الاقتصادي الإسلامي عن موقف الفكر الاقتصادي الوضعي إزاء المشكلة الاقتصادية اختلافا جذريا سواء من حيث تحديد طبيعة هذه المشكلة أو من حيث أسلوب حلها.

ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي تكمن هذه المشكلة في التناقض بين الموارد الاقتصادية النادرة والحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة، فلا تكفي الموارد النادرة نسبيا لإشباع كافة الرغبات الإنسانية الأمر الذي يستدعي ضرورة الاختيار بين البدائل.

وفي النظام الاقتصادي الاشتراكي فالمشكلة الاقتصادية تتجسد في التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات الملكية والتوزيع، فإذا ساد التوافق بينهما فإن ذلك سيؤول إلى سيادة الاستقرار أي أن المشكلة تكمن في استغلال القوى العاملة وسوء التوزيع الناشئ عن سلطة المكية الخاصة، وبذلك فإن المفكرين

الاشتراكيين يرون أن علاج هذه المشكلة يكمن في إلغاء الملكية الخاصة ة إحلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

بينما من المنظور الإسلامي فتتلخص المشكلة الاقتصادية في أن الندرة النسبية للموارد الاقتصادية ليست مشكلة حقيقية بحد ذاتها نظرا لأن هذه الندرة هي التي تجعل للحياة هدفا ولرسالة الإنسان معنى، أي أن المشكلة الاقتصادية سببها الإنسان الذي يبدد هذه الموارد أو يتقاعس عن استغلالها. ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى: "وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار"(سورة إبراهيم، الآية 34).

ومن جانب آخر أن النظام الاقتصادي الإسلامي ينظر إلى أن علم الاقتصاد على أنه التدبير والتوسط والاعتدال، بحيث أن التدبير ليس مقدما على الموارد النادرة، إنما يتعداها للموارد الوفيرة لأن تبديد الموارد الوفيرة سيحولها إلى موارد نادرة نسبيا.

كما أن الحاجات الإنسانية من المنظور الإسلامي ليست مجرد حاجات مادية فحسب كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، وإنما هي حاجات متباينة في أغراضها متعددة في غاياتها (حاجات مادية وحاجات روحية).

أسئلة المحور الثالث:

أ-أجب عن الأسئلة التالية:

1. مالمقصود بالنظام الاقتصادي؟ وما الهدف منه؟
2. ماهي مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي؟ وما هي عيوبه؟
3. ماهي طبيعة المشكلة في ظل النظام الرأسمالي؟ وكيف عالجها؟
4. ماهي أسس النظام الاشتراكي؟ وما هي الانتقادات الموجهة له؟
5. فيما تتمثل المشكلة في ظل النظام الاشتراكي؟ وكيف عالجا؟
6. فيما يتمثل النظام الاقتصادي الإسلامي؟وماهي أسسه؟
7. حدد أهم الفروقات بين الأنظمة الوضعية والنظام الاقتصادي الإسلامي؟

ب-حلل العبارتين التاليتين:

-يحمل النظام الرأسمالي بذور فنائه في مبادئه. كيف ذلك؟

-يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي المشكلة الاقتصادية مشكلة سلوكية. كيف ذلك؟

المحور الرابع:

الأنشطة الاقتصادية

من خلال هذا المحور سيتمكن الطالب من الإطلاع على الأنشطة الاقتصادية من خلال:

- ✓ **مفهوم الإنتاج وأهميته؛**
- ✓ **عناصر الإنتاج وعوائدها؛**
- ✓ **مفهوم التبادل وأشكاله؛**
- ✓ **مفهوم التوزيع وأنواعه؛**
- ✓ **التوزيع في الأنظمة الاقتصادية؛**
- ✓ **الاستهلاك ومحدداته؛**
- ✓ **الادخار والعوامل المؤثرة به؛**
- ✓ **الاستثمار وأهميته؛**
- ✓ **العلاقة بين الاستهلاك، الادخار والاستثمار.**

تمهيد:

يهدف النشاط الاقتصادي إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع من خلال مجموعة من العمليات والأفعال والمبادلات في الميدان الاقتصادي، ويعبر النشاط الاقتصادي على العديد من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج وتوزيع وتداول السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الفردية والجماعية.

وتأتي في مقدمة الأنشطة الاقتصادية عملية الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، وسيتم فيما يلي التطرق إلى كل نشاط اقتصادي من هذه الأنشطة من خلال هذا المحور.

أولا: الإنتاج

نظرا لطبيعة المشكلة الاقتصادية المتمثلة في قلة الموارد في مقابل زيادة الحاجات، وفي ظل البحث عن الحلول لهذه المشكلة جاء الإنتاج كنشاط اقتصادي يهدف إلى خلق منافع جديدة من خلال إنتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات لتلبية حاجيات الأفراد

1-تعريف الإنتاج:

برزت العديد من التعريفات للإنتاج نذكر منها:

- ✓ هو عملية المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل تحقيق ثروة للمجتمع بواسطة المنتوجات المادية والخدمات المختلفة.[1]
- ✓ إن الإنتاج هو أساس النشاط الاقتصادي الذي يحقق الرفاهية وإضافة قيم للمجتمعات فهو المعيار الذي يحدد و ينشئ الثروة لما يقدمه من القدرة على التطور الحقيقي ويعرف بأنه عملية خلق منفعة لم يكن لها وجود من قبل، أو إضافة وزيادة المنفعة إلى سلعة أو خدمة كانت محدودة.[2]

ومنه فإن الإنتاج هو جهد إنساني يعمل على تحويل الموارد من صورتها الأولية إلى صورة أخرى أكثر منفعة بهدف إشباع الحاجيات الفردية والجماعية.

2-أهمية الإنتاج:

يكتسي الإنتاج أهمية كبيرة بالنسبة للنشاط الاقتصادي وكذا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وكافة أفراد المجتمع، وتتبع هذه الأهمية من خلال المنافع التي يحققها وهي كمايلي:[3]

- ✓ **المنفعة الشكلية (التحويلية):** ذلك بتغيير جوهر المادة وتحويلها إلى مادة نفعية سواء سلعة أو خدمة.

---

[1] – ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998، ص329.

[2] – فرهاد محمد علي فرهاد، **الاقتصاد الإداري مدخل في اتخاذ القرارات في ظل المؤسسة الاقتصادية**، المكتبة الأنجلومصرية، مصر، دون سنة نشر، ص170.

[3] – رضا زهواني، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجيستار، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006-2007، ص25.

- ✓ **المنفعة المكانية:** وهي نقل السلع والخدمات من مكانها إلى أماكن أكثر حاجة إليها وذلك عن طريق النقل الذي يعد طريقة اقتصادية فعالة.
- ✓ **المنفعة الزمانية:** وذلك عن طريق الإدخال والتخزين واختيار الوقت المناسب الذي تزداد فيه الحاجة إليها.
- ✓ **المنفعة الكلية:** وذلك عن طريق نقل ملكية السلعة أو الخدمة أحيانا من شخص إلى آخر.
- ✓ **المنفعة الاجتماعية:** وهي محصلة المنافع السابقة ويمكن تحقيقها بتكامل النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق الأهداف والفعالية الايجابية.

3-تطور الإنتاج في الفكر الاقتصادي:

عرف الإنتاج تطورا ملحوظا من خلال تطور المدارس الاقتصادية، انطلاقا من المدارس القديمة (عند أفلاطون، أرسطو، رجال الكنيسة) الذين اتفقوا على أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد الذي يمكننا من تلبية الرغبات وإشباعها بإنتاج أحسن أنواع السلع، كما اعتبروا الزراعة هي مصدر ثروة الجماعة ومصدر ازدهار النظام الاقتصادي.

بينما اعتبرت المدرسة التجارية تجارة الذهب والفضة المصدر الرئيسي للثروات وزيادة الفائض في الميزان التجاري، لذلك أعادوا ترتيب الأنشطة الاقتصادية بحيث تأتي التجارة الخارجية في قمة هذه الأنشطة ثم تأتي الصناعة وبعدها الزراعة في الترتيب الأخير باعتبارهم لم يجدوا فيها مجالا لزيادة رصيد البلد من المعدن النفيس، كما أقر التجاريون بالعمل والأرض كعنصرين إنتاجيين أصليين.[1]

لكن المدرسة الطبيعية جاءت بنقيض المدرسة التجارية حيث ترى بأن الزراعة وحدها النشاط الاقتصادي المنتج، وأن العمل الزراعي وحده العمل المنتج، أما الصناعة والتجارة فتقتصران على تطوير وتحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل، ومن ثم لا تخلقان ناتجا صافيا وإن كانتا نافعتين.

[1] – سامي عفيفي حاتم، **النظرية الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الأولى، 1992، ص150.

***تقسيم العمل:** هو تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية، ويقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها، ويؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ذلك أن التخصص على هذا النحو أدى إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها وإلى استخدام الآلات بطريقة أكفأ.

ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية بريادة آدم سميث لتسدل الستار على كل من المذهب التجاري والمدرسة الطبيعية، وتعطي الإشارة لبروز فكر اقتصادي معاصر من خلال نظرية الإنتاج التي اعتبرت أن الإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها وهو بذلك يختلف عما كان سائدا لدى التجاريين والطبيعيين وأن عناصر الإنتاج هي: العمل ورأس المال والطبيعة، إلا أن العمل الإنساني هو العنصر الرئيسي فيرى آدم سميث أن تخصص العمل وتقسيم العمل* يسمح بمضاعفة الإنتاج عدة مرات. كما أضاف فيما بعد دافيد ريكاردو التنظيم كعنصر إنتاجي جديد.

إن مفهوم الإنتاج بالنسبة للفكر الحدي أو النيوكلاسيكي فقد اتفق مع الفكر الكلاسيكي واعتبر الإنتاج كذلك خلق للمنافع، أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الحديث فقد أدمجوا عوامل الإنتاج الأربع (الطبيعة، العمل، رأس المال والتنظيم) في تحديد مفهوم الإنتاج.

4-أنظمة الإنتاج:

يمكن التمييز بين العديد من النظم الإنتاجية المتاحة في تنفيذ العمليات الإنتاجية الخاصة بالمؤسسة ويتوقف النظام الملائم على العديد من العوامل منها: طبيعة نشاط المؤسسة، طبيعة السلع المنتجة والتكنولوجيا المستخدمة...الخ. ومن بين هذه النظم نذكر:[1]

- ✓ **نظام الإنتاج المستمر:** يتم الإنتاج وفق هذا النظام في المؤسسات بعمليات إنتاجية متخصصة لإنتاج عدة أصناف متماثلة ويكون التجهيز الآلي فيها مشتغلا بصفة مستمرة، ويستلزم هذا النظام إنتاج كميات كبيرة من السلعة ذاتها لكون معدل الطلب عليها كبيرا، ويستعمل هذا النظام اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة وتكون منتجاته ذات أسعار منخفضة نسبيا.
- ✓ **نظام الإنتاج المتقطع:** وهو ذلك النظام الإنتاجي الذي تكون فيه تشكيلة الإنتاج متباينة من السلع أو أحجام مختلفة لنفس السلعة، وينطوي هذا النظام أيضا على عمليات إنتاجية تتوقف عند الانتهاء من صنع كمية معينة من السلعة أو مجموعة من السلع وفقا لطلبيات مسبقة وبناءا على رغبات وميول المستهلكين. وتتطلب العمليات الإنتاجية في النظام المتقطع مستوى عاليا من المهارات الفنية، وتطويرا مستمرا في الأساليب الإنتاجية وتحسينها.

[1]- *André Boyer et autres, **Panorama de la gestion**, les éditions d'organisation, Paris, 1997, P87.*

- ✓ **نظام الإنتاج بالطلبيات:** ويتم الإنتاج وفق هذا النظام بناءا على أوامر طلب العملاء، وتكون الكميات المنتجة صغيرة نسبيا ويستلزم ذلك ضرورة وجود برامج إنتاجية خاصة، مهارات ويد عاملة متخصصة، وتكون تكلفة منتجاته مرتفعة.

5-العلاقة بين الإنتاج والإنتاجية:

تعد الإنتاجية مؤشرا هاما يستدل به على درجة التطور والتقدم الذي يحظى به الاقتصاد الوطني لأي بلد معين وتعتبر هدفا تسعى إليه كل البلدان سواء المتقدمة أو النامية وبغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد فيها. وتعرف الإنتاجية بأنها "المخرجات المطلوب تحقيقها من مجموعة من الموارد وبالنسبة للبعض الآخر فإنها مرادفة لكلمة رفاهية".[1] وهناك خلط واضح بين الإنتاج والإنتاجية، فالإنتاج هو إجمالي المخرجات (الكمية أو القيمة) بينما الإنتاجية فهي العلاقة بين المدخلات (العناصر المستخدمة في إنتاجها) والمخرجات، إذ أن التوسع في استخدام عناصر الإنتاج قد يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج إلا أن هذا قد لا يؤدي بذات الوقت إلى ارتفاع في الإنتاجية التي تعتبر مقياسا لكفاءة وفعالية العملية الإنتاجية.

6-عناصر الإنتاج:

وتعرف عناصر الإنتاج بأنها "الموارد والأصول الإنتاجية التي يجدها المجتمع تحت تصرفه والتي يستخدمها لإنتاج بعض أو كل حاجاته الإنتاجية"،[2] وتساهم هذه العوامل في العملية الإنتاجية وتختلف الأهمية النسبية لكل عنصر باختلاف الإنتاج والأمم والعصور فهناك إنتاج تزداد أهمية عنصر الطبيعة فيه وتقل أهمية رأس المال (كما هو الحال في الزراعة)، كما أن هذه العوامل متداخلة فيما بينها لدرجة يصعب التمييز بينها.

وقد قسم الاقتصاديون عوامل الإنتاج إلى أربع عناصر أساسية هي: الأرض (الطبيعة)، رأس المال، العمل، التنظيم، وفيما يلي توضيح لكل عنصر:

6-1-الطبيعة: ويقصد بها الأرض نفسها أو ما بها من قوى وما يشمل عليه سطحها وباطنها من مواد، وتتميز بالثبات النسبي بمعنى لا يمكن تغيير كميتها أو على الأقل لا يمكن تغيير كميتها في

[1] – خضير كاظم حمود، هايل يعقوب فاخوري، **إدارة الإنتاج والعمليات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص43.

[2] – محمود عبد الكريم إرشيد، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص103.

نفس الفترة كما هو الحال بالنسبة لعنصر العمل ورأس المال، كما يتفاوت توزيع الموارد الطبيعية من بلد إلى آخر، لكن التوزيع الجغرافي لا يكفي لجعل البلد في مصاف الدول الغنية إن لم تتطور طرق استغلال الإنسان للطبيعة.

6-2-العمل (رأس المال البشري): ويعرف العمل بأنه "كل جهد بدني أو ذهني مقصود ومنظم يبذله الإنسان لإيجاد زيادة مادية أو منفعة"،[1] وفي الإطار الاقتصادي لا يتضمن العمل سوى المجهودات الإنسانية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات، ويمكن التمييز بين نوعين من العمل هما العمل العضلي (البدني) والعمل الذهني (الفكري)، بالرغم من أن أي مجهود إنساني لا يخلو من هذين النوعين إلا أنه توجد أعمال يغلب عليها طابع عن آخر.[2]

ولعنصر العمل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وبالذات في الإنتاج نظرا لتميزه عن باقي العناصر بعدة ميزات يمكن أن نذكر منها:[3]

- ✓ تسهم الموارد البشرية من خلال تطورها في ابتكار وتكوين رأس المال المادي (الآلات) وإحداث التنوع فيه وتطويره، وتحقيق الكفاءة ومنه زيادة الإنتاجية.
- ✓ عدم تجاوب العرض مع الطلب عليه في بعض الأحيان فالعمل ليس كباقي السلع التي تستجيب للطلب وكذلك الأمر بالنسبة للعرض.
- ✓ فناء واهتلاك العمل بدرجة أكبر من عناصر الإنتاج الأخرى حيث كل لحظة تمر من عمر الإنسان تعني ضياع جزء من قوة عمله دون أن يستفيد منها، ذلك أن العمل الإنساني لا يمكن تخزينه.
- ✓ العمل ليس مجرد وسيلة أو قوة من قوى الإنتاج شأنه في ذلك شأن الأرض ورأس المال بل أن العمل هو أيضا الغاية في الإنتاج لأنه يمثل جهد الإنسان الذي يسعى في كل نشاط اقتصادي

---

[1] – محمد رواس قلعة جي، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1991، ص67.

[2] – اللحياني سعد بن حمدان، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص35-36.

[3] – بالاعتماد على:

-عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الخامسة، دون سنة نشر، ص181.

-فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية**، ص ص286-287.

إلى إشباع حاجاته، فهو يتميز عن بقية العناصر في كونه يبذل برغبة من العامل أو دون رغبة منه.

6-3-رأس المال: من المنظور الاقتصادي فإن رأس المال هو "مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني أو هي الثروة التي تساهم في إنتاج سلع وخدمات أخرى"،[1] بمعنى آخر هو أدوات الإنتاج التي لا تستخدم لأغراض الاستهلاك المباشرة وإنما للمساهمة في إنتاج السلع الأخرى. ويقسم رأس المال إلى أنواع عديدة يمكن أن نذكر منها:[2]

أ-بحسب الوجهة التي يستخدم بها: يقسم إلى:

- ✓ **رأس المال الفني (رأس المال المنتج):** وهو مجموعة الأموال غير المباشرة أو الوسيطية التي تستخدم في الإنتاج ، بمعنى أنه مورد اقتصادي لا يشبع الحاجات مباشرة وإنما يستخدم في إنتاج موارد أخرى صالحة لإشباع هذه الحاجات، ويطلق عليه أيضا اسم الأموال الرأسمالية.
- ✓ **رأس المال الحسابي:** وهو القيمة النقدية التي تمثلها هذه الأموال نظرا لما تتصف به من الثبات والاستمرار بفضل إتباع طريقة الاهتلاك ولمواجهة ما تفقده أموال المشروعات من قيمتها سنويا بسبب القدم والاستعمال أو ظهور آلات جديدة.
- ✓ **رأس المال القانوني (الكاسب):** وهو مجموعة القيم النقدية التي تدر أو يمكنها أن تدر على صاحبها كسبا أو دخلا، ويتوقف وجودها على طبيعة النظام الاقتصادي حيث يعترف به للأفراد في النظم التي تقر حق ملكية الفرد للموارد الإنتاجية، بينما يعترف به للجماعة في النظام الاشتراكي.

---

[1] – طلبة مختار عبد الحكيم، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره**، ص145.

[2] – بالاعتماد على:

-محمد عبد المنعم الجمال، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة**، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1986، ص135.

– يوسف محمد رضا، **دراسات في الاقتصاد السياسي**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون سنة نشر، ص413.

-عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص ص160-173.

-اللحياني سعد بن حمدان، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41.

ب-بحسب نهايته أو دوامه: يقسم رأس المال إلى:

- ✓ **رأس المال الثابت:** ويستخدم أكثر من مرة واحدة في الإنتاج أو في الحصول على دخل: كالآلات، المعدات.
- ✓ **رأس المال المتداول:** وهو ذلك النوع من الأول التي تنتهي منفعتها بمجرد استخدامها (تستخدم مرة واحدة في العملية الإنتاجية): المواد الأولية مثلا.

ج-بحسب الملكية: يقسم رأس المال إلى:

- ✓ **رأس المال العام:** ملكيته للدولة.
- ✓ **رأس المال الخاص:** ملكيته للأفراد، الشركات أو المؤسسات الخاصة.

د-بحسب طبيعة التكوين: يقسم إلى:

- ✓ **رأس المال المادي:** وهو عبارة عن مجموع الأموال المادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- ✓ **رأس المال غير المادي:** يتمثل في المواهب البشرية التي تساهم في الابتكار والاختراع.

6-4-التنظيم: ويعتبر بدونه الإنتاج الحديث مستحيلا، وهو جهد بشري من طبيعة فكرية في الغالب، يقوم به المنظم وذلك بتجميع عناصر الإنتاج السابقة الذكر (الطبيعة، رأس المال، العمل) والتنسيق بينها من أجل الحصول على الإنتاج بغرض تحقيق الربح، ويتحمل المنظم مخاطر الإنتاج وعوائد العملية الإنتاجية حيث أنه يستقل باتخاذ القرارات حول المشروعات التي يشرف عليها كطبيعة السلع والخدمات التي سوف ينتجها والسوق ذي سيدخل فيه ونسب إشراك عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، حجم المنشآت التي يتم فيها الإنتاج والشكل القانوني للمشروع.[1]

وتظهر أهمية التنظيم في عمل المشروعات المعاصرة بسبب ضخامة حجمها، والحاجة إلى قدرات تنظيمية أكبر كما ونوعا من أجل إدارة نشاطاتها، وخصوصا الإنتاجية منها وبالشكل الذي يتحقق من

[1] – طلبة مختار عبد الحكيم، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره**، ص ص154-155.

خلال ضمان حسن استخدام الموارد المتاحة للعمليات الإنتاجية. وتحقق الكفاءة في استخدامها بزيادة إنتاجيتها، وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الانتفاع الاقتصادي منها.[1]

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر التي تعتبر عناصر مستقلة فقد أضاف المفكرون الاقتصاديون وفي ظل التقدم والتطور التكنولوجي في العمليات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية بعض العناصر التابعة للإنتاج وهي:

- ✓ **الزمن:** ويعتبر عنصرا إنتاجيا تابعا فهو يتيح للإنسان أن ينتج ويبتكر فما لم تتح له الفرصة الزمنية فإنه لا يستطيع ذلك، كما أن له أهمية عملية كبيرة في تقويم المشروعات ودراسة الجدوى، فإذا تساوت المشروعات في كل شيء إلا في الزمن فإن المشروع الذي يدر دخلا في أقصر زمن هو المشروع الأفضل، كذلك إذا ارتبط الزمن ببيع سلعة أو خدمة كما يحصل في زيادة سعر البيع الآجل عن البيع النقدي.
- ✓ **المخاطرة:** من الناحية الاقتصادية تستخدم المخاطرة للدلالة على الحدث غير المتوقع الذي يحصل بالخطة المرسومة.[2] وهي توجد في كل الأنشطة التجارية وتتضمن عدم اليقين حول ما سيحدث بالمستقبل.
- ✓ **التقدم التكنولوجي:** ويعد من عناصر الإنتاج الحديثة تعبر عن الإضافة إلى رصيد المعرفة التي تنطبق في مجال الإنتاج وقد يكون ذلك من خلال الاختراع والابتكار، التجديد أو التقليد. ويسمح الاعتماد عليها بتحقيق الدقة والسرعة في الإنتاج وتحسين نوعية المنتج وخفض تكاليف الإنتاج.

[1] – فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره**، ص287.

[2] – محمد بشير علية، **القاموس الاقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، ص375.

ثانيا: التبادل

لم يكن التنظيم الاقتصادي للبشرية في بداياتها نشأتها كما هو عليه اليوم اقتصادا نقديا مبنيا على المبادلة النقدية، فالنقود لم تكن يوما ما موجودة، وكان ذلك يعكس حالة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي لمختلف التجمعات البشرية البدائية، فالاقتصاد لم يكن في مرحلة معينة اقتصاد يقوم على التبادل. لكن مع تزايد وتنوع الحاجات غير المتناهية للأفراد، واختلاف طاقة الإنتاج من جماعة لأخرى (حسب الإنتاجية، مؤهلات خاصة، عوامل طبيعية.....)، وهنا بدأ الاهتمام بالتخصص وتقسيم العمل وضرورة الانتقال من نمط الإنتاج البدائي البسيط إلى نمط الإنتاج الموسع، مما ساهم في ظهور نشاط التبادل (التبادل السوقي)، كذلك فإن نشاط التبادل قد عرف بداياتها شكل المقايضة كأداة لتبادل السلع بين الأفراد لكنها سرعان ما تلاشت حيث أنه من الصعب جدا أن يتوافق التبادل مرة واحدة في ظل المقايضة، من حيث الزمان والمكان ورغبات البائعين والمشترين في سوق السلع، سواء من حيث أصناف السلع وظهرت الحاجة إلى شكل جديد للتبادل وأداة جديدة محل المقايضة فبرزت النقود كأحسن بديل لذلك.

1-اقتصاد المبادلة أو المقايضة:

لجأ الفرد قبل ظهور النقود كوسيلة للتبادل لاستخدام السلع والخدمات كأدوات لاستبدالها مقابل سلع وخدمات تكون بحوزة الآخرين، وتتوقف قدرته على اقتناء ما لدى الجانب الآخر ودرجة قبول الطرف الآخرللسلع والخدمات التي يقدمها، وذلك نتيجة لعدم وجود أداة وسيطة كالنقود في ذلك الزمن.

وقد عرفت المقايضة على أنها: عملية تبادل سلع مقابل سلع أخرى أو خدمات مقابل خدمات أخرى أو أي توليفة من سلع وخدمات لا تدخل فيها أداة وسيطة موحدة بالمفهوم المتعارف عليه الآن وهو النقود. وتفترض المقايضة وجود السوق أي مكان المقايضة (الحيز الجغرافي الذي يلتقي فيه عارض السلعة مع طالبها)، ووجود الزمان (أن يتواجد عارض السلعة وطالب في نفس الوقت)، والسلعة موضوع المقايضة، وأن يكون لهذه السلعة مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله.[1]

لكن هذه الشروط قد شكلت عائقا لدى الأفراد في الحصول على كافة حاجاتهم ورغباتهم خاصة في ظل تطور وتوسع المجتمعات والأنشطة وبروز النظريات الاقتصادية التي نادت بتقسيم وتخصص العمل الذي يساهم في زيادة الإنتاجية. ومن أهم الصعوبات التي واجهت المقايضة نذكر:

[1]- أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، دار وائل، الأردن، 2005، ص 15.

- ✓ صعوبة التوافق المزدوج للرغبات بين طرفي المبادلة، فعلى البائع أن يبحث عن الشخص الذي يرغب في سلعته بقيمة مناسبة والذي يستعد في نفس الوقت ليعطي البائع بديلا عنها في شكل سلعة أخرى تلزمه، والبائع أو المنتج الذي يملك كمية كبيرة من السلعة عليه بطبيعة الحال أن يعقد سلسلة من الصفقات مع عدد من المشترين الذين يرغبون في سلعته بنفس الأسلوب الذي اتبعه في الصفقة الأولى. وواضح أن هذا الأسلوب من التبادل يعتمد كثيرا على عنصري الحظ والمصادفة في إيجاد الطرف الأخر الذي يرغب في سلعة البائع ولديه مقابلا لها ما يلزمه من سلع أخرى.
- ✓ عدم وجود وحدة حساب عامة أو مشتركة يمكن أن تقاس بها قيم السلع والخدمات المختلفة وبدون وجود وحدة متعارف عليها لا يمكن تحديد قيمة السلعة بطريقة بسيطة وواضحة، وهكذا يتضح أن صلاحية نظام المقايضة في المجتمعات البدائية التي كانت تنتج وتستهلك عددا محدودا من السلع والخدمات يتعذر استمرارها في المجتمعات المتقدمة، حيث أمكن بفضل التخصص وتقسيم العمل من تضاعف حجم الإنتاج وتنوعه.
- ✓ عدم قابلية بعض الأنواع من السلع للتجزئة حيث توجد بعض السلع التي تتلف أو تنخفض قيمتها انخفاضا كبيرا عند تجزئتها، وصاحب مثل هذه السلع إذا أراد مبادلتها بسلع لا تعادل سوى جزءا من قيمتها التبادلية فإنه لا يستطيع تجزئة سلعته، ويصبح مضطرا لقبول سلع أخرى ليس بحاجة لها.

وانطلاقا من هذه الصعوبات جاءت فكرة ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد النقدي القائم على النقود كأداة للتبادل.

2-الاقتصاد النقدي:

تحتم على المجتمعات قديما أن تتدرج في اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع، نظرا لضرورتها واستجابتها لرغبات البشرية، وتكون بديلا للمقايضة وسلبياتها، والمتمثلة في النقود التي عرفت عدة أشكال وسيطة تستعمل في عملية التبادل حيث تم استعمال المعادن النفيسة كالذهب والفضة (النقود السلعية)، ثم تطور الأمر إلى أن وصلت إلى ما هي عليه النقود الآن.

2-1-تعريف النقود:

لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف معين للنقود بل تباينت تعريفاتهم بحسب وجهات نظرهم ومن أهمها نجد:

- ✓ النقود هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته كما أنها من الناحية القانونية تمثل الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته.[1]
- ✓ وعرف كينز النقود على أنها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية.[2]

هناك اتفاق يقرب من الاجتماع بين جمهور الاقتصاديين على أنه من الأفضل أن تعرف النقود بوظائفها، وبذلك تعرف النقود على أنها أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس لقيمة، ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:[3]

- ✓ استخدام عبارة أي شيء، وهي عبارة ضرورية لأن عدد الأشياء التي استخدمت كنقود كبيرة وعليه فإن هذه العبارة أكثر تحديدا وشمولا لكل الأشياء التي اعتبرت كنقود على مر التاريخ؛
- ✓ واحتوائه على كلمة القبول العام وهي الصفة التي يجب أن يتمتع بها هذا الشيء المستخدم كنقود، وبهذا فهي تميز عن بعض الأشياء التي تحظى بالقبول الخاص أي التي تكون درجة قبولها محدودة، وتظهر في ظروف معينة، مثل الشيكات يمكن أن تستخدم لشراء السلع وما إلى ذلك ولكنها لا تتوفر عند كل الناس، وليس من الضروري أن يكون لهذا الشيء قيمة ذاتية مثل الذهب والفضة، فالأوراق النقدية ليس لها قيمة ذاتية ولكنها تتمتع بصفة القبول العام؛
- ✓ واقتصاره على تعبير وسيط للتبادل ومقياس للقيمة قد لخص وظائف النقود على هاتين الوظيفتين بالذات على اعتبار أنهما الوظيفتين الأساسيتين، وما عداهما مشتق أساسا منهما. فوظيفة مستودع للقيمة مشتقة من وظيفة النقود كوسيط للتبادل، ووظيفة معيار المدفوعات الآجلة مشتقة من وظيفة النقود كمقياس للقيمة.

[1] – سهير حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة، الإسكندرية، 1985، ص50.

[2] – أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره**، ص20.

[3] – محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص30.

2-2-وظائف النقود: تمارس النقود مجموعة من الوظائف تم تقسيمها إلى وظائف أساسية ووظائف ثانوية كما يلي:

أ-الوظائف الأساسية: ويمكن حصرها فيما يلي:[1]

- ✓ **وسيط للتبادل:** النقود كوسيط للتبادل تعني أنها تتوسط عملية مبادلة السلع والخدمات بالنقود (عملية البيع)، ثم مبادلة النقود بالسلع والخدمات (عملية الشراء). فالنقود هي من تسمح بمبادلة سلعة أو خدمة بسلعة أو خدمة أخرى بطريقة مباشرة، وبهذا فهي تفكك عملية البيع والشراء الموحدة في ظل المقايضة إلى عمليتين منفصلتين وغير متزامنتين. وحتى تقوم النقود بوظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل لابد أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص وأهمها:

  -أن تتسم بالقبول العام من جانب جميع الأفراد.

  -أن تمثل قوة شرائية عامة لجميع السلع والخدمات التي يحتاجها مالك النقود.

- ✓ **مقياس للقيمة ووحدة الحساب:** تعد هذه الوظيفة من أهم وظائف النقود، وتمثل وسيلة لتقدير قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع، والوحدة النقدية لأي دولة هي المقياس للسلع والخدمات فيها، وتختلف المقاييس من دولة لأخرى باعتبار اسم العملة. وتتغير قيمة النقود نتيجة التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، وهكذا فهي أداة لا بد منها في كل حساب اقتصادي يلجأ إليه المنتج أو المستهلك وبدونها لا يمكن أن يقوم أي حساب للمنفعة أو التكاليف، ولا خلاف بين الاقتصاديين عموما في وجوب اتصاف النقود بثبات نسبي في القوة الشرائية حتى تقوم بدورها في قياس القيم الاقتصادية.

ب-الوظائف الثانوية للنقود

وهي وظائف مشتقة من الوظيفتين الأساسيتين، ارتبطت بتنوع طرق المعاملات بين الأفراد، وتطور استعمالات النقود، وهي:[2]

- ✓ **النقود مستودع للقيمة:** إن هذه الوظيفة تسمح بعملية تأجيل إنفاق النقود، وبالتا لي فإنه يمكن خزن النقود كقوة شرائية مدة من الزمن، بقصد استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة

[1] – فؤاد بن حدو، الاقتصاد **الإسلامي وما بعد الأمة المالية العالمية –دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية، مرجع سبق ذكره**، ص ص318-320.

[2] – حاج موسى سهيلة، **تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص31.

إليها. وخزن القيمة يعني نقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر إلى المستقبل، ويرى كثيرون أن ذلك يمثل الأهمية المطلقة لهذه الوظيفة. ولا تنفرد النقود لوحدها في أداء وظيفة حفظ القوة الشرائية، فهناك موجودات أخرى يمكن أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود مثل أذونات الخزينة والودائع المصرفية والسندات والأسهم، إلا أن الميزة التي تتمتع بها النقود وتتفوق بها عن غيرها من الأصول الأخرى هي أنها تامة السيولة بحيث أن النقود لها القدرة على أن تتحول بسرعة إلى الإنفاق.

- ✓ **النقود معيار للمدفوعات الآجلة:** بحيث تصبح النقود الوحدة التي تحسب بها المدفوعات الآجلة ويقوم الاقتصاد الحديث على توافر عدد كبير من العقود التي تنص فيها على سداد أصول وفوائد ديون متعاقد عليها بالنقود، وهي تتراوح آجالها بين عدة أيام إلى عشرات السنين، ويلتزم الوفاء بها أفراد وشركات وحكومات، وتشترك جميعها في دفع مبالغ نقدية معينة في المستقبل، ومن هذه العقود تلك التي ينص فيها على دفع مبالغ نقدية ثابتة أو شبه ثابتة في المستقبل مثل أرباح الأسهم، المرتبات، الأجور...الخ. ومن الجلي أنه لا يتأتى للنقود إحسان أداء دورها كمعيار للمدفوعات المؤجلة ما لم تتمتع بثبات نسبي في القوة الشرائية.
- ✓ **النقود قوة محركة للنشاط الاقتصادي:** وهناك من الاقتصاديين من يقسم وظائف النقود إلى وظائف مالية –التي سبق ذكرها– ووظائف اقتصادية كاعتبار النقود أداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في تحديد كمية النقود التي تحقق مستوى معين من التوازن الاقتصادي، وأيضا اعتبار النقود عامل من عوامل الإنتاج متمثلة في رأسمال الذي يعتبر عامل ضروري لتحقيق العملية الإنتاجية. ويمثل الشكل رقم (03) مجمل وظائف النقود.

الشكل رقم (03): وظائف النقود

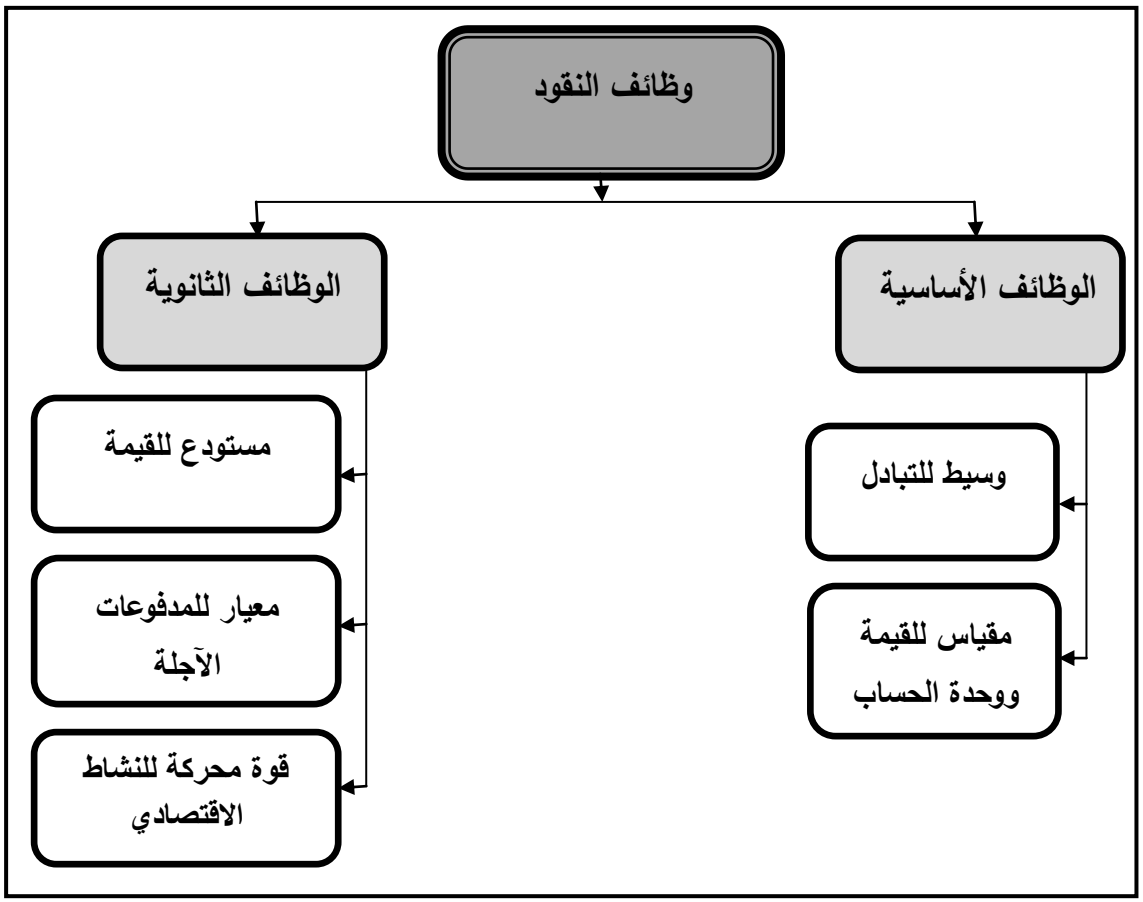

المصدر: فؤاد بن حدو، **الاقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية–دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية**، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص323.

2–3–أنواع النقود:

نتيجة الاستعمالات المتعددة للأفراد للنقود من أجل الحصول على مختلف حاجياتهم ظهرت النقود في عدة أشكال منذ بداية ظهورها ومن أهم هذه الأشكال نجد:[1]

أ–النقود السلعية:

وتعتبر من أقدم أنواع النقود، نتيجة الصعوبات التي واجهت نظام المقايضة التي فرضت قيدا على نطاق المعاملات إلا أنها في نفس الوقت عملت على تحفيز الأفراد في البحث عن بدائل تستخدم في معاملاتهم فظهرت النقود في شكل سلعة، يقع الاختيار عليها للقيام بوظيفة النقود، وكانت تختلف من

[1] – بالاعتماد على:

–فؤاد بن حدو، الاقتصاد **الإسلامي وما بعد الأمة المالية العالمية –دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية، مرجع سبق ذكره**، ص ص324–327.

– حاج موسى سهيلة، **تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سبق ذكره**، ص ص20–22.

بيئة لأخرى تبعا للنواحي الاقتصادية والاجتماعية، كإمكانية الحصول على هذه السلعة بكميات كافية ودرجة تمثيلها للثروات المعروفة في ذلك الحين، إضافة إلى اعتبارات أخرى تتصل بمستوى التفكير السائد وأذواق الجمهور، حيث كانت تتمتع تلك السلع بصفة القبول العام، من أمثلتها استخدام الملح في الحبشة، والإبل في الجزيرة العربية والصوف في بعض أجزاء الهند.

ومع ذلك فقد واجهت النقود السلعية إشكالية تعرضها للتلف وعدم قابليتها للتجزئة، وعدم تماثل وحداتها وصعوبة نقلها، فظهرت الحاجة إلى بديل آخر يحفظ للنقود قيمتها وهي النقود المعدنية.

ب-النقود المعدنية:

وقد لاقت قبولا عاما لدى الأفراد واستخدمت كوسيط للتبادل التجاري ومن أمثلة هذه النقود نجد الحديد، النحاس، البرونز ثم مع اتساع حجم التبادلات التجارية ظهرت الفضة والذهب، وقد اختلفت النقود المعدنية عن النقود السلعية بمجموعة من الميزات جعلت هي الأفضل ومن أهمها:

- ✓ غير قابلة للتلف في أفضل من غيرها لوظيفة مستودع للثروة.
- ✓ قابلة للتجزئة إلى قطع متماثلة يلاءم حجمها مختلف حاجات التداول
- ✓ ندرتها النسبية جعلتها مرتفعة الثمن فيمكن مبادلة جزء صغير فيها بكمية كبيرة من السلع.
- ✓ سهولة نقلها، إذ أن نقل جزء صغير منها يعادل نقل كمية كبيرة من غيرها من السلع.

وبالرغم هذه الميزات إلا أن النقود المعدنية شأنها شأن النقود السلعية واجهت مجموعة من الصعوبات في اعتمادها كوسيط للتبادل ومستودع للقيمة، ومن بينها نذكر:

- ✓ قلتها بالمقارنة مع حجم المبادلات التجارية المتزايدة.
- ✓ تآكل المعدن واقتطاع جزء منه أثناء التعامل.
- ✓ ضرورة التحقق من درجة نقائها مما يتسبب في ضياع قسم من المعدن.
- ✓ تزايد نفقات سك المعادن و سهولة تعرضها للسرقة.

ج-النقود الورقية:

وهي عبارة عن وثائق أو شهادات تصدر لحاملها، عادة من قبل البنوك المركزية، وتمثل هذه الوثائق دينا على الجهة التي أصدرتها كما أنها قابلة للتطهير لأكثر من مرة. وكانت تمثل نقودا معدنية محفوظة لدى البنوك ثم تطورت إلى انفصلت عن النقود المعدنية فلم تعد قابلة للصرف بالذهب وإنما أصبحت نقودا قانونية نهائية.

هذا وقد برزت النقود الورقية من خلال تطورها في ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

- ✓ **نقود ورقية نائبة:** تمثل هذه الأوراق النقود المعدنية الذهبية أو الفضية تمثيلا كاملا أي أنها مغطاة بمعادن تبلغ قيمتها 100%، قابلة للاستبدال بما تمثله من هذه المعادن بمجرد الطلب ودون قيد وفي نفس الوقت، أشهرها شهادات الذهب والفضة التي كانت تصدرها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وتقتصر وظيفة هذا النوع من النقود في التداول محل الذهب والفضة فتكون نائبة عنها.
- ✓ **النقود القابلة للصرف أو الوثيقة:** هذا النوع من النقود تصدرها عادة البنوك المركزية، حيث تكون غير ملزمة بالتغطية الكلية بمعدني الذهب والفضة وإنما تكتفي بالتغطية الجزئية لها فقط. فيكون الجزء المغطى بالمعدن عملة معدنية في حين يعتبر القسم الباقي الذي لا يقابله ذهب أو فضة نقودا ورقية وثيقة تستمد قوتها في التداول من ثقة الناس بالجهة التي أصدرتها.
- ✓ **النقود الورقية الإلزامية (غير قابلة للصرف):** وهي عبارة عن قصاصة من الأوراق تحمل أشكال وأوصاف متنوعة ومتعددة محددة من قبل السلطات النقدية ومعروفة لدى جميع أفراد المجتمع ليست لها قيمة ذاتية، وإنما تستمد قيمتها من إلزام السلطات النقدية جميع الأفراد بقبولها في التعامل بوصفها نقود رسمية، هي غير مغطاة بالذهب حيث تصدرها الحكومة بدون احتياطي معدني كامل أو جزئي وتفرض قبولها وقيمتها في التعامل بقوة القانون، وهي غير قابلة للصرف بالذهب أو الفضة أو أي معدن آخر. أما قبولها على المستوى الدولي فيؤثر فيه عوامل أخرى غير القوة القانونية كقوة الدولة الاقتصادية واستقرارها السياسي وغيرها من العوامل الأخرى.

د-النقود البنكية (المصرفية): نشأت نتيجة ظهور البنوك والمصارف، وهي عبارة عن الودائع تحت الطلب التي تحتفظ بها المصارف في حساباتها إما عن عملية إيداع نقود ورقية أو تحويلات مصرفية أو ما تقوم المصارف بتوليده منها ويتم التصرف به عن طريق الشيكات أو بطاقات الائتمان المختلفة التي ظهرت مع تطورات النشاط الاقتصادي.

هـ-النقود الالكترونية:

هي عبارة عن تحويلات الكترونية من وإلى المصارف البنكية، ويتم تداولها باستخدام الحاسب الالكتروني وفق نظام الكتروني، حيث أن تطور الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات، انعكس ايجابيا على نظام المدفوعات فأصبحت جميع عمليات الدفع تتم من خلال نظام الاتصالات الالكترونية، مما قلل

استخدام الشيكات على الصعيد المحلي والدولي، وقد حقق ذلك الكفاءة العالية في سرعة تحويل الأموال وتقديم الخدمات مع انخفاض التكلفة للقيام بذلك.

الشكل رقم (04): أنواع النقود

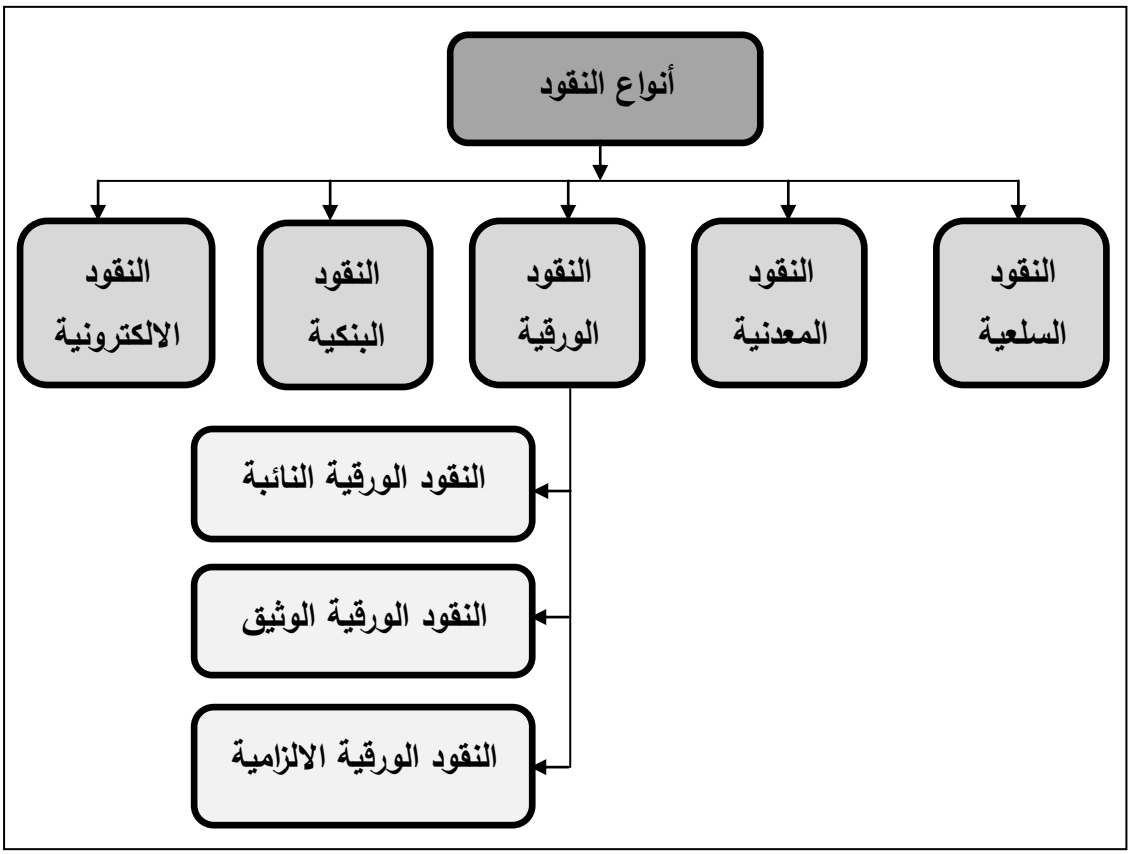

المصدر: فؤاد بن حدو، **الاقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية–دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية**، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص323.

ثالثا: التوزيع

لقد شهد القرن 19 تحولا كبيرا في البنية الاجتماعية والاقتصادية للنظام الرأسمالي وانعكس هذا التحول على طبيعة العلاقات الإنتاجية في المجتمع وكانت المدرسة الكلاسيكية قد أشبعت نظرية القيمة تحليلا وتفسيرا ثم انتقلت على مسالة التوزيع في المجتمع. ويعرف التوزيع بأنه: "توزيع الدخل القومي* والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع"[1]، أو بصيغة أخرى يقصد به توزيع عوائد الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. ويرى **ريكاردو** أن المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد تنحصر في تحديد القوانين التي تنظم توزيع ما ينتجه المجتمع على طبقاته وليس في طرق تنمية الثروة.[2]

وقد شكلت عملية التوزيع اختلافا عند الأنظمة الاقتصادية الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية) والنظام الاقتصادي الإسلامي، حيث نجد أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قد اعتمد على البعد الفردي في التوزيع الذي تظهر فيه درجة معتبرة من التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع نتيجة اعتماده على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج. لكنه أخل بالعدالة الاجتماعية وطغت عليه الطبقية واستغلال الطبقة الضعيفة.

في حين نجد أن نقيضه من النظام الاشتراكي قد نادى بالمساواة في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكنه كان عائقا بالنسبة للكفاءة الإنتاجية في ظل غياب نظام حوافز كفئ.

ونتيجة هذه العوائق في عملية التوزيع للأنظمة الوضعية فقد جاء النظام الاقتصادي الإسلامي ليعتمد التوزيع المزدوج بين الفردي والجماعي ليحقق التكافؤ والتوازن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.[3]

---

[1] – هاشم إسماعيل محمد، **الاقتصاد التحليلي**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1970، ص349.

[2] – شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار نهضة للنشر، مصر، دون سنة نشر، ص183.

[3] – أيمن حسين الدباغ، **نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي –دراسة مقارنة–**، كلية الدراسات العليا، أطروحة دكتوراه، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، حزيران، 2003، ص20.

1-أنواع التوزيع:

يمكن التمييز بين نوعين من التوزيع:[1]

- ✓ **التوزيع الوظيفي:** ويقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج على عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عنصر في العملية الإنتاجية، حيث يتميز توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع بالتباين بين نصيب كل فرد عن الآخر، وهو التوزيع المعتمد عند النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- ✓ **التوزيع الشخصي:** ويوضح تقسيما للأفراد أو القطاع العائلي وإجمال الدخل الذي يحصلون عليه ولا يهم هنا مصدر دخل الأفراد، ويتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا تبعا لدخولهم، ثم يتم تحديد النسبة من الدخل القومي التي يستلمها كل قطاع، ويعتبر هذا التوزيع ذو طابع اجتماعي لا يعتمد على نصيب مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية وبالتالي فهو أقرب للنظام الاقتصادي الاشتراكي.

2-توزيع العوائد على عناصر الإنتاج:

لقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع للعوائد تقابل العناصر الأربعة للإنتاج (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم) وهي الريع ،الفائدة،الأجر، الربح بهذا الترتيب وفي ما يلي توضيح لكل عائد من هذه العوائد:

2-1-الريع: وهو العائد عن عنصر الطبيعة أو الأرض ،وقد حاول الكثير من المفكرين تفسيره وخاصة الفيزيوقراط الذين اهتموا بالمنتج الصافي واعتبروه هبة من الطبيعة تعطيه الأرض، إلا أن مسألة الريع ارتبطت ارتباطا وثيقا باسم **ريكاردو** ونظريته المنطلقة من فكرة أن الأراضي متفاوتة في خصوبتها ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فيها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة ،ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على معدلات ربح أعلى من غيرهم، وهذا ما سمي فيما

---

[1] – بالاعتماد على:

– بن جليلي رياض، **منهجية دالة التوزيع**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص47.

– تودارو ميشيل، ترجمة حسني محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2008، ص200.

* **الدخل القومي:** هو مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العوامل في العملية الإنتاجية ويساوي الدخل القومي الناتج القومي، أي مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة.

بعد بالريع،[1] ويتبنى ريكاردو هذه الفكرة ويقر أن الأراضي التي يباشر فيها استثمارها في بادئ الأمر في بلد ما هب الأكثر خصوبة ولا يظهر الريح هنا طالما توافرت مساحات من هذه الأراضي تزيد عن حاجة السكان لكن مع الزيادة في عدد السكان وتزايد حاجاتهم إلى المنتجات الزراعية تظهر الحاجة إلى استثمار المزيد من الأراضي الجديدة .وعندما تستنفذ الأراضي الأكثر خصوبة يلجأ الناس لزراعة الأراضي الأقل خصوبة ،وهنا يبذل المزيد من العمل ورأس المال من أجل الحصول على نفس الكمية من الإنتاج التي تعطيها الأرض الأكثر خصوبة مما يعني زيادة تكاليف الإنتاج .وعليه فكلما انخفضت خصوبة الأرض كلما ارتفعت تكلفة إنتاج المحصول الذي تعطيه.[2]

وطبقا لنظرية الأسعار والقيم التي تقول بأنه لا يمكن أن تباع السلعة الواحدة في السوق الواحدة وبوقت معين بأكثر من سعر واحد وأن سعر البيع يتحدد وفقا أعلى تكلفة الإنتاج فإن سعر بيع المحصول يتحدد لكلفة إنتاجه في الأراضي الأقل خصوبة، وباعتبار أن الأراضي الأكثر خصوبة تكلفة الإنتاج فيها أقل عندها يظهر الريع.[3]

ومن جهة أخرى فقد وجد ريكاردو أنه قد يظهر الريع دون اللجوء إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة بل عند زيادة الإنتاج في نفس الأرض عن طريق بذل المزيد من العمل وتخصيص المزيد من رأس المال .فعند زيادة هذه العناصر في نفس قطعة الأرض فإن محصولها سوف يزداد ولكن من غير المعقول أن نتصور إمكانية زيادة محصول أرض معينة دونما حد حتى أنه في مرحلة معينة يجد المستثمر أن زيادة المحصول لا تتناسب مع زيادة العمل و رأس المال ، وقد يجد نفسه مضطرا إلى التوقف عن محاولة زيادة المحصول لأنها تصبح غير مجدية(قانون الغلة المتناقصة).[4]

2-2-الأجر: وهو العائد من العمل، وقد ارتبط بنظرية التوزيع من خلال النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي حيث عرف بأنه ثمن العمل أو المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى

[1] – *Goumeziane Smail, **Le pouvoir des rentiers**, Edition EDY2000, Alger, Algérie, 2003, P37.*

[2] – أيمن حسين الدباغ، **نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي –دراسة مقارنة–، مرجع سبق ذكره**، 123.

[3] – **المرجع نفسه**، ص124.

[4] – محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره**، ص230.

العامل نظير خدمات يؤديها هذا العامل، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل.[1]

كما عرفه **ريكاردو** بأنه الأجر الطبيعي الذي يمثل الحد اللازم من الأجر الذي يمكن العمال من البقاء وإدامة جنسهم دون زيادة أو نقصان.[2]

ويؤكد **ألفريد مارشال** أن تباين نسبة الأجور بين العمال يرجع إلى نوعية المهارات والخبرة نظرا لارتباط عنصري المهارة والخبرة بمستويات زيادة الإنتاجية والجودة والمنافسة.[3]

2-3-الفائدة: وهي العائد من رأس المال يحصل عليه صاحبه مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية وتعرف بأنها المبلغ النقدي الذي يحصل عليه الدائنون مقابل تنازلهم للمدينين عن منفعة النقود التي يمتلكونها لآجل محدود.[4]

كما تعرف أيضا بأنها الثمن المدفوع نظير استعمال النقود أو الزيادة مقابل إقراض النقود إلى أجل. ويعتبر آدم سميث الفائدة ثمنا لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية ادخارية دقيقة.

2-4-الربح: وهو العائد المرتبط بعنصر التنظيم ويحصل عليه المنظم عندما يقوم بالتوليف بين عناصر الإنتاج، ويعرف بأنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف.[5] كما يعرف بأنه المبلغ المتبقي للمنظم بعد دفع عوائد عوامل الإنتاج الأخرى وهي الريع، الفائدة، والأجر، وبعد استقطاع كل الالتزامات الأخرى كالضرائب وبعد استقطاع الأرباح الاحتكارية فالمتبقي بعد ذلك هو الربح بمفهومه الاقتصادي ويسمى الربح البحت أو الخسارة البحتة إذا كان الرقم سالبا.[6]

والملاحظ أن عائد الربح يختلف عن باقي العوائد الأخرى من ناحية عدم وجود قيمة ثابتة للربح فهو مرتبط بعامل المخاطرة وظروف الأسواق.

---

[1] – عبد الباقي صلاح، **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص359.

[2] – محمد عمر أبو عيدة، ص227.

[3] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الاقتصاد والمجتمع –دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي**، ص213.

[4] – عادل أحمد حشيش وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص568.

[5] – محمد عبد الكريم إرشيد، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره**، ص26.

[6] – المهر خضير عباس، **دراسة موجزة في نظريات التوزيع**، طبع جامعة بغداد، الطبعة الثانية، 1975، ص30.

رابعا: الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية هامة فهو أحد مقومات النشاط الاقتصادي وأحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية. وتعد الرغبات و الحاجات الإنسانية هي نقطة البداية لدراسة سيكولوجية المستهلك فالإنسان يحتاج إلى الطعام، والملبس، والمسكن، حتى يستطيع أن يواصل الحياة، وإلى جانب ذلك فإن الإنسان لديه الرغبة القوية ليؤثر ويتعلم ويحصل على الكثير من السلع والخدمات، ولا شك أن هذه الحاجات الإنسانية تتزايد مع ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة معدلات التقدم.

1-تعريف الاستهلاك: يعتبر الاستهلاك حلقة مهمة في سلسلة النشاط الاقتصادي ومفهوم الاستهلاك مختلف مدلوله باختلاف المدارس الاقتصادية التي تبنت هذا المفهوم، وسنتطرق فيما يلي إلى بعض التعاريف التي أعطيت للاستهلاك:

- ✓ يعرف الاستهلاك على أنه: استخدام السلع و الخدمات وإتلافها والتمتع بها وذلك من أجل إشباع حاجات و رغبات معينة.[1]
- ✓ يعتبر استهلاك سلعة ما هو كمية من هذه السلعة التي عن طريق استنفاذها يؤدي ذلك إلى الإشباع المباشر للأعوان الاقتصاديين المنتفعين دون المساس بنمو الإنتاج. والاستهلاك لا يتضمن فقط الاستهلاك النهائي للسلع و الخدمات و إنما يتضمن أيضا الاستهلاك الوسيط .ويجب ملاحظة أن مدلول الاستهلاك يشمل مجموعة كبيرة من السلع والخدمات غير المتجانسة مثلا نجد أن مجموعة سلعية تتضمن بعض السلع والخدمات كالخبز , التعليم.....الخ.[2]
- ✓ ويعرف على أنه: الفعل المتدفق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل.[3]

---

[1] – الجريسي خالد بن عبد الرحمان، **سلوك المستهلك، دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسرة السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية،2006، ص48.

[2] –*Bernard Bernier et y ves Simon , **Macroéconomie tomel ,Algerie**, office des publication universitaires, 1975, PP155,156.*

[3] – بكري تامر، **الاتصالات التسويقية والترويج**، دار حماد، عمان، 2009، ص15.

- ✓ كما يعبر عن الاستهلاك بأنه عبارة عن الإشباع المباشر لرغبات الأفراد اللامتناهية والمتزايدة عن طريق استخدام الموارد النادرة و المتعددة الاستعمال.[1]

من خلال ما سبق فإن الاستهلاك هو إنفاق المستهلكين دخولهم من اجل الحصول على الإشباع المستمد من استخدام أو استعمال السلع و الخدمات التي يقومون بشرائها من أسواق السلع والخدمات.

2-أنواع الاستهلاك:

يقسم الاستهلاك إلى:[2]

- ✓ **الاستهلاك الوسيط:** يعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلع أخرى و هذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطية.
- ✓ **الاستهلاك النهائي:** يقصد به الإنتاج الذي يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من سلع وخدمات والتمتع بها لإشباع رغبات المستهلك بحيث لا تختلف عن هذا الاستهلاك سلعة تصلح لإشباع حاجة ما وفي ضوء ذلك يكون الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي بأنه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي.

وكما يقسم الاستهلاك أيضا إلى:

- ✓ **الاستهلاك الخاص:** ويقصد به الاستهلاك الذي يشبع الحاجات الفردية.
- ✓ **الاستهلاك العام:** ويقصد به الاستهلاك الذي يشبع الحاجات العامة الاجتماعية فالحكومة في سبيل أداء خدمات التعليم والصحة تقوم بشراء العديد من السلع وهذا يعتبر من قبيل الاستهلاك العام.

3-أشكال الاستهلاك:

يأخذ الاستهلاك في عمومه واحدا من الأشكال التالية:

- ✓ **استهلاك سلعي:** نميز في ذلك حسب مدة الاستعمال من بينها ما يلي:

-سلع متداولة: وهي التي تكون مدة استعمالها طويلة من أمثلتها: تجهيزات الإنتاج، تجهيزات اجتماعية (مثل معدات النقل، الآلات، المباني).

[1] – فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص142.

[2] – نوفل ربيع محمود علي، **اقتصاديات الأسرة وترشيد الاستهلاك**، دار النشر الدولي، الرياض، 2006 ، ص56.

-سلع شبه متداولة: وهي التي تكون مدة استخدامها أو استعمالها طويلة نسبيا كالملابس وبعض الأثاث المنزلي.

-سلع غير متداولة: وهي التي تنتهي عند أول استعمال لها مثل مواد غذائية، فواكه، مشروبات.

- ✓ **استهلاك خدمي:** نميز في هذا الشكل من الاستهلاك:

-خدمات سلعية وهي التي تكون بمقابل نقدي من أمثلتها النقل، الاتصال.

-خدمات غير سلعية وهي التي تقدم من طرف الدولة مجانا لأفراد المجتمع بدون مقابل رسمي من بينها: الأمن، الصحة العمومية، والتعليم.

4- محددات الاستهلاك:

في الحقيقة أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الاستهلاك بالتالي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار فتؤدي إلى زيادة الاستهلاك أو انتقال دالة الاستهلاك إلى اليمين، فتؤدي إلى انخفاض الاستهلاك ونذكر من هذه العوامل المؤثرة: [1]

- ✓ **مستوى الدخل:** يعتبر الدخل من أهم المحددات الأساسية التي تؤثر على الاستهلاك، فاستهلاك الفرد يتحدد من دخله ،إذا كان دخله مرتفع زاد استهلاكه والعكس صحيح، فإذا لم يكن لهذا الفرد أي دخل تحت تصرفه قصد تحقيق رغبة الاستهلاك لجأ إلى الاستعانة بالآخرين أو بيع أو التنازل عن ممتلك من ممتلكاته. ولقد قام ميلتون فريدمان بتفسير العلاقة بين الدخل والاستهلاك عندما أخبر بأن الاستهلاك العائلي يتحدد بنسبة كبيرة بمستوى الدخل المتوقع الحصول عليه للفترة المقبلة أو بالدخل المتاح ،فإذا كان هناك انخفاض في دخله لا يعني ذلك التقليل في استهلاكه، بل اللجوء إلى الاستدانة والعكس إذا زاد الدخل لا يعني ذلك الزيادة في الاستهلاك بل يخصص ذلك الجزء إلى الادخار.
- ✓ **المستوى العام للأسعار:** يلعب التضخم دورا مؤثرا وفعالا في ارتفاع المستوى العام للأسعار، هذا الارتفاع الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد ،وبالتالي التقليل من حجم

[1] – بالاعتماد على:

– عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 114.

– خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين نظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2007، ص80.

– مجيد علي حسين، **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي**، نوائل للنشر والتوزيع ،عمان، 2004، ص136.

الاستهلاك لديهم ،وهذا قد يؤدي بهم إلى بيع ممتلكاتهم لمواجهة هذا الظرف الطارئ . فالأسعار تلعب دورا بارزا وفعالا في التأثير على الاستهلاك.

- ✓ **سعر الفائدة:** يعد سعر الفائدة هو المتغير الاقتصادي الذي يربط العلاقة التمويلية بين المقرض والمقترض، فهو المقابل الذي يقوم بدفعه المقترض مقابل استخدامه للأموال المقترضة لفترة زمنية معينة متفق عليها بين الطرفين، وهو أيضا يسمى بسعر الائتمان، فهو يعد عائد للمقرض وعبء وتكلفة على المقترض ،فإذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وعند انخفاض سعر الفائدة يحدث العكس يرتفع حجم الاستهلاك وينخفض الادخار.
- ✓ **الثروة:** هي مجموع ما يكتنزه ويدخره ويمتلكه الأفراد سواء كانت مالا أو عقارا أو أي شيء آخر والتي تعد تمويلا لنفقاتهم الاستهلاكية.
- ✓ **الآثار الديمغرافية (السكانية):** مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبال على الاستهلاك، بيد أن البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى إلى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيرها.

خامسا: الادخار

يعتبر الادخار عامل أمن واحتياط للأفراد، كما يعتبر أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وأحد عوامل دفع عجلة التقدم والنمو من خلال توظيفه في مختلف مشاريع الاستثمار، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية[1]، لدى يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض، حيث يحتفظ به لغرض الاستثمار وإشباع حاجات ملحة أخرى.

1- تعريف الادخار:

من الصعب جدا إعطاء تعريف موحد للادخار، فهناك تعاريف متعددة وهذا يرجع إلى تطور المجتمعات من جهة ولمفهوم الادخار ذاته من جهة أخرى،حيث عرف الادخار تطورا مع الزمن حتى أصبح يشكل أحد جوانب الاقتصاد المهمة، وجلب إليه العديد من رواد الفكر الاقتصادي ليصبوا أبحاثهم واهتمامهم حوله .حيث يمكن القول أن الادخار ما هو إلا اقتصاد أو اقتطاع جزء من الدخل

[1] – حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص127.

شرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار.[1] مما يعني الحد من الاستهلاك لأن الغرض الأساسي من الادخار هو الامتناع عن استهلاك جزء مما كان يستهلك ثم توجيه هذا الجزء ناحية الاستثمار لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها نحو الإنتاج.

ويعرف الادخار كذلك بأنه: "الفرق بين الدخل والاستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءا منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية".[2]

وعرف أيضا الادخار على أنه "الجزء من الدخل الغير المخصص للاستهلاك و الذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية، والحسابات الأجل،)...".[3]

مما سبق يمكن القول أن الادخار هو سالب الاستهلاك بهدف الاستثمار.

2-طبيعة الادخار عند المدارس الاقتصادية:

برز مفهوم الادخار كظاهرة اقتصادية عند العديد من المفكرين الاقتصاديين والذين اختلفت وجهات نظرهم حوله بحسب اختلاف المدارس الاقتصادية التي ينتمون لها حيث نجد أن أدم سميث، وجون باتيست ساي التقليديين أو الكلاسيكيون يرون أن الادخار ما هو إلا قيمة مخصومة من استهلاك مستقبلي على استهلاك حالي، وهم بذلك يأخذون بعين الاعتبار الممتلكات ومجموع الأموال النقدية والمالية، أو الحقيقية في تكوين هذا الادخار. أما بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية وعلى رأسها فيشر الذي يعتبر أن الاكتناز هو امتناع المستهلكين عن شراء إنتاج متاح وبالتالي زيادة قدرتهم على الادخار، كما يرى كذلك أن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، أما ألفريد مارشال الذي ينتمي إلى مدرسة كامبريدج فيبقى وفيا للمبدأ الكلاسيكي في التحليل حيث يرى أن هناك عنصرين مؤثرين في الاحتياطات، والتي تتمثل في أهمية كل من الدخل والثروة، ويؤكد على أن سعر الفائدة هو المقابل لاستخدام رأس المال في السوق، والسعر الذي يتعادل فيه كل من العرض الكلي رأس المال، والطلب الكلي هو التوازني في السوق عند نفس السعر.

وبذلك فإن الدوافع التي تقود الأعوان الاقتصاديين إلى الحفاظ على احتياطاتهم بالنقود تتمثل في أن حيازتهم الكبيرة للنقود تجعل أعمالهم أكثر سهولة ويسر وتعطي لهم فرصة للتجارة، وهذا الأسلوب في

---

[1] – إسماعيل رياض، **الادخار في المجتمع الاشتراكي**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، دون سنة نشر، ص27.

[2] – حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص131.

[3] – نضال عباس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص134 .

تراكم النقود يقود الأعوان إلى تجميد موارد مهمة بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك والاستثمار، حيث يقوم الأعوان هنا بالتوفيق بين الفقد من جهة وبين الأشكال الأخرى للحيازة من جهة أخرى. وانتهت هذه المدرسة إلى أنه للارتفاع بالادخار يجب خفض الاستهلاك باعتبار ثبات الدخل عند التشغيل الكامل للموارد.

أما بالنسبة للمدرسة الكينزية وعلى رأسها الاقتصادي كينز الذي يعتبر أن الادخار يمثل الجزء غير الموجه للاستهلاك من الدخل حيث تم تحليل الادخار باعتباره رصيد حساب أو باقي الدخل على الاستهلاك في ضوء ارتباطه بعدة عوامل كالعادات الاجتماعية للأعوان الاقتصاديين، مستوى الإشباع،...إلخ.[1]

3- أهمية الادخار

كان ولا يزال الادخار يلعب دورا مهما سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع حيث أن تلك الكميات من النقود المدخرة عند الأفراد تؤمن لهم وتساعدهم على مواجهة الظروف والأحداث المستقبلية الغير متوقعة والاحتياط للطوارئ ومواجهة متطلبات الحياة، كذلك فإن تلك المدخرات الحكومية التي تستخدم في تحريك عجلة الاستثمار ومن شأنها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي للدولة.

كما يساعد الادخار على وصول الاقتصاد القومي لمرحلة النمو الذاتي من خلال مساهمته في عملية التنمية الشاملة كعامل من العوامل الأخرى التي تساعد على تحقيقها كالأيدي العاملة الفنية والمدربة والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة والمستوى التكنولوجي والمناخ السياسي والاجتماعي، وكذلك تبرز أهمية الادخار في تخفيف الضغوط التضخمية إذ أنه يحد من الاستهلاك وبالتالي التخفيف من الطلب الكلي ومنه تحقيق الاستقرار النقدي.[2]

4-أنواع الادخار:

يصنف الادخار إلى نوعين أساسيين وهما: الادخار الإجباري والادخار الاختياري. وفيما يلي شرح لهما:

[1] – عماد داود، عماد الصعيدي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة نشر، ص108.

[2] – نزار سعد الدين العسي، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، جامعة عمان الأهلية،الأردن، 2007، ص232.

4-1-الادخار الإجباري:

يعتبر أحد الأشكال الأساسية من أشكال الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها وصالح المواطن نفسه، حيث يمثل أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية سواء الهادفة إلى الربح أو المنفعة العامة كشق الطرقات، وبناء المدارس...، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي....الخ، ويتضمن هذا الشكل من الادخار ما يلي:

- ✓ **ادخار لصالح الدولة** : وهو نوع من الادخار الذي تعتمد عليه الدولة وتلتزم به وذلك من خلال الامتناع عن استهلاك) جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام وحصيلة الرسوم والضرائب التي تحددها الحكومة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا، أنواع الضرائب والرسوم.
- ✓ **الادخار لصالح المواطن نفسه:** وهو نوع من الادخار الذي تتضمنه خطة الدولة وتلتزم به كمشروعات التأمينات الاجتماعية والمعاشات، ومن أمثلة هذا الادخار هو ما تقرره الدولة من اقتطاع نسبة من أجر العاملين بالحكومة، ومؤسسات القطاع العام باعتباره ادخار لصالح الفرد والمدخر نفسه وتعود عليه بالفائدة المباشرة.

4-2- الادخار الاختياري:

وهو الشكل الأساسي الثاني من أشكال الادخار، حيث يتم عن طريق اقتناء العون الاقتصادي إراديا بالامتناع عن استهلاك جزء معين من دخله وهذا الاستثمار في وقت أخر وذلك قصد إحداث توازن مرغوب فيه من جانب العون، وهذا يبين ما تحصل عليه هذا الأخير من فائدة عاجلة وآجلة ويكون ذلك على ضوء اعتبارات مستقبلية متصلة بالفرد.

وبعبارة أخرى فإن الادخار الاختياري هو ادخار فردي نابع من حرية العون الاقتصادي ورغبة ادخار وهذا دون دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، كما تتميز المدخرات الفردية بالأهمية البالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال الذي يستثمر في خطة التنمية وضرورتها في رفع المستوى المعيشي العام، كما تساهم المدخرات الفردية مساهمة فعالة في تحقيق فرص العمل وفي تحقيق الدخول الملائمة للأفراد ومن ثم الأسر.

ولما كان الادخار الفردي يعطي لهذا الفرد حرية تحديد حجم ادخاره، وكذا اختيار الوسيلة اللائمة كذلك، ووسائل الادخار الفردي متعددة تعدد الأهداف والرغبات نذكر منها ما يلي:

- ✓ **الودائع الادخارية:** وهي التي يلجأ إليها الفرد قصد تكوين حصيلة ادخارية وهذا لتحقيق أهدافه فيما بعد، وتنوع هذه الودائع بما يتفق واتجاهات الفرد نفسه، فقد تتم عن طريق أجهزة ادخارية كصناديق التوفير والاحتياط وبنوك الادخار أو البنوك التجارية، وتعتبر هذه الودائع عملية ادخارية حقيقية نظرا للعائد المنتظر منها وكذا مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة.
- ✓ **الودائع والحسابات الجارية** :وهي ودائع تختلف عن غيرها بخاصية وهي أنها تكون دائما تحت تصرف أصحابها كما يمكن لهم سحبها والاستفادة منها كليا أو جزء منها حين يشاءون دون أي إشعار مسبق، كما لا يحق للبنك وضع أي قيود أمام أصحابها أثناء السحب، وهذا مقابل أنه لا يمكن لأصحابها الحصول على فوائد نظرا للطبيعة الجارية لهذه الودائع في منح قروض استثمارية.
- ✓ **شركات التأمين على الحياة:** وهي وسيلة يلجأ إليها الأفراد للادخار، إذ لا يلتزم الرد المؤمن بدفع أقساط محددة يتفق عليها حسب جداول وصيغ تضعها هذه الشركات وهذا في مقابل إمكانية الحصول عليها، أي هذه الأقساط في حالة وقوع أخطار أو كوارث معينة تم الاتفاق عليها مسبقا كالعجز، الوفاة... إلخ، وفي هذه الحالة لا يمكن للفرد أن يستفيد كلية من ادخاراته حتى لو طلب ذلك بنفسه.
- ✓ **الأسهم والسندات:** الأسهم أهميتها من حيث اعتبار أنها وسيلة ادخارية وهي عبارة عن أو ا رق مالية تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأسمال المؤسسة التي أصدرته، وهي أوراق مالية متداولة في بورصة القيم المنقولة، كما يسمح السهم لصاحبه الاستفادة من عائد هو الربح على السهم كما يتحمل الخسارة، وتساهم هذه الوسيلة في النهوض الاقتصادي باعتبارها أداة من أدوات الإنتاج. أما السند فهي أوراق مالية تثبت دائنة صاحبها للمؤسسة المالية التي أصدرتها، كما يتميز السند بدخل ثابت يتمثل في قيمة تلك الفائدة التي تعود على حامله، إذن السند في الواقع يعبر عن ادخار حقيقي، كما تساهم السندات في عمليات التمويل الاستثماري أو تحقيق الهدف من إصدارها.

5-محددات الادخار

تؤثر في عملية الادخار مجموعة من العوامل وتشمل ما يلي:

- ✓ **الدخل:** بما أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار، وعلى هذا فإن كينز اعتبر أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي لكل من الادخار والاستهلاك عكس التقليدين الذين أعطوا أهمية بالغة لسعر الفائدة واعتبروها المتغير المستقل والوحيد المحدد لمتغيرات الادخار.
- ✓ **سعر الفائدة:** إذا كان الادخار يعبر عن ذلك الحرمان من الاستهلاك لفترة من الوقت فإن سعر الفائدة هي المكافأة التي يستفيد بها المستهلك نتيجة لحرمانه المؤقت ولهذا فإن تأثير سعر الفائدة على الادخار كان محل جدل ونقاش الكثير من الاقتصاديين. فلقد اعتبر الكلاسيك أن الفائدة هي عائد الادخار ولذلك فإنهم ذكروا أنه كلما زاد سعر الفائدة كلما زاد مستوى الادخار وبالتالي قل مستوى الاستهلاك ولكن يلاحظ أن هذا الغرض لا يكون صحيحا إلا إذا كان الهدف من الادخار هو مجرد تحقيق عائد في المستقبل, أما في الحالات التي يكون فيها الادخار بغرض الطوارئ المستقبلية أو لأغراض اجتماعية كالتعليم مثلا فإن ارتفاع الفائدة في الوقت الحاضر قد يقلل من مستوى الادخار وبالتالي يزيد من مستوى الاستهلاك. بينما سعر الفائدة في نظر كينز هو ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها وبين الكمية الإجمالية للنقود التي تعود عليه بعد التوظيف.
- ✓ **حجم الثروة:** هناك من يشير إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الاستهلاك والادخار وحجم الثروة، فلو أن شخصان يتساوى دخليهما الشهري ولكن أحدهم يستمد دخله من العمل والأخر يستمد دخله من ثروة يملكها كالأرض مثلا، فإنه من المتوقع أن ينفق الثاني نسبة من دخله على الاستهلاك أكبر من التي ينفقها الأول، والسبب في ذلك هو أن الأول عليه أن يدخر جزء أكبر من دخله لمواجهة الطوارئ المستقبلية أو ليعيش منه عندما يتقاعد عن العمل، أما الثاني فإنه يدخر نسبة أقل من دخله لاطمئنانه على مستقبله من حيث وجود مصدر شبه دائم للدخل حاضرا أو مستقبلا، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الثروة زادت نسبة الاستهلاك من الدخل وقلة نسبة الادخار.
- ✓ **معدل التضخم:** ويعرف على أنه "الارتفاع العام في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النفوذ المتداولة في السوق، وهو يعني أن التضخم يتوافق ويتلاءم تماما مع الزيادة

في كمية النفوذ. وينشأ التضخم في حالة اختلال التوازن بين كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق والطلب عليها وذلك بزيادة هذا الأخير بشكل مستمر خلاف العرض الذي يكون شبه ثابت أو مستقر.

- ✓ **العوامل الديموغرافية:** لقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والادخار مكانا بارزا في العديد من نماذج النمو والتنفيذ حيث توصلت الدراسات الحديثة إلى أن العوامل السكانية يمكن أن تدثر على الادخار، إذا كلما ارتفع معدل النمو السكاني تباطأ معدل نمو رصيد رأس المال العامل في المجتمع.
- ✓ **حصيلة الصادرات:** تعتبر الصادرات من مكونات الدخل إذ تعتبر من الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة في الداخل والتي تم بيعها خارج الوطن ويتسبب هذا الإنفاق الأجنبي في خلق دخل للبلد المصدر مما يؤدي إلى خلق أصول رأسمالية، لذا تعتبر حصيلة الصادرات مصدر دخول مرتفعة العوامل المدثرة على الدخل القومي والذي بدوره يدثر على الادخار القومي الذي يعتمد على الدخل.
- ✓ **حصيلة الضرائب:** تعتبر الضريبة أداة فعالة في التحفيز على الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة وتستخدمها الدولة للتأثير في الطلب الكلي ومستوى الناتج القومي وفي توزيعه بين الفئات الاجتماعية والأقاليم المختلفة داخل الدولة، كما أن للضريبة أثر على كل من الادخار الحكومي والخاص.
- ✓ **التمويل الخارجي:** التمويل الخارجي هو ذلك التدفقات المالية التي تعترضها من الخارج لسد فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة وقصور الصادرات عن تغطية الواردات، ومن ثمة لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية وهذه الموارد أنواع منها: المعونات الأجنبية والقروض الأجنبية الخاصة، وللتمويل الخارجي آثار سلبية إذ أنه يمكن أن يؤدي إلى تباطأ جهد الدولة للتنمية وتعبئة الادخار المحلي، كما يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الادخار الإجمالي من خلال تأثيرات القروض والاستثمارات الأجنبية على الدخل المحلي.

سادسا: الاستثمار

ازدادت أهمية الاستثمار وطرق إدارته كنشاط اقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة الانتشار والتوسع في تطبيق مظاهر العولمة وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الانترنت وظهور الابتكارات المالية، بحيث سهلت تكنولوجيا المعلومات طرق الاتصال وخفضت من التكاليف التي أدت إلى اختصار التعاملات المالية والتجارية وتخفيض كلفها وتوفير البيانات والمعلومات وطرق خزنها بالكمية والنوعية المطلوبة، وتغير الاقتصاد التقليدي نحو الاقتصاد المعرفي الذي يلعب فيه العنصر البشري دورا أساسيا في التأثير على قرارات المشاريع الاستثمارية.

1-تعريف الاستثمار:

أعطيت للاستثمار العديد من التعاريف نذكر منها:

- ✓ الاستثمار هو استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.[1]
- ✓ ويقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.[2]
- ✓ وعرفه كينز بأنه "الزيادة في التجهيزات الرأسمالية وتكون هذه في رأس المال الثابت ورأس المال المتداول".[3]
- ✓ ويعرف أيضا الاستثمار بأنه "توظيف الأموال لفترة زمنية محددة بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفقات".[4]

فالاستثمار هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال الاستثمارية، مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة، وهذه هي وجهة الاختلاف بين الاستثمار والادخار الذي لا يحتمل أي درجة من المخاطر.

---

[1] – علي عبد الفتاح بوشرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص2.

[2] – قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص29.

[3] – شوام بوشامة، **تقييم واختبار الاستثمارات**، دار الغرب، وهران، الطبعة الأولى، 2003، ص28.

[4]– *Frank K.Reilly, Keith C Brown, **Invesetment Analysis Portfolio Management**, 7th Edition, Thomson, South-Western, USA, 2002, P13.*

2-أهمية الاستثمار:

تتفق معظم النظريات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في تحقيق التطور الاقتصادي سواء تم النظر إليه من زاوية ضيقة أي تحقيق النمو الاقتصادي السنوي أو بنظرة أوسع باعتباره يحقق التنمية الاقتصادية.

وتظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني وكذلك على مستوى الفرد على حد سواء، وذلك كما يلي:[1]

أ-أهمية الاستثمار على مستوى الفرد: يمكن تحديد أهمية الاستثمار على مستوى الفرد كما يلي:

- ✓ يساعد الفرد المستثمر في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار.
- ✓ يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة.
- ✓ يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.

ب-أهمية الاستثمار على المستوى الوطني: يمكن تلخيص أهمية الاستثمار على المستوى الوطني بالنقاط التالية:

- ✓ زيادة الدخل الوطني للبلاد.
- ✓ خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.
- ✓ دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3-أنواع الاستثمار:

عرف الاستثمار تقسيمات عديدة اختلفت بحسب وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين وبحسب المعيار المعتمد في التصنيف، ومن أهم المعايير التي تم الاعتماد عليها في تقسيم الاستثمارات نذكر:

[1] – قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص33.

أ-**بحسب أداة الاستثمار التي يختارها المستثمر**: يمكن تصنيف الاستثمار إلى:

- ✓ **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:** الاستثمار الحقيقي وهو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي)، أما الاستثمار المالي فهو يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.
- ✓ **الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:** الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي، أما الاستثمار القصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة والقبولات المصرفية أو شكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.
- ✓ **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:** الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة طردية بينهما).
- ✓ **الاستثمار المادي والاستثمار البشري:** الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي، أما الاستثمار البشري فهو الاستثمار في القدرات الفكرية والفنية للموارد البشرية.

ب-**بحسب أطراف الاستثمار**: يقسم الاستثمار إلى:

- ✓ **الاستثمار الحكومي أو العام:** وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة.
- ✓ **الاستثمار الخاص:** وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع.
- ✓ **الاستثمار الأجنبي:** وهو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الاقتصادية للدول خاصة في الدول النامية.

4-العوامل المؤثرة على الاستثمار:

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية، وهنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي:[1]

- ✓ **الاستقرار السياسي:** يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها والاحتجاجات المستمرة والاضطرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي والصراعات الإيديولوجية والعنصرية والدولية وسوء توزيع السلطة والدخل ومن حيث احتمالات الحرب والأطماع. ويقع ضمن هذا العنصر عامل مهم هو الحروب الإقليمية والأهلية وعلاقة البلد المعني بذلك، وعلى المستثمر أن يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول، بالإضافة إلى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والاجتماعي، أي درجة الانقسامات الدينية والطائفية والعنصرية والمزاج النفسي وذلك لتأثير الاستقرار السياسي على الإنتاج وحجم الطلب والعرض وكلفة مستلزمات الإنتاج واستمرارية التعاملات واستقرارها والحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنوعها، وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.
- ✓ **الاستقرار الاقتصادي:** ويمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي والتوازن التوازن الداخلي والتوازن الخارجي أي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة ومدى اعتماد سياسات اقتصادية تدخلية أو اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي وإستراتيجية الحكومات بهذا الشأن ودور القطاع الحكومي والخاص،

[1] -دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص26-31.

وطبيعة الاتفاقات الدولية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية مع أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة وتحرير التعامل بهما، ووضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري ونسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات ومعدلات البطالة والتضخم وحجم السوق ودرجة الانكشاف الاقتصادي للبلد. ويقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة ومتانة الأسواق المالية وحجم الاستثمارات الممولة محليا، كل هذه العناصر والمؤشرات تؤثر على قرارات الاستثمار والمستثمرين. أو كون المخاطر خارجية نتيجة الانكشاف الاقتصادي وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والانضمام إلى منظمات دولية أو إقليمية وشروط التبادل المالي والتجاري بينها.

- ✓ **معدل أسعار الفائدة:** يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها، وأن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك أي التعويض عن الاستهلاك بشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل وتتأثر أسعار الفائدة بجملة عناصر أهمها مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك ودرجة المخاطر ومدة الاستثمار وكلفة التمويل ودرجة المنافسة وطبيعة السياسة النقدية المطبقة بهذا الشأن، كما أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة الاستثمارات الداخلة أو الخارجة من الدولة، فارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية، وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة على قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الإنفاق الاستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى.
- ✓ **الدخل القومي:** يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل القومي وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي، حيث كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة وكلما زاد نمو الدخل

القومي يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافة إلى زيادة الادخارات وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات مما يعكس علاقة طردية بين الاستثمار والدخل القومي.

- ✓ **معدلات التضخم:** إن ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيرا سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جوا من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة ويرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للنقود ويؤثر على تحديد القيمة الحقيقية للدخول والأرباح ويؤثر على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.
- ✓ **توفر البنى الارتكازية والانفتاح الاقتصادي:** إن توفر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، ويقصد بالبنى التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات، الانترنت، الموانئ، الكهرباء، الماء، نظام مالي ومصرفي متطور وشامل، سوق مالي كفؤ وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية...الخ. كذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار وخاصة الأجنبية منها.

أسئلة المحور الرابع:

1. فيما تتمثل عناصر الإنتاج؟
2. ما هي عوائد عوامل الإنتاج؟
3. مالمقصود بالتبادل؟ وهي أنواعه؟
4. فيما تتمثل الوظائف الأساسية والثانوية للنقود؟
5. يعتمد النظام الرأسمالي على التوزيع الفردي بينما يعتمد النظام الاشتراكي التوزيع الجماعي، فكيف ذلك؟
6. ما هي أنماط الاستهلاك؟ وماهي محدداته؟
7. كيف فسر كينز العلاقة بين الادخار والدخل؟ وبين الادخار وسعر الفائدة؟
8. فيما تتمثل محددات الاستثمار؟
9. كيف تفسر العلاقة بين الادخار والاستثمار؟

المحور الخامس:

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

من خلال هذا المحور سيتمكن الطالب من الإطلاع على ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال:

- ✓ **مفهوم النمو الاقتصادي وأهدافه؛**
- ✓ **عناصر النمو الاقتصادي؛**
- ✓ **النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؛**
- ✓ **التنمية الاقتصادية: المفهوم والأهداف؛**
- ✓ **الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.**

تمهيد:

يحظى كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بمكانة هامة في علم الاقتصاد كونهما يعطيان صورة معبرة عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لدولة معينة، كما تعبران عن الاستقرار الاقتصادي من عدمه في تلك الدولة، وقد بدأ الاهتمام بهذين المفهومين عند الكلاسيكيون ليتواصل تطور مفهومها عبر مختلف المدارس الاقتصادية.

كما يعد موضوعي النمو والتنمية الاقتصادية من الموضوعات المهمة، التي زاد الاهتمام بها في العقود الأخيرة، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي أو على مستوى الهيئات والمؤسسات الدولية أو على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي للدول بصفة عامة .وقد زاد الاهتمام بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية التي خلفت دمارا كبيرا في القارة الأوروبية مما استدعى البحث عن سبل إعادة إعمارها والنهوض باقتصادياتها. كما تعتبر دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه من الأهداف الرئيسة لصانعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار الاقتصادي؛ ذلك لأن النمو الاقتصادي يعتبر عنصرا أساسيا في التخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل المجتمع وتعزيز التنمية البشرية وتحقيق مستويات منخفضة للبطالة، كما يُعد شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل.

أولا: ماهية النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم الاقتصادية الضرورية والمهمة والتي عرفت تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة، حيث ركزت الدول اهتمامها بالنمو الاقتصادي من أجل الخروج من دائرة التخلف والفقر والمشاكل الاقتصادية الأخرى إلى الرفاه والاستقرار الاقتصادي.

1-تعريف النمو الاقتصادي:

أعطيت للنمو الاقتصادي العديد من التعاريف يمكن أن نذكر منها:

- ✓ النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[1]
- ✓ النمو الاقتصادي هو "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفةٍ متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها".[2]
- ✓ النمو ينصرف إلى "التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار".[3]

ومنه يمكن القول أن النمو الاقتصادية يتضمن الزيادة في الكميات المنتجة من السلع والخدمات لاقتصاد معين خلال فترة زمنية مع الاستمرار في هذه الزيادة وبالتالي تحقيق زيادة الدخل القومي الحقيقي ومنه زيادة نصيب الفرد من هذا الدخل.

كما يمكن أن ويرتبط النمو الاقتصادية بالزيادة في عدد السكان (النمو السكاني) حيث أن الزيادة في كمية الكميات المنتجة من السلع والخدمات يشترط أن تكون أكبر من الزيادة السكانية حتى يمكن الحديث عن حدوث نمو اقتصادي، لذلك فإن معدل النمو الاقتصادي يعبر عنه بأنه:

معدل النمو الاقتصادي=معدل النمو الاقتصادي الحقيقي/معدل النمو السكاني

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص51.

[2] – ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره**، ص175.

[3] – عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص281.

2-أنواع النمو الاقتصادي:

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي:[1]

أ-النمو الطبيعي:

وهو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية ومسارات تاريخية، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي، وتتمثل هذه العمليات الموضوعية فيمايلي:

- ✓ التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة اليدوية، فالصناعة الآلية الكبرى.
- ✓ تراكم رأس المال الذي كان في البداية مركزا على خدمة التجارة الخارجية، ثم تحوله لاحقا إلى الصناعة.
- ✓ سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس فقط لإشباع الحاجات الشخصية، بل من أجل المبادلة في السوق، ومن خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك.
- ✓ سيادة في السوق، حيث يصبح لكل ناتج سوق فيه طلب وعرض، وهذا تمهيدا لقيام سوق وطني واسع.

ب-النمو الطارئ أو العابر:

وهو النمو الذي يأتي نتيجة عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لكنه يفتقد لصفة الديمومة، إذ أنه يختفي بمجرد اختفاء العوامل المسببة له. ويسود هذا النوع خاصة في الدول النامية، حيث ينشأ نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها. ويحصل هذا كون النمو يحدث في ظل بنية اجتماعية واقتصادية جامدة، فيجعله ذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية.

[1] – مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة، الماجستير تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص ص7-8.

ج-النمو المخطط:

يحدث النمو المخطط نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفعالية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة، ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة المستويات.

3-مقاييس النمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة تلقائية في حجم النشاط الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ويعبر عن هذه الزيادة بمجموعة من المؤشرات والمقاييس نذكر منها:[1]

أ- المعدلات النقدية للنمو:

وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم عالميا؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين:

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، باستخدام العملة المحلية.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية؛ حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلِّية؛ نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلدٍ لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

[1] - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص ص118-120.

ب- المعدلات العينية للنمو:

وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية؛ إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والغذائية،...الخ.

4-مصادر النمو الاقتصادي:

أصبح الاهتمام بالنمو الاقتصادي بعد أن كان مقتصرا على الدول المتقدمة الشغل الشاغل للدولة النامية التي أصبحت تبحث عن مصادر تمكنها من خلق نمو اقتصادي يحسن من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ومن أهم المصادر التي تساهم في تحقيق نمو اقتصادي يوجد:[1]

أ-الاستثمار في رأس المال المادي والبشري:

اعتبر آدم سميث أن توفر الآلات (رأس المال المادي) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل. إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكده دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان، فخلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر معظم الاختلافات في النمو بين البلدان تراكم رأس المال المادي أو رأس المال البشري، بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم أنه يشمل أكثر من مجرد الاختلافات في التكنولوجيا، فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضا، ومناخ الاستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرًة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة. وقد مكن توفر رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

ب-التقدم التكنولوجي:

إذ لم يعد خافيا على أحدٍ في زماننا الحاضر ما تساهِم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح؛ إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة

[1] - محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص ص10-11.

لمزج المواد الأولية وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب التعبير الشومبيتري، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير .فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا. ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي.

ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي؛ إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع؛ لأن التكنولوجيا مال عام في متناول جميع الدول.

ج-النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عام لا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادًة أكبر في عدد العمال ألمنتِجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل؛ حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه ألُقدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

د-التنظيم الاقتصادي الكفء:

إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية؛ مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

5-نظريات النمو الاقتصادي:

عرف مفهوم النمو الاقتصادي تطورا واختلافا تماشى مع التطور في الدارس الفكرية الاقتصادية واختلاف أفكارها والظروف التي صاحبت ظهورها، ويمكن أن نبرز أهم النظريات التي تناولت النمو الاقتصادي فيمايلي:

5-1-النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:[1]

- ✓ الربح هو الحافز على الاستثمار حيث كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ✓ ميل الأرباح للتراجع نتيجة تزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- ✓ حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف. وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة.

5-2-النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك:

وتتضمن هذه المدرسة آراء المفكرين ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، وتقوم هذه النظرية على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي (حالة السكون) بخلاف المدرسة الكلاسيكية، ومن أهم أفكار هذه المدرسة حول النمو نجد:[2]

- ✓ أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة متوافقة، ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال المعروفة

[1] – جلال خشيب، **النمو الاقتصادي-نظريات ومفاهيم**، دار الألوكة للنشر، ص12.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها -نظرياتها -سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 77.

بالفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- ✓ أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
- ✓ بالنسبة لعنصر العمل نجد أن النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- ✓ فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية ، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة العرض من رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، ويعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والادخار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا.
- ✓ أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التقدم التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- ✓ أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.
- ✓ أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي –وصف مارشال–لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

5-3-النمو الاقتصادي عند النظرية الكينزية:

استعان كينز بفكرة المضاعف والمعجل في شرح آليات نمو الدخل القومي وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظف، ويستمر رجال الأعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة، غير أنه كان يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فخ السيولة، ولذا كان يرى عدم فاعلية السياسة النقدية وسعر الفائدة، ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب.

كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، على غير النيوكلاسيك اللذين اعتبروا أن الادخار دالة في سعر الفائدة أولا ثم الدخل ثانيا.[1] ويرى كينز أن النمو الاقتصادي على ثلاثة أنواع:

- ✓ **معدل النمو الفعلي:** وهو يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل.
- ✓ **معدل النمو المرغوب:** وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- ✓ **معدل النمو الطبيعي:** فهو يمثل أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي توفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي –حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه–فإن البطالة ستزيد، حيث إن كل من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي أن معدل النمو المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود، حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

وقد لاقت الأفكار الكينزية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان كبيرا بصفة عامة، قبولا خلال فترة الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين الفترة التي ظهر فيها معدلات عالية للنمو ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة في تلك الدول وعلى الرغم من أن تلك الأفكار تم توجيهها لعلاج مشكلات الدول المتقدمة وأهمها مشكلة الركود العالمي والبطالة المزمنة، إلا أنها اتسمت بالعمومية وتناسق أجزائها وعناصرها، مما جعلها مفيدة في التعامل مع مشكلات النمو أثناء الحرب العالمية الثانية، وجعلتها أيضا صالحة للتعامل مع مشكلات الدول النامية، بعد إجراء بعض التعديلات عليها. لكن يعاب على التحليل الكينزي أنه لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، فقد اهتم بعلاج أزمة أولى اهتماما الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة.[2]

---

[1] – جلال خشيب، **النمو الاقتصادي–نظريات ومفاهيم، مرجع سبق ذكره**، ص14.

[2] – عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021، ص13.

5-4-النظرية الماركسية في النمو:

تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي في النظرية الماركسية للنمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، ويرى ماركس كذلك أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة أي أن هناك تنظيما معينا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

- ✓ تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية.
- ✓ البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.
- ✓ الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج وحالة العلم بوجه عام.

5-5-النمو الاقتصادي في النظريات الحديثة:

بعد الحرب العالمية الثانية أي منذ منتصف القرن العشرين من القرن الماضي، أخذت مسألة النمو والتراكم الرأسمالي منعطفا حيث زاد الاهتمام بها من جانب الحكومات والاقتصاديين، وبخاصة في الدول النامية. فظهرت العديد من النظريات الحديثة نذكر من أهمها:[1]

أ-نموذج هارود – دومار:

ويعد نموذج هارود – دومار من أشهر نماذج النمو في الأربعينيات من القرن الماضي، الذي استخدم على نطاق واسع في الدول الأوربية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قدم ذلك النموذج نقطة الانطلاق لمناقشات مهمة للنمو الاقتصادي، لاقت اهتماما كبيرا لمدة ثلاثة عقود على الأقل.

لكن يعاب على ذلك النموذج أنه افترض بعض الافتراضات التي لا تنطبق على الدول النامية بحكم أن ذلك النموذج صمم خصيصا للدول المتقدمة مثل افتراض التوظف الكامل، وعدم تغير الأسعار ومعدلات الفائدة، والاقتصاد المغلق – لا يوجد تعامل مع العالم الخارجي – وعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية – تجاهل أثر البرامج الحكومية على النمو، كما أن محددات النمو في ذلك النموذج لتلك الدول كالادخار ضئيلة نظرا لانخفاض دخلها القومي.

[1] – عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره**، ص ص14-23.

ب-نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن:

- ✓ **النمو المتوازن:** ترجع نشأتها إلى الاقتصاديين روزنشتين-رودان، ونيركس اللذان أكدا على ضرورة توجيه دفعة قوية إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات، ولذلك يطلق عليه الأسلوب الشامل. وقد انتقدت تلك النظرية في أنها تفترض عدة افتراضات غير متوفرة في الدول النامية، فالطلب بها منخفض بسبب انخفاض الدخول، كما أن مرونة عرض الموارد الإنتاجية بها صغيرة، ومن ثم فإن الدفعة القوية ستؤدى إلى زيادة التكاليف بمعدلات تفوق معدلات زيادة الطلب بما يؤدى إلى انخفاض الأرباح.
- ✓ **النمو غير المتوازن:** ترجع تلك النظرية إلى الاقتصادي ألبرت هيرشمان، الذي رأى أنه من الأفضل أن تأخذ الخطوات الضخمة للاستثمار فقط في عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. وبالتالي فهو ينطوي على حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات. وقد تفادت تلك النظرية كثير من الانتقادات التي كانت موجهة إلى نظرية النمو المتوازن، بيد أنها افترضت بعض الافتراضات غير المنطبقة على الدول النامية، منها أن تلك الدول تستطيع تحديد أولويات الاستثمار وتوجيه الموارد الاقتصادية إلى القطاع الرائد، وهذا من الصعوبة بمكان خاصة في ظل تشوهات جهاز الأسعار وضعف الإدارة بها، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو بقية القطاعات التابعة لها .ويرى البعض أن الحل الأفضل للدول النامية هو التوسط بين الأسلوبين السابقين، بمعنى الدخول في كل المجالات الاقتصادية ولكن بخطوات كبيرة ضخمة في مجالات مختارة.

ج-نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو:

يعد من أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو خاصة ومن أشهر نماذج النمو الاقتصادي بصفة عامة، فهو يعتبر نقطة الانطلاق لمعظم التحليلات الخاصة بالنمو الاقتصادي، وبالتالي فهو نموذج ضروري لفهم نظريات النمو، وهو بمثابة امتداد مباشر لنموذج هارود- دومار، ولكنه يختلف عنه بإدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو العمل إلى معادلة النمو الاقتصادي ومتغير مستقل ثالث هو المستوى

التكنولوجي، كما أن سولو افترض إمكانية الاحلال بين العمل ورأس المال – على عكس هارودودومار –الذي رأى ثبات مزج عناصر الإنتاج. ويوضح نموذج سولو كيف يتأثر الدخل والاستهلاك لكل عامل بمعلمات هيكلية هي معدلات الادخار والاستثمار والنمو السكاني، وهو نموذج ديناميكي به وصف صريح لعملية التراكم الرأسمالي من خلال الادخار والاستثمار.

د-نظرية المراحل الخطية

منذ عام 1950 وحتى أواخر عام 1960، ظهر بعض الاقتصاديين اللذين رأوا أن عمليات التغير الاقتصادي

تمر بمراحل عديدة، ولعل أشهرهم الاقتصادي الأمريكي روستو، الذي تصور أن عملية التنمية هي عملية تدريجية تتم من مرحلة إلى أخرى ولكن لا تتم بطريقة تلقائية، حيث تجهز كل مرحلة لما بعدها وقد أوضح أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي هي:

- ✓ **مرحلة المجتمع التقليدي:** هو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل ويلعب فيه نظام الأسرة دورا رئيسا في التنظيم الاجتماعي، وبالتالي فهو مجتمع يسوده إنتاج منخفض جدا للفرد بسبب تخلف التكنولوجيا السائدة، وهذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.
- ✓ **مرحلة التمهيد للانطلاق:** ستحدث خلالها تغييرات مهمة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث تظهر نخبة جديدة يدخرون ويتحملون مخاطر الابتكارات ويزداد معدل التكوين الرأسمالي، وتزداد الاستثمارات في القطاع الزراعي بما يؤدى إلى خلق فائض يمكن استخدامه لتمويل التوسع الصناعي. بيد أن هذه التغيرات تحدث على نطاق محدود وبمعدل بطيء، وذلك بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية.
- ✓ **مرحلة الانطلاق:** وهي المرحلة الحاسمة والحرجة في عملية النمو، حيث تتميز هذه المرحلة بحدوث ثورة سياسية، وثورة صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج كاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتظهر الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، كما يزداد معدل الاستثمار الصافي.
- ✓ **مرحلة الاندفاع أو الاتجاه نحو النضوج:** تنتشر القطاعات الرائدة في كل القطاعات الرئيسة في الاقتصاد القومي، كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية،

بالإضافة إلى زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه، وأخيرا ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وتدوم تلك المرحلة لأربعة عقود تقريبا.

- ✓ **مرحلة الاستهلاك الوفير**: وهي تمثل أرقى مراحل النمو، حيث تتجه القطاعات الرائدة خلال هذه المرحلة نحو إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، وتزداد مستويات الدخول بدرجة كبيرة، كما تزداد الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، وتنخفض ساعات العمل المتوسطة وتزداد الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

هـ-نظرية النمو الحديثة

أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى فشلها في إعطاء تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصاديات حول العالم. وقد برزت نظرية النمو الحديثة أو ما يعرف بنموذج النمو الداخلي في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكى لسولو ويعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل علي المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني. وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشرى، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب والاتصالات.

ويلاحظ أن نماذج النمو الداخلي تتشابه كثيرا في هيكلها مع النماذج النيوكلاسيكية، فهي تتفق معها في التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشرى لتحقيق النمو السريع في العالم النامي، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها في الافتراضات والاستنتاجات، فقد أسقط نموذج النمو الداخلي افتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكى، وأن هناك تزايد غلة للعمل ورأس المال، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي

والبشري يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية.كما توصلت إلى أن استمرار زيادة فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، لا ترجع إلى العوامل التي ذكرتها النظريات التقليدية، وإنما

لمجموعة من العوامل تتعلق بشكل كبير برأس المال البشرى كالتعليم والبحث والتطوير والخدمات الصحية وحماية الحقوق الفكرية.

وإجمالا يمكن القول إن تلك النظرية قد استبعدت تماما أن يتحدد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

كانت التنمية إلى وقت قريب مرتبطة بالنمو الاقتصادي، حيث أنها مجموعة أو سلسلة من التغيرات التي بدونها يتوقف النمو، وهي عملية شاملة ومستمرة تعنى بتطوير جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، على أن يراعى في ذلك أن تكون التنمية عملية مستمرة ومستدامة، بمعنى أنها توفر احتياجات الجيل الحالي بدون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

1-تعريف التنمية الاقتصادية:

أعطيت العديد من التعاريف للتنمية الاقتصادية من بينها:

- ✓ التنمية الاقتصادية هي عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[1]

[1] – باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص14.

- ✓ أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.[1]
- ✓ أنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.[2]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن التنمية الاقتصادية تتميز بما يلي:

- ✓ الشمولية: فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد وطني متكامل.
- ✓ حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن؛ مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.
- ✓ حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية. وإذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.
- ✓ ضرورة تحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة: سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه.
- ✓ تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة؛ مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات؛ الأمر الذي

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000، ص17.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1990، ص24.

يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

2- عناصر التنمية الاقتصادية:

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة، ونذكر منها ما يلي:[1]

- ✓ **تراكم رأس المال:** يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.
- ✓ **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته. وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى، ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا.
- ✓ **الموارد البشرية:** تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك، وتلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال

[1] – محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص54.

النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها.

- ✓ **التكنولوجيا:** تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجي ا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة.

3-الأهداف الجوهرية للتنمية:

تهدف التنمية إلى تحقيق جملة من الأهداف الجوهرية، من ضمنها:[1]

- ✓ توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم؛
- ✓ تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول؛
- ✓ التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية؛
- ✓ حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات؛
- ✓ تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛
- ✓ السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛
- ✓ تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

[1] – علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010، ص –ص11–12.

من خلال ما تناولناه في العناصر السابقة تبينت لدينا العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من ناحية المفهوم والهدف الذي يسعى كل منهما لتحقيقه، فهما يتفقان مع بعضهما في حدوث زيادة مستمرة وحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي بيد أن هذه الزيادة قد تكون طبيعية أو عفوية في حالة النمو، بينما تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء في حالة التنمية الاقتصادية كما أن تلك الزيادة في حالة النمو تتأتى من تغيرات في عوامل الإنتاج – مثل العمل ورأس المال– أما التنمية الاقتصادية فهي أشمل وأوسع نطاقا لكونها تتضمن النمو مصحوبا بتغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

نخلص من ذلك، إلى أن **النمو** من الناحية النظرية يُعد من أهم المواضيع المرتبطة **بالتنمية الاقتصادية** ، ذلك لأنه يعتبر من أهم المقاييس لتقييم أو قياس التنمية الاقتصادية، ولكنه يقيس الجانب الكمي فقط للنشاط الاقتصادي. بينما التنمية الاقتصادية تكون أشمل فهي تتضمن التغيرات الكمية والهيكلية بالإضافة إلى التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد وغالبا ما يشار إلى نظريات النمو عندما يتم الحديث عن الدول المتقدمة، ونظريات التنمية عندما نتحدث عن المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالدول النامية فالتنمية في الدول النامية لا تعنى فقط تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، تحقيق العدالة الاقتصادية والمساواة والقضاء على الجوع والمرض وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإنما أيضا والتحرر من قيود التبعية الاقتصادية للخارج، بالإضافة إلى التوسع في الحريات السياسية والديمقراطية.

التنمية الاقتصادية إذن هي عملية متعددة الأبعاد، تنطوي على تفاعلات بين الأهداف المختلفة للتنمية، كما تعتبر قضايا التنمية من القضايا المعقدة ومتعددة الأوجه، التي تسببت في ظهور كثير من النظريات والحجج والتفسيرات لكل من مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية. وتتمثل أهداف التنمية في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة وتحقيق تنمية مستدامة.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ تلقائي يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي في المجتمع؛ ✓ يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات؛ ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد؛ ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأطرافه؛ ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها؛ ✓ تهتم بزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة؛ ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: جلال خشيب، **النمو الاقتصادي-نظريات ومفاهيم**، دار الألوكة للنشر، ص08.

أسئلة المحور الخامس

ناقش الأسئلة التالية:

1. عرف النمو الاقتصادي.
2. حلل عناصر النمو الاقتصادي.
3. ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟
4. ما الهدف التنمية الاقتصادية؟
5. ماهي مختلف النظريات التي تناولت النمو الاقتصادي؟
6. ماهي العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟

الخاتمـــــة

خاتمة:

لقد تم إعداد هذه المطبوعة والتي جاءت بعنوان: " **مدخل الاقتصاد** "الموجهة أساسا لأقسام السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والتي يمكن أن يستفيد بها طلبة ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بكل فروعه وتخصصاته.

حيث أن الاقتصاد نشاط إنساني يرتبط بسلوك الأفراد يهدف إلى تحقيق نتائج محددة باستغلال موارد متاحة والعمل على تلبية مختلف حاجات الفرد والمجتمع. وإن هذا العمل يتطلب إيجاد الأساليب والأدوات والآليات التي يمكن أن تحدد الطريق إلى التخلص من المشكلة الاقتصادية و الوصول إلى إجابات مقنعة حول الأسئلة التي تطرحها (ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟).

وتمثلت هذه الآليات في النظم الاقتصادية المختلفة التي ظهرت كحلول واضحة لمختلف المشاكل الاقتصادية حيث اختلفت في نظرتها إلى المشكلة الاقتصادية، بداية من النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي اعتبرها مشكلة ندرة وإنتاج فاعتمد على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل في ظل الحرية التامة والمنافسة من أجل الوصول إلى تحقيق الربح عن طريق الوصول إلى الكفاءة الإنتاجية، معتمدا في ذلك على جهاز الثمن في الإجابة عن أسئلة المشكلة الاقتصادية. غير أن التقلبات الاقتصادية ومشكلتي الاحتكار والتضخم والبطالة التي عرفها النظام الرأسمالي كلها أدت إلى انهياره والتسريع في إيجاد بديل له، فظهر النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي اعتبر المشكلة الاقتصادية مشكلة توزيع فاعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاجية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل الوصول إلى تحقيق المنفعة العامة عن طريق جهاز التخطيط. لكن النظام الاشتراكي فشل في البقاء والمحافظة على مكانته نتيجة الفساد الإداري و البيروقراطية وعدم الكفاءة الإنتاجية التي عرفها النظام بعد تطبيقه في الواقع. وفي ظل فشل النظامين فقد برز النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للنظامين.

كذلك في إطار البحث عن الوصول إلى تلبية الحاجيات المختلفة والوصول إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية برزت الأنشطة الاقتصادية للقيام بهذه الأدوار، وهذه الأنشطة ليست منفصلة عن بعضها بل هي مترابطة، بمعنى أن النجاح في تأدية أي منها يتوقف على كفاءة أداء باقي الأنشطة، وتتمثل هذه الأنشطة في: الإنتاج، التبادل، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار. وقد ارتبطت كل هذه الأنشطة الاقتصادية لتبرر الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وفي الأخير، فإنه لشرف لنا أن نضع هذه المطبوعة بين يدي طلبتنا الأعزاء، وزملائنا الأساتذة،

كما نرجو من كل من شرفنا بقراءة هذه المطبوعة أن يقيد ملاحظاته ويوجهها لنا مع الشكر المسبق وتقدير الاهتمام وعميق الاحترام.

قائمـــــة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أحمد بن عبد الرحمن الشميمري وآخرون، **مبادئ إدارة الأعمال**، الطبعة السادسة، الرياض، 2009.
2. أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، دار وائل، الأردن، 2005.
3. أحمد محمد العسال، فتحي أحمد عبد الكريم، **النظام الاقتصادي في الإسلام (مبادئه وأهدافه)**، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السابعة، 1985.
4. إسماعيل رياض، **الادخار في المجتمع الاشتراكي**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، دون سنة نشر.
5. الجريسي خالد بن عبد الرحمان، **سلوك المستهلك، دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسرة السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2006.
6. الشيخ حسن حنفي سري، **الاقتصاد الإسلامي –مبادئ وخصائص وأهداف–**، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزاريطة، 1999.
7. اللحياني سعد بن حمدان، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007.
8. المشهداني خالد أحمد فرحان، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام، الأردن، 2015.
9. المهر خضير عباس، **دراسة موجزة في نظريات التوزيع**، طبع جامعة بغداد، الطبعة الثانية، 1975.
10. باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
11. بكري تامر، **الاتصالات التسويقية والترويج**، دار حماد، عمان، 2009.
12. بن جليلي رياض، **منهجية دالة التوزيع**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
13. تودارو ميشيل، ترجمة حسني محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2008.
14. جلال خشيب، **النمو الاقتصادي–نظريات ومفاهيم**، دار الألوكة للنشر.
15. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
16. حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

17. حسن علي مجيد، سعيد عبد الجبار عفاف، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
18. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الاقتصاد والمجتمع –دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي–**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2009.
19. خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين نظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2007.
20. خضير كاظم حمود، هايل يعقوب فاخوري، **إدارة الإنتاج والعمليات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
21. دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
22. رفعت السيد العوضي، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية – مداخل أساسية في الاقتصاد الإسلامي**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة الطبعة الأولى، 2009.
23. رفيق يونس المصري، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثانية، 2009.
24. زينب حسين عوض الله، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر.
25. سامي عفيفي حاتم، **النظرية الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الأولى، 1992.
26. سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
27. سهير حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة، الإسكندرية، 1985.
28. شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار نهضة للنشر، مصر، دون سنة نشر.
29. شوام بوشامة، **تقييم واختبار الاستثمارات**، دار الغرب، وهران، الطبعة الأولى، 2003.
30. طلبة مختار عبد الحكيم، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، جامعة القاهرة، مصر، 2007.
31. عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي –مدخل لدراسة أساسيات علم الاقتصاد–**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
32. عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
33. عادل أحمد حشيش وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

34. عبد الباري درة ومحفوظ جودة، **الأساسيات في الإدارة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

35. عبد الباقي صلاح، **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

36. عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021، ص13.

37. عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان،2010.

38. عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الخامسة، دون سنة نشر.

39. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000، ص17.

40. عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.

41. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010.

42. علي عبد الفتاح بوشرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى،2007.

43. علي محي الدين الفرة داغي، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي**، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 2010.

44. عماد داود، عماد الصعيدي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة نشر.

45. عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

46. فرهاد محمد علي فرهاد، **الاقتصاد الإداري مدخل في إتخاذ القرارات في ظل المؤسسة الاقتص**ادية، المكتبة الأنجلومصرية، مصر، دون سنة نشر.

47. فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية –الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

48. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

49. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

50. فؤاد بن حدو، **الاقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية–دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية**، قسنطينة، الجزائر، 2018.

51. فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، بحث رقم 62، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 2003، ص83.

52. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

53. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

54. مجيد علي حسين، **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي**، نوائل للنشر والتوزيع ،عمان، 2004.

55. محمد بشير علية، **القاموس الاقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1985.

56. محمد حامد عبد الله، **النظم الاقتصادية المعاصرة –عرض وتحليل ونقد–**، منشورات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

57. محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي الإسلامي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1986.

58. محمد عبد المنعم الجمال، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة**، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1986، ص135

59. محمد رواس قلعة جي، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1991.

60. محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

61. محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

62. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية،2000.

63. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2000.

64. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها –نظرياتها – سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

65. محمد عمر أبوعيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2008.
66. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،1998.
67. محمود حسن الصوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.
68. محمود حسين الوادي، حسين سمحان، **المصارف الإسلامية –الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2008.
69. محمود عبد الكريم إرشيد، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
70. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
71. مصطفى رشدي شيحة، **علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي**، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، دون سنة نشر.
72. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998.
73. نزار سعد الدين العسي، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، جامعة عمان الأهلية،الأردن، 2007.
74. نضال عباس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
75. نوفل ربيع محمود علي، **اقتصاديات الأسرة وترشيد الاستهلاك**، دار النشر الدولي، الرياض، 2006.
76. هاشم إسماعيل محمد، **الاقتصاد التحليلي**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1970.
77. يوسف محمد رضا، **دراسات في الاقتصاد السياسي**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون سنة نشر.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. أيمن حسين الدباغ، **نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي –دراسة مقارنة–**، كلية الدراسات العليا، أطروحة دكتوراه، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، حزيران، 2003، ص20.

2. رضا زهواني، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجيستار، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006-2007، ص25.
3. حاج موسى سهيلة، **تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
4. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
5. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة، الماجستير تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، 2011.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1. *André Boyer et autres, **Panorama de la gestion**, les éditions d'organisation, Paris, 1997.*
2. *Bernard Bernier et y ves Simon, **Macroéconomie tomel ,Algerie**, office des publication universitaires, 1975.*
3. *Carl Landuer, **Contemprary Economic Systems**, J.B.Lippincott Co, NY, 1964.*
4. *EgonNeuberger,Elliam Duffy, **Camparative Economic Systems**, Allyn and Bacon, Inc, Boston, USA, 1976.*
5. *Frank K.Reilly, Keith C Brown, **Invesetment Analysis Portfolio Management**, 7th Edition, Thomson, South-Western, USA, 2002.*
6. *G. Pirou, **Introduction à l'étude de l'économie politique**, Paris, Sirey, 1964.*
7. *Goumeziane Smail, **Le pouvoir des rentiers**, Edition EDY2000, Alger, Algérie, 2003.*

رابعا: المواقع الالكترونية

www.philadelphia.edu.jo

فهرس المحتويـــــات

فهرس المحتويات

المكونات	الصفحة
مقدمة.....	أ–ب
المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد وتطوره.....	01
أولا: تعريف علم الاقتصاد.....	04
1–علم الاقتصاد علم ثروة.....	04
2–علم الاقتصاد علم مبادلة.....	04
3–علم الاقتصاد علم السلوك الإنساني في استخدام الموارد.....	04
4–علم الاقتصاد علم ندرة.....	05
5–علم الاقتصاد علم الرفاهية الاقتصادية.....	05
ثانيا: تطور علم الاقتصاد.....	05
1– المدرسة التجارية.....	06
2– المدرسة الطبيعية.....	**06**
3–المدرسة الكلاسيكية.....	**06**
4–المدرسة الحديثة.....	**06**
ثالثا: فروع علم الاقتصاد ومناهجه.....	**07**
1–فروع علم الاقتصاد.....	**07**
2–مناهج علم الاقتصاد.....	**08**
رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.....	09
1–علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة.....	09

2-علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ.....	09
3-علاقة الاقتصاد بعلم الإدارة.....	09
4-علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق.....	10
5-علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس.....	10
6-علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات والإحصاء.....	10
7-علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون.....	10
8-علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموغرافيا.....	10
9-علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا.....	11
أسئلة المحور الأول.....	12
المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية وعناصرها.....	13
أولا: طبيعة المشكلة الاقتصادية.....	16
ثانيا: خصائص المشكلة الاقتصادية.....	17
1-العمومية.....	17
2-الديمومة.....	17
3-الندرة النسبية.....	17
4-مشكلة اختيار وتخصيص.....	17
5-التضحية.....	18
ثالثا: أسباب المشكلة الاقتصادية.....	18
1-الندرة النسبية للموارد.....	18
2-الحاجات المتزايدة.....	19

3-الاختيار والتضحية.....	22
رابعا: عناصر المشكلة الاقتصادية.....	23
1-ماذا ننتج؟.....	23
2-كيف ننتج؟.....	23
3-لمن ننتج؟.....	24
4-كيف نضمن النمو الاقتصادي.....	24
أسئلة المبحث الأول	25
المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية.....	26
أولا: ماهية النظام الاقتصادي.....	**29**
1-السمات الأساسية للنظام الاقتصادي.....	**29**
2-وظائف النظام الاقتصادي.....	**30**
3-أنواع الأنظمة الاقتصادية.....	**30**
ثانيا: النظام الاقتصادي الرأسمالي.....	31
1-عوامل ظهور ونشأة النظام الرأسمالي.....	31
2-السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي.....	32
3-مزايا النظام الرأسمالي.....	33
4-عيوب النظام الرأسمالي.....	34
5-علاج النظام الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية.....	36
ثالثا: النظام الاقتصادي الاشتراكي.....	37
1-نشأة النظام الاشتراكي.....	37

2-مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي.....	38
3-مزايا النظام الاشتراكي.....	39
4-عيوب النظام الاشتراكي.....	39
5-علاج النظام الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية.....	41
رابعا: النظام الاقتصادي الإسلامي.....	42
1-تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي.....	42
2-مصادر الاقتصاد الإسلامي.....	43
3-أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.....	44
4-مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي.....	44
5-علاج المشكلة الاقتصادية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي.....	45
أسئلة المحور الثالث:.....	47
المحور الرابع: الأنشطة الاقتصادية.....	48
أولا: الإنتاج.....	51
1-تعريف الإنتاج.....	51
2-أهمية الإنتاج.....	51
3-تطور الإنتاج في الفكر الاقتصادي.....	52
4-أنظمة الإنتاج.....	53
5-العلاقة بين الإنتاج والإنتاجية.....	54
6-عناصر الإنتاج.....	54
ثانيا: التبادل.....	59

1-اقتصاد المبادلة أو المقايضة.....	59
2-الاقتصاد النقدي.....	60
ثالثا: التوزيع.....	68
1-أنواع التوزيع.....	69
2-توزيع العوائد على عناصر الإنتاج.....	69
رابعا: الاستهلاك.....	72
1-تعريف الاستهلاك.....	72
2-أنواع الاستهلاك.....	73
3-أشكال الاستهلاك.....	73
4-محددات الاستهلاك.....	74
خامسا: الادخار.....	75
1- تعريف الادخار.....	75
2-طبيعة الادخار عند المدارس الاقتصادية.....	76
3- أهمية الادخار.....	77
4-أنواع الادخار.....	77
5-محددات الادخار.....	80
سادسا: الاستثمار.....	82
1-تعريف الاستثمار.....	82
2-أهمية الاستثمار.....	83
3-أنواع الاستثمار.....	83

4-العوامل المؤثرة على الاستثمار.....	85
أسئلة المحور الرابع.....	88
المحور الخامس: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....	89
أولا: ماهية النمو الاقتصادي.....	92
1-تعريف النمو الاقتصادي.....	92
2-أنواع النمو الاقتصادي.....	93
3-مقاييس النمو الاقتصادي.....	94
4-مصادر النمو الاقتصادي.....	95
5-نظريات النمو الاقتصادي.....	97
ثانيا: التنمية الاقتصادية.....	104
1-تعريف التنمية الاقتصادية.....	104
2- عناصر التنمية الاقتصادية.....	106
3-الأهداف الجوهرية للتنمية.....	107
ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....	107
أسئلة المحور الخامس.....	110
الخاتمة.....	112
قائمة المراجع.....	113
فهرس المحتويات.....	120
قائمة الأشكال.....	127
قائمة الجداول.....	129

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	طبيعة المشكلة الاقتصادية	17
02	هرم ماسلو للحاجات الانسانية	21
03	وظائف النقود	64
04	أنواع النقود	67

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي	08
02	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	109